وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

–جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دراسة تحليلية لأثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

رزاي ريان

تحت اشراف الأستاذة:

بوحيضر رقية

قيمت من اللجنة المكونة من:

بودخدخ مسعود	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	رئيسا
عميروش شلغوم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا
رقية بوحيضر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

–جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

دراسة تحليلية لأثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:

رزاي ريان

تحت اشراف الأستاذة:

بوحيضر رقية

قيمت من اللجنة المكونة من:

بودخدخ مسعود	أستاذ مساعد أ	جامعة جيجل	رئيسا
عميروش شلغوم	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا
رقية بوحيضر	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار

السنة الجامعية: 2021/2020

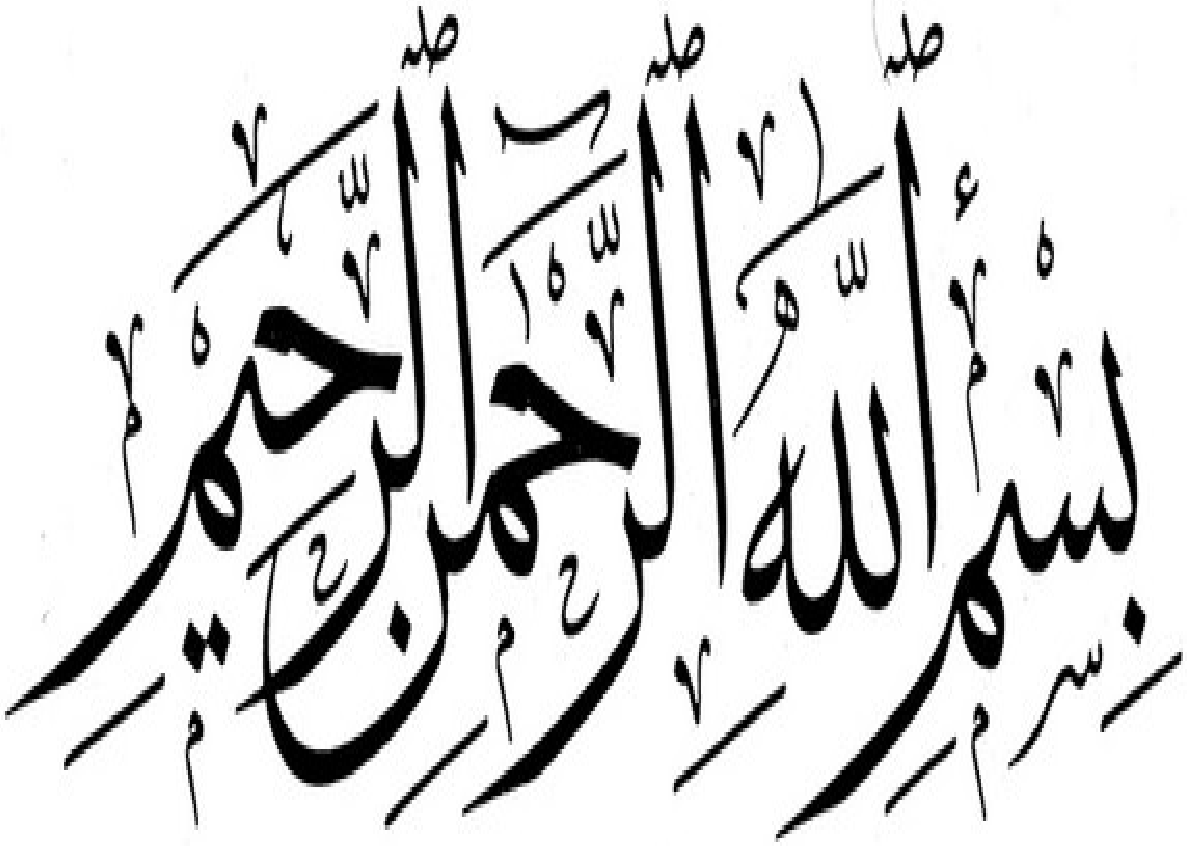
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا على نعمه التي أنعم علينا، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد سيد الخلق أجمعين، أما بعد يقول رسولنا الكريم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

وعرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتي بوحيضر رقية لقبولها الإشراف على هذه المذكرة أولا، وللتسهيلات والتوجيهات التي منحتها لي ثانيا ولجميل صبرها وحسن معاملتها معي ثالثا، فجزاها الله عن ألف خير.

كما لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان لجميع أساتذة العلوم الاقتصادية، الذين أسهموا في إثراء رصيدنا المعرفي والعلمي.

وفي الأخير أتقدم بالشكر والجزيل إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة، شكرا لكم. نسأل الله أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا انه ولي ذلك، والقادر وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العامين.

إهداء:

إلى من قال فيهما المولى عز وجل "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" إلى نبع الحنان وروح العطاء إلى والدي الغاليين اللذين جعلا طريقي ميسرة ومضيئة بحبهما ورعايتهما وعطائهما فهما لم يبخلا علي شيئا في حياتي كلها، أرجو من الله أن يكونا فخورين بي وان ارفع رأسهما عاليا ماحييت.

للغالين الذين أحاطوني بالحب والاهتمام إلى أخواتي وسام ونهاد وأخي الوحيد والغالي حسام الدين وزوجته حياة. إلى كتاكيت العائلة أولاد أخواتي أحبائي الغاليين أولادي الذين لم أنجبهم: فراس، إياد، دارين، وأمير.

وإلى بنات خالاتي الغاليات الذين تقاسمنا حلاوة الدنيا ومرها مع بعض اخواتي وعزيزات قلبي هدى ورميساء .

أهذي كذلك عملي المتواضع هذا إلى الأيادي الخفية التي ساعدتني ورفعت من معنوياتي ووقفت معي لأخر لحظة، إلى حبيبتي وأختي التي لم تنجبها لي أمي لكن الله وهب لي صداقتها وأخوتها وحبها" ميساء"، وإلى جميع صديقاتي الغاليات كل باسمها، وإلى يدي اليمنى وسندي في الحياة... ريان.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
اهداء	**II**
فهرس المحتويات	**III**
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	**XI**
قائمة الملاحق	XIII
المختصرات	**XV**
مقدمة عامة	**أ- ث**
الفصل الأول: مدخل نظري للميزانية العامة .	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة للدولة	**07**
المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة	07
المطلب الثاني: دور وأهمية الميزانية العامة للدولة	09
المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة للدولة	11
المطلب الرابع: المراحل الأساسية لإعداد الميزانية العامة للدولة	15
المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة	**17**
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	17
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة للدولة	18
المطلب الثالث: آثار النفقات العامة	19

المطلب الرابع: تزايد النفقات العامة وأسبابها	21
المبحث الثالث: ماهية الإيرادات العامة للدولة	**25**
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة	25
المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة	25
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة	31
المبحث الرابع: رصيد الميزانية العامة للدولة	**32**
المطلب الأول: توازن الميزانية العامة للدولة	32
المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة	33
المطلب الثالث: فائض الميزانية العامة للدولة	35
خلاصة الفصل.	**37**
الفصل الثاني: ماهية العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية	
تمهيد	**39**
المبحث الأول: ماهية المعروض النقدي	**39**
المطلب الأول: مفهوم عرض النقود وأقسامه	39
المطلب الثاني: محددات وآلية التحكم بعرض النقود	42
المطلب الثالث: عوامل وآثار عرض النقود	45
المبحث الثاني: عموميات حول السلطة النقدية	**47**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم السلطة النقدية	47
المطلب الثاني: وظائف السلطة النقدية	49
المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي	52
المطلب الرابع: آلية خلق النقود	54

المبحث الثالث: مقابلات الكتلة النقدية	**58**
المطلب الأول: المقابل من الذهب والعملات الأجنبية	58
المطلب الثاني: المقابل من القروض المقدمة للاقتصاد الوطني	60
المطلب الثالث: المقابل من القروض المقدمة إلى خزينة الدولة	60
المطلب الرابع : الأصول التي تحذف	61
خلاصة الفصل	**63**
الفصل الثالث: تطور الميزانية العامة واثرها على العرض النقدي في الجزائر 2000 _2019.	
تمهيد	**65**
المبحث الأول: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر 2000 -2019	**65**
المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة2000 -2019	65
المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000 -2019	72
المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2000 -2019	78
المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر	**80**
المطلب الأول: تطور بنية المجاميع النقدية في لجزائر 2000 -2019	80
المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2000 -2019	84
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تطور رصيد الميزانية والعرض النقدي في الجزائر	**87**
المطلب الأول: مقارنة بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور العرض النقدي في الجزائر للفترة2019- 2000	87
المطلب الثاني: مقارنة بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر للفترة 2000 _2019	90
المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية	93
خلاصة الفصل	**95**

الخاتمة العامة	97 -100
قائمة المراجع	102 -110
الملاحق	112
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
1	مكونات المجاميع النقدية في الجزائر	41
2	مكونات بعض المجاميع النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية	41
3	أهم عناصر المركز المالي للبنك	54
4	الوضع النقدي لاقتصاد ما في لحظة معينة	61
5	تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة(2000 –2019)	66
6	تحليل تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة(2000 –2019)	67
7	تحليل تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة (2000 –2019)	70
8	تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية خلال الفترة(2000 –2019)	73
9	تطور حجم إيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2000 –2019)	74
10	تطور حجم إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة .(2000 –2019)	76
11	تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 –2019)	78
12	تطور الكتلة النقدية في الجزائرخلال الفترة (2000 –2019)	81
13	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر(2000 –2019)	84
14	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر والعرض النقدي M2 خلال الفترة (2000 –2019)	87
15	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة (2000 –2019)	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع وتقسيمات الإيرادات العامة	26
02	عرض النقود في التحليل الكينزي	40
03	الزيادة في عرض النقود	42
04	تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة (2000 –2019)	67
05	تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة (2000 –2019)	69
06	تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة(2000 –2019)	72
07	تطور حجم إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة(2000 –2019)	74
08	: تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة (2000 –2019)	76
09	تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2000 –2019)	78
10	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000 –2019)	80
11	تطور الكتلة النقدية M2خلال الفترة (2000 –2019)	84
12	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000 –2019)	88
13	تطور الكتلة النقدية M2خلال الفترة(2000 –2019)	89
14	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2000 –2019)	91
15	تطور القروض المقدمة للدولة خلال الفترة (2000 –2019)	92

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1986 _2018)	112 -113
02	جدول تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2000 _2016)	114
03	جدول تطور المقابلات النقدية في الجزائر في الفترة (2000 _2016)	115
04	الوضعية النقدية لبنك الجزائر (الكتلة النقدية)	116
05	الوضعية النقدية لبنك الجزائر (مقابلات الكتلة النقدية)	117

المختصرات

الاختصار	المدلول
PMC	الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية
PMS	الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية
M1	عرض النقود بالمفهوم الضيق
M2	عرض النقود بالمفهوم الواسع
M3	السيولة المحلية
DR	الوديعة الحقيقية

مقدمة عامة

تشكل الموازنة العامة للدولة العمود الفقري للمالية العامة، إذ أصبحت في الوقت الحالي ضرورة حتمية لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي، حيث بدونها يصعب تسيير الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية تسييرا منتظما، وبدونها أيضا لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الموكلة إليها، كما تصعب إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه في الاتجاه المخطط، وبإيجاز فإن الموازنة العامة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع المجالات على اختلاف أنواعها. ومن ناحية أخرى تتطلب النفقات العامة إيرادات عامة لمواجهة أوجه التدخل المتعددة التي صارت لزاما على الدولة لإشباع مختلف حاجات الأفراد، وذلك بإتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها وبالتالي تصبح الإيرادات هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام وتحقيق توازن مالي يتفق ويتلاءم مع التوازن الاقتصادي، لكن وبغض النظر عن الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاه، فقد يؤدي ذلك إلى الوقوع في مشكلة عجز الموازنة خاصة وقد أصبحت السمة المميزة لمعظم الدول النامية وحتى المتقدمة منها، مما استدعى قيام العديد من الدول بتجارب وتطبيقات حديثة لإحداث عجز منظم في الموازنة لتحقيق التوازن الاقتصادي ومحاربة الآثار التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة.

يعد موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية التي حظيت باهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي. ولذلك نجد أنه في مختلف الدول تولي السلطات النقدية أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تحكم وتتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه، وذلك من خلال السياسة النقدية التي تمثل أحد أهم أجزاء السياسة الاقتصادية نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف المجتمع وهي بذلك تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، وباعتبار السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود ومعدلات الفائدة وحجم الائتمان المصرفي وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكمية كالحد من التضخم. لقد تميزت الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 –2019أنها كانت تعاني من فترات متدبدبة بين الفائض والعجز، بينما تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة بالنمو المستمر والمتزايد في معدلات عرض النقود مع ارتباط هذا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية التي احتلت صدارة الإنشاء النقدي في الجزائر، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو أثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2019؟

وقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- 1 ما هي العوامل المتحكمة في رصيد الميزانية العامة في الجزائر؟
- 2 كيف تطور العرض النقدي في الجزائر؟
- 3 – كيف تؤثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي وكذا التساؤلات الفرعية يمكن صياغة أهم الفرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية وهي كما يلي:

الفرضية1: رصيد الميزانية العامة في الجزائر يتبع بصفة رئيسية التغير في أسعار النفط؛

الفرضية2: يعد العرض النقدي في الجزائر وسيلة في يد السلطات العامة تستعمله لتمويل التنمية خاصة في أوقات تراجع الجباية البترولية؛

الفرضية3: كلما تم اللجوء لتغطية العجز الحكومي إلى الجهاز المصرفي ساهم ذلك في خلق المزيد من النقود، ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من خلال عدة اعتبارات منها:

1- أهمية دراسة وتحليل النفقات والإيرادات العامة ومحاولة إعطاء صورة واضحة للمالية العامة في الجزائر؛

2- أهمية الميزانية العامة للدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري حيث أصبحت تمثل إحدى المؤشرات الأساسية وذات دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي؛

3- أهمية المتغيرات النقدية المتمثلة في عرض النقود والقاعدة النقدية ومقابلات الكتلة النقدية في الاقتصاديات المعاصرة، خاصة بالنسبة لاقتصاد ريعي مثل الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هده إلى:

1- محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر للفترة(2000 -2019)؛

2- إبراز الإطار النظري للموازنة العامة للدولة وهيكلها المتكون من النفقات والإيرادات؛

3- إبراز تطور الميزانية العامة والمعروض النقدي ومعرفة الأسباب وراء تطورهما في الاقتصاد الجزائري؛

4- تحديد طبيعة العلاقة بين رصيد الميزانية العامة والعرض النقدي بإسقاطها على حالة الجزائر.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل الجوانب ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال وصف تطور النفقات والإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري، وكذالك وصف تطور المجاميع النقدية ومقابلات الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة المعنية بناء على مختلف البيانات الواردة في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في الاقتصاد الجزائري، وتحليل هذا التطور بإبراز مختلف العوامل التي تفسر هدا التطور وكذلك تحليل العلاقة فيما بين رصيد الميزانية العامة والعرض النقدي خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع: يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

1- أسباب ذاتية تتعلق بالرغبة في تنمية المعرفة الذاتية في مجال المالية العامة وتسيير مالية الدولة.

2- الوقوف على واقع ميزانية الدولة والعرض النقدي في الجزائر.

3- نظرا لأهمية الموضوع واطلاعي عليه من خلال القراءات السابقة في هذا المجال، والتي ولدت في الرغبة في التعمق أكثر في هدا الموضوع وملائمته لطبيعة التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

تحديد إطار الدراسة: إن هذه الدراسة لها حدود مكانية وزمانية نوضحها كما يلي:

- **الحدود المكانية:** إن الإحصائيات المستخدمة في هذا البحث من اجل تحليل اثر الميزانية العامة على العرض النقدي تم بإسقاط هده الدراسة على حالة الجزائر، والتي تزامنت مع البرامج التنموية المسطرة؛

- **الحدود الزمانية:** سوف يتم التطرق إلى تحليل اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة المتزامنة مع برامج التنمية الاقتصادية من سنة 2000إلى غاية سنة 2019مع الإشارة إلى الأوضاع الاقتصادية خلال عدة فترات من اجل الوصول إلى الهدف المنشود.

الدراسات السابقة في الموضوع:

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الميزانية العامة، كما توجد عدة دراسات تناولت العرض النقدي وذلك سواءا في حالة الجزائر أو في دول أخرى، غير أن الدراسات التي ربطت بين الميزانية العامة وأثرها على العرض النقدي في الجزائر فهي قليلة جدا، وبعد البحث وجدت دراسة واحدة وهي دراسة بركات مراد و بكريتي لخضر والتي تحمل عنوان دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي وآليات العلاج_ حالة الجزائر_ ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 03، العدد: 01، الجزائر، 2019، وكانت اشكالية هذه الدراسة تدور حول أثر عجز الموازنة العامة في العرض النقدي حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2016، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عجز الموازنة العامة في الجزائر في تزايد بسبب التسارع الهائل في نمو الانفاق العام وشح الموارد المالية واعتماد الجزائر على موارد محدودة وغير مستقرة، مما كان له اثر كبير في زيادة حجم الكتلة النقدية وما صاحبها من زيادات في معدل التضخم؛

- يمكن للجزائر علاج عجز الموازنة باستخدام سياسة ميزانية رشيدة وحكيمة تتماشى والظروف الاقتصادية في الجزائر باعتبارها من اهم السياسات الاقتصادية الفعالة.

بالنسبة لدراستنا الحالية فهي دراسة تحليلية للعلاقة بين الميزانية العامة في الجزائر والعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019.

صعوبات الدراسة:

- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأخر، مما يؤدي إلى إرباك الطالب واختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بالنسب المؤوية التي يبنى عليها التحليل؛

- قلة المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة تلك المتعلقة بتأثير الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر.

هيكل البحث:

سيتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار الفرضيات التي انطلق منها هذا البحث من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ومقدمة عامة وخاتمة عامة والهدف من هذا التقسيم الإحاطة بالموضوع وهي كالأتي:

- **الفصل الأول:** حيث قمنا بتقسيمه إلى أربع مباحث في المبحث الأول تناولنا عموميات حول الميزانية العامة حيث تعرضنا لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وتطورها في الفكر الاقتصادي، وأهم التعاريف التي تتمحور على الموازنة العامة للدولة، وكذلك الدور والأهمية للميزانية العامة للدولة، مع ذكر أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها، كما ألقينا الضوء على المراحل الرئيسية التي تخضع لها ميزانية أي دولة، أما المبحث الثاني والثالث فقد قمنا باستعراض أقسامها أو ما يعرف بهيكل الموازنة والمتمثلة في النفقات والإيرادات العامة مبرزين كل ما يتعلق بها من مفاهيم وأنواع وآثار، أما في المبحث الرابع و الأخير فيتمحور حول رصيد الميزانية العامة للدولة في حالاته الثلاث كما نخص بالذكر عجز الموازنة العامة وهي نقطة مهمة يستلزم التطرق لها باعتبارها من أهم المشاكل المعاصرة التي كثر حولها الجدال.
- **الفصل الثاني** : أما فيما يخص الفصل الثاني فقد خصصناه للإطار النظري لعرض النقود وهو بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث، حيث تحدثنا في المبحث الأول عن ماهية المعروض النقدي، فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول عرض النقود وأقسامه، ثم ذكرنا محددات عرض النقود وعن آلية التحكم في العرض النقدي، والعوامل المحددة والآثار المترتبة عن عرض النقود، أما المبحث الثاني فيتمحور حول السلطة النقدية، حيث شمل على عموميات حول السلطة النقدية من تعريف ونشأة ووظائف وصولا إلى الخصائص التي تتميز بها السلطة النقدية، ثم أبرزنا ميزانية البنك المركزي من مصادر أموال البنك وأوجه استخدامها ,ثم تحدثنا عن آلية خلق النقود فتطرقنا إلى إصدار النقود من جهات مختلفة وهي البنوك التجارية، الخزينة العمومية و البنك المركزي، وأخيرا في المبحث الثالث تطرقنا إلى إبراز مقابلات الكتلة النقدية التي على اساسها تحدد القيمة التوازنية بين الاقتصاد النقدي الذي تمثله الكتلة النقدية من جهة والاقتصاد الحقيقي من جهة ثانية.
- **الفصل الثالث:** خصصناه للدراسة التحليلية المتعلقة بتطور الميزانية العامة في الجزائر وأثرها على العرض النقدي خلال الفترة 2000 –2019، وهو كذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تحليل تطور هيكل الميزانية العامة من نفقات، إيرادات ورصيد الميزانية العامة، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى تحليل تطور العرض النقدي في الجزائر من تطور بنية المجاميع النقدية وكذلك تطور مقابلات الكتلة النقدية، بينما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى تحليل العلاقة بين رصيد الميزانية العامة والعرض النقدي في الجزائر.
- وأخيرا أنهينا الموضوع بخاتمة موجزة ومتضمنة أهم النتائج التي توصلنا إليها.

الفصل الأول: مدخل نظري للميزانية العامة

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة للدولة

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة للدولة

المبحث الثالث: ماهية الإيرادات العامة للدولة

المبحث الرابع: رصيد الميزانية العامة للدولة

تمهيد:

تمثل الميزانية العامة في الوقت الحاضر، الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة، لأية دولة من الدول، واحتلت هذه الدراسة جانبا هاما من الدراسات المالية، وذلك نظرا لتطور حجم الميزانية العامة، وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي. فالميزانية العامة للدول تتضمن تقديرا للإيرادات العامة والنفقات العامة، عن مدة قادمة، فهي خطة مالية للدولة، تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف فهي خطة مالية للدولة، تهدف إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الظروف والأهداف السياسية والاقتصادية والمالية القائمة في المجتمع، فهي المرآة التي تعكس نشاط الدولة وتعبر عن دورها، إذن عن الدولة لا تستطيع مباشرة نشاطها دون إتقان، ولا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الإيرادات الضرورية لهذه الغاية. وللتفصيل أكثر في موضوع هذا الفصل قسمناه إلى أربعة مباحث أساسية وهي:

- **المبحث الأول:** عموميات حول الميزانية العامة للدولة
- **المبحث الثاني:** ماهية النفقات العامة للدولة .
- **المبحث الثالث:** ماهية الإيرادات العامة للدولة .
- **المبحث الرابع:** رصيد الميزانية العامة للدولة .

المبحث الأول: عموميات حول الميزانية العامة للدولة

في هذا المبحث سنتناول مفهوم الميزانية وأهميتها، ومراحل إعدادها مع التركيز على المفهوم الحديث لها.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة للدولة

أولا: تطور مفهوم الميزانية العامة

لقد ارتبط مفهوم ومضمون الميزانية العامة للدولة بتطور مفهوم ومضمون علم المالية العامة، والذي ارتبط بدوره بتطوير دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للميزانية العامة للدولة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة وكيفية إنفاق ما تم تحصيله على أوجه ومجالات وبرامج اتفاقية محددة[1]، وبمعنى أكثر تحديدا فهذا العرف التاريخي تضمن ألا تفرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه ممثلو الشعب، كما لا تنفق الأموال العامة إلا بعد مناقشتها بواسطة ممثلي الشعب أيضا، ولكن هذا العرف تطلب الكثير من التضحيات من طرف الشعوب.

وفكرة الموازنة العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطا وثيقا بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية)، لذلك فإن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، حيث كان الصراع قائما بين البرلمان كممثل للشعب والملك كممثل للسلطة الحاكمة والذي كان يسعى دائما إلى تحرير نفسه من القيود التي يضعها البرلمان، وبصفة خاصة تلك القيود التي تتعلق بالضرائب وجبايتها إلى غاية إعلان دستور الحقوق عام 1688 التي تم توسيع صلاحيات البرلمان في الشؤون المالية وأصبحت رقابته تشمل كل إيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة [2]، بعد بريطانيا اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820، وتبعتها في ذلك روسيا القيصرية سنة 1836، ومصر سنة 1880، ولم تطبق أمريكا هذا المبدأ إلا سنة 1921 وبعدها استخدم في جميع دول العالم[3]. لذا فقط ارتبط المفهوم الحديث للميزانية العامة بالميزانية الاقتصادية القومية إذ تقوم معظم الدول بتحضير ميزانيتها السنوية في ضوء تقرير شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية لها.

ثانيا: مفهوم الميزانية العامة للدولة

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم التعاريف الخاصة بالميزانية العامة للدولة وخصائصها:

أ- **تعريف الميزانية العامة:** للميزانية العامة للدولة تعاريف متعددة ومتنوعة تختلف باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريده الباحث، إلا أنها تتقارب وتتشابه فيما بينها فهي جميعا تحاول وضع مفهوم موحد للميزانية، وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بالميزانية العامة وهي كالآتي:

---

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة،مدخل تحليلي معاصر**-، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 567.

[2] - سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 552-551.

[3] - طار الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص149.

1- تعرف الميزانية العامة للدولة على أنها: "عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة، ومواردها لفترة لاحقة، تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه، وتتكون الميزانية العامة من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات)، ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها"[1].

2- كما عرفها البعض بأنها: "بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الحكومية"[2].

3- وقد عرف كل من القانون الفرنسي والأمريكي الميزانية العامة كما يلي: [3]

- القانون الفرنسي: "هي عبارة عن القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها".

- أما القانون الأمريكي فعرفها على أنها: "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها".

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للميزانية العامة للدولة كما يلي: هي عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وقد أصبحت تستخدم كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تتبناها الدولة.

ب- خصائص الميزانية العامة للدولة: من خلال التعاريف التي ذكرناها سابقا يمكن التوصل على خصائص الميزانية العامة للدولة والمتمثلة فيما يلي:

1- الصفة التقديرية: لأنها تحضر لسنة مقبلة وتحضيرها يجري عادة في أواسط السنة السابقة ولذلك يصعب تحديد ما سوف يبذل من نفقات أو ما سوف يجنى من واردات بصورة دقيقة أو شبه دقيقة[4].

2- الصفة قانونية: لكونها تنطوي من جهة على موافقة السلطة التشريعية (البرلمان) على تقدير مجموع النفقات والواردات السنوية، تنطوي من جهة ثانية على إذن تلك السلطة للسلطة التنفيذية بالإنفاق في حدود تلك الاعتمادات المقدرة، والحقيقة أن الصفة القانونية للميزانية هي صفة شكلية لكونها مستمدة من السلطة التشريعية لكنها من حيث الموضوع، لا تعتبر قانونا لأن القانون بهذا المعنى ينطوي على قواعد دائمة[5].

---

[1]-مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 260.

[2]-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1992، ص 131.

[3]-خالد شحاذة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 270.

[4]-معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة**، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، قسنطينة، ص 12.

[5]-حسن عواضة، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 43.

3- صفة الإجازة بالجباية والإنفاق: وذلك أن تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات الإيرادات كما وردت في مشروع الميزانية المعدل من قبل السلطة التنفيذية لا يعطي الموازنة قوة النشاط ما لم تشمل التصديق أيضا الإجازة للسلطة التنفيذية بجباية الموارد والإنفاق على الأعباء العامة[1].

4- صفة التحديد الزمني السنوي: وهو ما نعرفه عموما باسم سنوية الميزانية لأنها توضع عادة لمدة سنة، وبالتالي موافقة السلطة التشريعية عليها تقترن بمدة السنة ذاتها، والباحثون في المالية العامة متفقون على أن هذا التدبير هو تدبير سليم وموفق، فلو وضعت الموازنة لكثر من سنة لكان من العسير التنبؤ ولو وضعت لأقل من سنة لكانت الإيرادات تختلف في كل ميزانية تبعا لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية[2].

5- صفة إبلاء الأولوية للنفقات على الإيرادات: وهذه الصفة مرتبطة بالصفة التقديرية للميزانية، وتتضح أولوية النفقات على الإيرادات في مختلف النصوص المرعية الإجراء. ويرى الباحثون أن إعطاء الأولوية للنفقات على الإيرادات هو احد التدابير المتخذة في ظل الفكر المالي التقليدي، ويرون أن تبرير ذلك ناجم عن ضآلة دور الدولة، وقيامها بالنفقات الضرورية المحدودة واللازمة لسير المرافق العامة والتي لا يمكن الاستغناء عنها بينما تتسع سلطة الدولة في الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات[3].

المطلب الثاني: دور وأهمية الميزانية العامة للدولة

نتناول في هذا المطلب دور الميزانية العامة ومدى أهميتها في مختلف النواحي:

أولا: دور الميزانية العامة في مالية الدولة

أحدثت التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على مختلف الدول تعديلات جذرية وعميقة في فكرة الميزانية والدور الذي تقوم به في مالية الدولة وفيما يتعلق بهذا الدور فإننا نجد مفهومين الأول منضما ذاع لفترة معينة في فكر النظرية التقليدية والثاني انتشر مع الوقت وهو المفهوم الحديث الذي نأخذ به المالية العامة الحديثة.

أ- **دور الميزانية العامة في النظرية التقليدية:** جاءت النظرية التقليدية في مرحلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول المختلفة تميزت بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلا في حدود ضئيلة وذلك تأثرا بمذهب الحرية الفردية الذي ازدهر في ظله نظام الاقتصاد الحر أو المرسل، لهذا فقد غلب على فكر هذه النظرية نوع من الحيادية المالية حيث تمثل هذا الحياد في مجموعة من الآراء التي كانت ترى أن أفضل الميزانيات هي أقلها نفقات، وان توازن جانبي الإيرادات والنفقات تعتبر أمرا حيويا في الموازنة السنوية، وقد ترتب على هذه الآراء وغيرها رفض التقليديون فكرة إحداث عجز منظم أو غير منظم في ميزانية الدولة[4].

---

[1]-محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 170.

[2]-محمد طاقة، هدى الغزاوي، نفس المرجع السابق ;ص ص 171، 170.

[3]-معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة**، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، قسنطينة، ص 13.

[4]-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998، ص 373.

ب- دور الميزانية العامة الحديثة: في المالية الحديثة اتسع دور الدولة وازدادت درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فلم يعد هناك مجال للحديث عن حياد الميزانية بل أصبحت الميزانية أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها المعنى الواسع في الرأسماليات المتقدمة وفي ظل الوظيفية المالية، والأسباب والمبررات التي تكمن وراء ظاهرة الازدياد المستمر في النفقات العامة وهو الواقع الذي أصبح يقابله ويوازيه في اتجاه مسار تدخل الدولة المستمر في مختلف الأمور العامة والخاصة. وهكذا فلم يعد المهم الحفاظ على توازن جانبي الإيرادات والمصروفات في الميزانية السنوية بل أصبح ما يستأثر الاهتمام هو التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي للاقتصاد القومي ككل وليس التوازن المالي والحسابي للميزانية ومن ناحية أخرى فإن التوازن السنوي لم يعد أمرا تلتزم الدولة بتنفيذه[1].

ثانيا : أهمية الميزانية العامة للدولة

تبرز أهمية الميزانية العامة في عدة نواحي وهي:

أ- أهمية الميزانية من الناحية السياسية: يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية[2].

ب- أهمية الميزانية من الناحية الاقتصادية: تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثارا في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته، فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش، بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية[3].

ت- أهمية الميزانية من الناحية الاجتماعية: تؤثر الميزانية العامة في عملية إعادة توزيع الدخل والثروة، فقد تستخدم كأداة للتخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي للفقراء وذوي الدخل المحدود، كما أن السياسات التي تتخذها الدولة بشأن الضرائب والرسوم وغيرها أيضا وما تنفقه على برامج الصحة والتعليم والمرافق العامة، كل ذلك من شانه أن يؤثر بشكل مباشر على دخول الأفراد وتتأثر تبعا لذلك قراراتهم المتعلقة

---

[1]-عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة-مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**-، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006، ص.200

[2]-محمد الصغير بعلي، بشرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 90.

[3]-إبراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 30.

بالعمل والإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ويقع على عاتق الموازنة العامة في العصر الحاضر التأثير في الحياة الاقتصادية تحقيق العمالة الكاملة[1].

ث- أهمية الميزانية من الناحية المالية: تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة فالميزانية تفصل وتعدد جميع المصادر التي تغل الإيرادات العامة على الدولة في أثناء السنة المالية كما توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، ومن خلال المقارنة يمكن المعرفة ما إذا كانت الميزانية في حالة توازن أو اختلال، عجز أو فائض، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الإيرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل والإنفاق وتؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي[2].

المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة للدولة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتباراتها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة، وتتمثل هذه المبادئ في الأمور الأربعة التالية:

أولا: مبدأ سنوية الميزانية

يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية، منتظمة كل عام. ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تفرز باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة:

1- **الاعتبارات السياسية:** تتمثل في أن مبدأ سنوية الميزانية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام، ثم عن المناقشة السنوية لميزانية الدولة تجعل السلطة التشريعية تقف على تفاصيل نشاط السلطة التنفيذية ورقابته ورسم حدوده، فكلما قصرت المدة التي يتعين بعدها على الحكومة الرجوع إلى السلطة التشريعية للحصول على موافقتها على نفقات وإيرادات الدولة، كلما ازداد دور السلطة التشريعية ورقابتها على أعمال السلطة التنفيذية بصفة دورية وعلى فترات متقاربة.

2- الاعتبارات المالية: تتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تتضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها، بصفة خاصة، على أساس اتجاهاتها في الماضي القريب (السنة المالية المنتهية)، وذلك لصعوبة تقدير هذه الإيرادات والنفقات في فترة أطول، وما قد يقترب بذلك من أخطاء، فتقدير النفقات عندما تكون مدة الميزانية أطول من سنة، سيكون صعبا نظرا لاحتمال تغير الأسعار

[1]-زينب كريم الداودي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء ونيبور للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 44.

[2]-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها-دراس مقارنة-**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 58.

والأجور بصورة محسوسة خلال هذه الفترة اللازمة لتنفيذ الموازنة، كما أن تقدير الإيرادات لأن يكون بدوره أقل صعوبة نظرا لاحتمال تغير العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الدخل القومي[1].

3- بداية السنة المالية: وتختلف بداية السنة المالية من دولة على أخرى، فبعض الدول بداية السنة المالية لميزانية الدول في أولجا نفي، والبعض الآخر كمصر يجعلها في أولجويلية على أن تنتهي في آخر جوان من السنة التالية، المهم أن تراعي كل دولة عند تحديد بداية السنة المالية لميزانيتها العامة، أن يأتي هذا التحديد متناسبا مع أحوالها الإدارية والتشريعية والاقتصادية من جهة، وألا تطول الفترة بين تحضير الميزانية وبدء تنفيذها حتى لا تتغير الظروف والأحوال تغيرا من شأنه عدم تحقق توقعات الميزانية من جهة أخرى.

وغالبا ما يتأثر تنفيذ الميزانية بأسباب اقتصادية أو سياسية أو مالية وهو ما ينعكس سلبا على تطبيق مبدأ السنوية وبالتالي على افتتاح السنة المالية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى ظهور قواعد جديدة تشكل خروجا عن مبدأ السنوية تتمثل في: [2]

***الاعتمادات الإضافية:** لكون الميزانية تتصف بالتقدير والاحتمال حول الإيرادات والنفقات خلال سنة مقبلة فإن السلطة التنفيذية قد تخطيء التقرير فتضطر لطلب تصحيح الأرقام الواردة في الميزانية بشرط موافقة السلطة التشريعية.

***الموازنات الدورية:** وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة على بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

***اعتمادات الدفع:** حيث تصدر اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم اخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الاعتمادات.

ثانيا: مبدأ وحدة الميزانية

أ- تعريف مبدأ وحدة الميزانية: يقيد إدراج مبدأ الوحدة في أن كل الإيرادات والنفقات العمومية محتواة في وثيقة قانونية واحدة فقط تعرض على السلطة التشريعية للرقابة والمصادقة عليه[3] فمبدأ الوحدة بمفهومه الحديث يسمح بتسجيل مختلف أنواع النفقات والإيرادات دون سهو أو غموض، ويرد تبرير هذا المبدأ من ناحيتين: [4]

- **الناحية المالية:** حيث أن تطبيق هذا المبدأ يسهل معرفة المركز المالي للدولة وخاصة عند مقارنة المجموع الكلي لإيراداتها ونفقاتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يساعد الباحثين الماليين والاقتصاديين فيما إذا كانت هذه الميزانية متوازنة من عدمه.

- **من الناحية السياسية:** حيث أن هذا المبدأ ييسر للمجالس النيابية القيام بمهمة مراقبة الميزانية، ولهذا كان من المبادئ الأساسية في المالية العامة التقليدية.

---

[1]-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 336.

[2] -François Deruel, **Budget et pouvoir financier**, Edition, Dalloz, paris, 2001, p 26, 27.

[3]- François chouvel, **finances publiques**, Caliano éditeur, paris, 2007, p 37.

[4]-مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 25.

ب- استثناءات مبدأ الوحدة: لكن على الرغم من أهمية هذا المبدأ فغن هناك بعض الاستثناءات التي ترد عليه نوجزها في الأتي:

***الحسابات الخاصة:** تخرج أحيانا من الخزينة مبالغ لا تعد إنفاقا وتدخل مبالغ لا تعد إيرادا، ومن المدفوعات مثلا السلفات التي تقدمها الدولة أحيانا إلى البلديات والمؤسسات العامة والخاص وبعض الحكومات الأجنبية، فهذه السلفات ليست إنفاقا لأن الخزينة ستستردها مبدئيا بعد اجل معين وعندها تكون قد استعادت أموالها دون أن تحصل على مورد جديد، ومن المقبوضات مثلا الكفالات التي يحتم القانون على بعض الموظفين تقديمها والضمانات التي يدفعها الملتزمون والأمانات التي يضعها المتقاضون في الخزينة من الودائع، فهذه المبالغ ستعاد في النهاية إلى أصحابها أو تحول إلى حساب آخر في الميزانية، أي أن هناك مبالغ تدخل الخزينة على أن تخرج منها فيما بعد، ومبالغ تخرج من الخزينة على أن تعاد إليها فيما بعد، وبما أنه ليس من الفائدة أن تدون هذه العمليات في الميزانية فقد اصطلح على أن يفتح لها في قيود الخزينة حسابات مستقلة يطلق عليها حسابات الخزينة الخاصة[1].

***الموازنات الملحقة:** هي موازنات لها موارد خاصة توضع خصيصا لبعض الإدارات العامة ذات الصيغة التجارية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الثقافية التي تتولاها الدولة علاوة على وظائفها الأصلية العادية، والتي تنظم لها ميزانيات خاصة تلحق بالميزانية العامة لمعرفة حقيقة ومدى نشاطها وأوضاعها بصفة منفصلة عن الإدارات الأخرى المدرجة في الميزانية العامة[2]. وتطبق عليها القواعد المتعلقة بالميزانية العامة من حيث: [3] اعتمادها ونشرها، إشراف وزارة المالية، تتبع الميزانية الملحقة نظام السنة المالية للدول، فائض الميزانية الملحقة أو عجزها يظهر في الميزانية العامة.

***الموازنة المستقلة:** وهي موازنات المرافق والمشروعات العامة التي تتمتع بالشخصية المعنوية، إذ يمنح الاستقلال لتمكين قيامها بوظائفها، وهذا يتطلب أن تكون لها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة الخاصة بها دونما حاجة إلى على نص تشريعي يقرر ذلك وتتميز الموازنات المستقلة بما يلي: [4]

أ- لا تسري عليها القواعد والأحكام التي تخضع لها الموازنة العامة للدولة ولا تخضع لإشراف وزارة المالية، وقد تختلف بداية ونهاية عامها المالي عن بداية ونهاية العام المالي للدولة.

ب- يتبع استقلالها المالي وشخصيتها المعنوية أن تسعى بمفردها إلى تحقيق التوازن في ميزانيتها وأن تغطي نفقاتها من إيراداتها، فإذا ما حققت فائض احتفظت به لنفسها وإن حققت عجزا تغطيه من فائض السنوات السابقة.

---

[1]-حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة، -دراسة مقارنة-**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 83، 84.

[2]-حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، نفس المرجع السابق، ص 78.

[3]-خالد احمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 148.

[4]-مؤيد عبد الرحمان، طاهر موسى، مرجع سبق ذكره، ص 27.

ت- لا تعرض الموازنات المستقلة على السلطة التشريعية ولا تناقشها ولا تعتمدها بل يتم ذلك من قبل مجلس إدارة المؤسسة التابعة له صاحب الاختصاص.

***الموازنات غير العادية (الطارئة):** هي موازنات منفصلة عن ميزانية الدولة تضعها الدولة خصيصا لمواجهة الظروف الطارئة كالحروب، الكوارث الطبيعية أو القيام بمشروعات استثمارية كبيرة، تنظم إلى جانب الموازنة العادية وغالبا ما تمول نفقاتها غير العادية بمصادر استثنائية (إيرادات غير عادية) كالقروض والإصدار النقدي الجديد.

ثالثا: مبدأ عمومية الميزانية العامة

عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايضة بين الاثنين ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين هما: [1]

أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: بموجب المادة الثامنة من القانون 84- 17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن أن يستثنى من هذه القاعدة: [2]

- ✓ الميزانيات الملحقة.
- ✓ الحسابات الخاصة للخزينة.
- ✓ الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات : ويقصد به عدم قيام السلطة التشريعية باعتماد النفقات العامة بصفة اجمالية ,وإنما بصورة مفصلة وفقا لأوجه استعمالاتها المختلفة.

رابعا: مبدأ توازن الميزانية العامة

ا- تعريف مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ أن تتساوي كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة سنويا، ذلك أن زيادة الإيرادات عن النفقات يؤدي إلى تحقيق فائض أما إذا زادت النفقات عن الإيرادات فيظهر عجز في الميزانية حينئذ تلجأ الدولة إلى الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي[3]. ولقد كان هذا هو المبدأ السائد في القرن 19 حتى أواخر عام 1929 حيث الكساد العالمي الكبير الذي غير من معتقدات أصحاب مبدأ التوازن المرتبط بالدولة الحارسة ذات الوظائف التقليدية (الأمن والدفاع والعدالة...) وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فلا داعي في نظرهم لوجود فائض أو عجز، لأن النقص يعني عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها السيادية بينما

---

[1]-فاطمة مفتاح، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 72-71.

[2]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 84-17ن المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسميةن العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 08.

[3] - المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 494.

تعكس الزيادة هدر للموارد الاقتصادية. ولكن تحت تأثير أفكار كينز وظهور المفهوم المعاصر للمالية أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمرا واقعا، وبدأت الحكومة تلجأ إلى السياسة المالية لمكافحة آثار الدورة التجارية وتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار. [1]

ب- نظريات جديدة في إطار تحقيق التوازن: بدأ العلماء المحدثون في المالية العامة يفكرون في تحقيق التوازن المالي ولكن في إطار التوازن الاقتصادي، وعلى ضوء ذلك ظهرت نظريات جديدة نذكر منها: [2]

1- نظرية العجز المقصود: حيث تدعو هذه النظرية إلى استخدام الموازنة باعتبارها أداة هامة لتوجيه السياسة المالية وذلك عن طريق إحداث عجز فيها، حيث يستخدم العجز المقصود للموازنة في بعض الحالات كأداة للتنمية الاقتصادية وأيضا يستخدم لحل الأزمات الطارئة.

2- نظرية موازنة الدورة الاقتصادية: وتدعو هذه النظرية لاستخدام الموازنة كوسيلة لتحقيق التوازن، حيث تستخدم هذه الموازنة على المدى الزمني للدورة الاقتصادية التي تمتد عدة سنوات حيث تبلغ في المتوسط خمس أو سبع سنوات، ويستلزم هذه النظرية تنظيم الموازنات وذلك في إطار سياسة العجز أو الفائض وذلك وفقا لمستلزمات الدورة الاقتصادية على عدد من السنوات.

المطلب الرابع: المراحل الأساسية لإعداد الميزانية العامة للدولة

يمر إعداد الميزانية بمراحل وإجراءات مهنية تلتزم بها السلطة التنفيذية، ولكنها عند اتخاذ هذه الخطوات تراعي مجموعة من القواعد التي يقررها علم المالية، وعليه سوف نتطرق على مراحل إعداد الميزانية.

أولا: مرحلة تحضير الميزانية العامة

إن السلطة التنفيذية أقدر من السلطة التشريعية على تحضير وإعداد الميزانية العامة فهي بمالها من أجهزة حكومية وإمكانيات فنية أدرى ولا شك بمقدرة القطاعات[3] والفئات المختلفة على تحمل الأعباء المالية، الأمر الذي يمكنها من سلامة اختيار مصادر الإيرادات العامة، والسلطة التنفيذية علاوة على ذلك وبما لها من خبرة واسعة في تنفيذ ميزانيات الأعوام السابقة أكثر قدرة على الإلمام بمختلف الحاجات العامة وأهمية كل منها، ومعرفة واطن الضعف والإسراف وأكثر دراية بإمكانيات الاقتصاد ورفع الكفاءة وتحسين الأداء ولهذا تتولى الحكومة مهام تحضير وإعداد الميزانية، وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الميزانية العامة انطلاقا من الوحدات الإدارية الدنيا انتهاء بوضع الصياغات النهائية الميزانية على مستوى وزارة المالية، ويختلف الفاصل الزمني بين هذه المرحلة من التحضير وبين بداية السنة المالية التي يجري لها هذا التقدير من دولة إلى أخرى. وفي هذه المرحلة يتم تقدير الإيرادات العامة المتوقعة والنفقات المتوقعة خلال السنة.

---

[1]-محمد احمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1995، ص 100.

[2]-كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، 2013-2014، ص 122.

[3]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 79.

بعد الانتهاء من تقدير الإيرادات والنفقات العامة يتم تجميع ومناقشة هذه التقديرات في ديوان كل وزارة، ومن ثم إحالة هذه التقديرات على كل وزارة مالية وبعد مناقشة هذه التقديرات من قبل المختصين في وزارة المالية وذوي العلاقة من الوزارات الأخرى يتم توحيد ميزانيات الوزارات في ميزانية واحدة ومن ثم يرفع مشروع الميزانية العامة للسنة القادمة إلى مجلس الوزراء لمناقشته، وهكذا يكون إعداد الميزانية العامة قد تم وسيقدم إلى السلطة التشريعية للمصادقة عليه[1].

ثانيا : مرحلة اعتماد الميزانية العامة

تتولى السلطة التشريعية مهمة اعتماد الميزانية بصفتها ممثلة للشعب حيث تعتبر الموازنة العامة أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية، ولذلك فإن مسألة التصديق عليها من ممثلي الشعب أمر مسلم به في جميع دول العالم وغالبا ما يكون هناك لجان متخصصة لمناقشة مشروع الميزانية[2]، ويمر اعتماد الميزانية داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، وعموما هناك ثلاثة خطوات في مجال اعتماد الميزانية العامة وهي كما يلي: [3]

– المناقشة العامة : حيث يعرض مشروع الميزانية العامة للمناقشة العامة في البرلمان، وهده المناقشة تنصب غالبا عن كليات الميزانية العامة وارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

– المناقشة التفصيلية المختصة : تقوم لجنة الشؤون الاجتماعية وهي لجنة مختصة متفرعة عن المجلس النيابي بمناقشة مشروع الميزانية في جوانبها التفصيلية ثم ترفع بعد دلك تقريرها إلى المجلس.

– المناقشة النهائية : يقوم المجلس مجتمعا بمناقشة تقرير اللجنة ثم يصوت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها.

ثالثا: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية وإصدار قانون يخول للحكومة القيام بتنفيذها، تبدأ دوائر الدولة بعملية التنفيذ أي تقوم بجباية الإيرادات العامة وفق التقديرات وكذلك صرف النفقات العامة، فعملية التنفيذ تعني دخول الموازنة العامة مرحلة التطبيق والعمل وتتضمن هذه المرحلة تنفيذ الإيرادات والنفقات وعمليات الخزينة[4].

رابعا: مرحلة مراقبة ومراجعة الميزانية العامة

تتزامن مرحلة الرقابة والمراجعة مع مرحلة التنفيذ، حيث تميزت هذه المرحلة بالبساطة في الحقبة الأولى من تاريخ أنظمة الميزانية، إذ كان الهدف منها هو فحص الحسابات العامة فحصا حسابيا ومراجعتها مراجعة

---

[1]–علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 326.

[2] –عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992، ص 417.

[3]–عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005/2004، ص ص 131، 130.

[4]– سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

مستندية دقيقة للتأكد من مطابقتها للأصول العلمية المحاسبية والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات المالية، ومع تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدأ الاهتمام بتطوير مرحلة المراقبة والمراجعة لكي تتماشى مع المهام الجديدة والتطورات الحاصلة[5] وهكذا أصبحت الرقابة المالية بأنواعها في ظل هذا التطور أهم مراحل دورة الميزانية وأكثرها انتشارا بأفكار العلماء الباحثين، وهناك ثلاث أنواع من الرقابة على تنفيذ الميزانية وهي: [1]

– الرقابة الإدارية : تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق المراقبين الماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها المختصون أو من ينوبون عنهم.

– الرقابة البرلمانية أو التشريعية : تتولى البرلمانات في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فادا كانت المجالس هي التي تقوم باعتماد ميزانية الدولة فانه من الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على تنفيذها للتأكد من صحة وسلامة تنفيذها على النحو الذي اعتمدتها وإجازتها به.

– الرقابة عن طريق هيئة مستقلة : تعتبر هده الرقابة أكثر أنواع الرقابة فعالية ويقصد بها الرقابة على تنفيد الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية وطبقا للقواعد المالية المقررة للدولة.

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة

في هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف تعاريف النفقات العامة واهم أركانها مع تحديد تقسيمات النفقات العامة ومختلف آثارها باعتبار الإنفاق العام يعتبر الأداة الرئيسية للدولة، حيث يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

سنحاول عرض مختلف تعاريف النفقات العامة وخصائصها.

أولا: تعريف النفقات العامة للدولة

رغم تعدد تعريفات النفقة العامة إلا أنها لا تخرج عن كونها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام وهذا قصد إشباع حاجة عامة[2].

وتعرف النفقات العامة: "بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"[3].

---

[1]–لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة–الجزائر، تونس**–، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، 2014/2013، ص 110.

[2]– حسين مصطفى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، الجزائر، 1992، ص 11.

[3] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 55.

ثانيا: خصائص النفقات العامة للدولة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص أنها تقوم على العناصر التالية:

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي: يرى الكثير أن الحالات التي أخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقدي، كان مرتبط بمرحلة زمنية ثم تجاوزها مع التطور في الفكر الاجتماعي والإنساني[1]، وهذا يعني أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول، وتحتاج الدولة أو احد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة[2].

ب- صرف النفقة بواسطة شخص عام: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى. ولكن إن صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست عامة حتى لو كان القصد منها النفع العام، مثل تبرع أحد الأشخاص بمدرسة. وبالتالي تعتبر كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو احد الهيئات العامة من اجل تنفيذ نشاطها العام بموجب سيادتها وسلطتها نفقة عامة[3].

ج- تحقيق المنفعة العامة: يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من اجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة[4]. ولقد حاول المفكرون الاقتصاديون التوصل إلى معيار يمكن من خلاله قياس المنفعة العامة، إلا أن محاولاتهم لم تتوصل إلى معيار دقيق لقياس هذه المنفعة لذلك تركوا هذا الأمر إلى السلطات السياسية أو السلطات التشريعية في الدول ذات النظم البرلمانية، والتي أصبحت لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة للدولة

أدى توسع حجم الإنفاق العام إلى ظهور تقسيمات عملية ناجمة عن اجتهاد الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها وتتمثل في:

أولا: معيار الدورية (التكرار)

استنادا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العامة:

أ- نفقات عادية: هي تلك النفقات التي تنسق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل: مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة، وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية لأنها تتكرر بصورة دورية، وتنفق سنويا بفترات منظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة[5].

---

[1]- عاطف وليم اندراوس، **الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 100.

[2] -محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص 66.

[3] -مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[4] -فرحات فروق، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي، بيروت، 2001، ص 268.

[5]-حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ب- نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولية، كما قد تظهر في أوقات غير منتظرة، مما يصعب التوقع بحجمها وتستوجب رصد أغلفة تكميلية لها، كلما دعت الضرورة إلى دلك[1].

ثانيا: معيار من حيث غرض النفقة (التقسيم الوظيفي للنفقات العامة)

تقسم النفقات العامة حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى: [2]

- **النفقات الإدارية:** النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين،
- **النفقات الاجتماعية:** الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي،
- **النفقات الاقتصادية:** تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي.

ثالثا: معيار النفقات حسب نطاق تسييرها

وتقسم حسب هذا المعيار إلى:

أ- النفقات المركزية (الوطنية): وهي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية، أو هي النفقات التي من شانها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعينة مثل: نفقات الدفاع وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة[3].

ب- النفقات المحلية (الإقليمية): هي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر ميزانية الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها وعمن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء[4].

رابعا: من حيث طبيعة النفقة

وتقسم إلى: [5]

أ- نفقات التسيير: وهي نفقات ضرورية لسير المرافق العامة كنفقات الإدارة العامة والمحلية والأمن والدفاع وتشمل على بند الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية.

ب- نفقات تحويلية: هي اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة، حيث تقدم المساعدة للمحتاجين وللمناطق المنكوبة وغيرها.

ج- نفقات التجهيز: هي كل النفقات المسجلة في الميزانية العامة للدولة,على شكل رخص وبرامج وتنفد باعتمادات الدفع.

---

[1]-حامد احمد العنابي، **اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص 174.

[2]-محمد زكاري، دراسة **العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2014/2013، ص 08.

[3]-محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[4]-أعاد حمود قسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2000، ص 43.

[5]-المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، مرجع سبق دكره، ص 90.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

سنتطرق فيما يلي إلى آثار النفقات العامة على كل من الناتج الوطني والاستهلاك وكذلك على إعادة توزيع الدخل الوطني.

أ- الأثر على الناتج الوطني: من المعروف أن للنفقات العامة تأثير على الإنتاج من خلال ما تؤدي إليه من زيادة في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه، ذلك لأن النفقات العامة التي تتخذ صورة النفقات على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي تؤدي بلا شك إلى زيادة قدرة الأفراد على الإنتاج من خلال ما توفره من رعاية صحية واستقرار نفسي ناتج عن شعور العامل بالأمان ومستوى تعليمي يرفع مستوى أداء العامل، فهي تعمل على زيادة كفاية الأفراد وزيادة قدرتهم الذهنية والجسمية وتؤمنهم من مخاطر المستقبل وهذا يزيد من قدرتهم على الإنتاج والادخار، إذ أن زيادة توزيع الدخول تؤدي إلى زيادة موارد المستفيدين وبهذا الشكل تزيد من إمكانياتهم في الادخار الذي يعتمد على مستوى دخول الأفراد[1].

ب- الأثر على الاستهلاك: يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها على الاستهلاك عن طريقتين أولهما شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، وثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك، وبناء على ذلك فإن أثر النفقات في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقة[2].

ثانيا: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

إلى جانب الآثار المباشرة تحدث النفقات العامة أثار غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج وذلك من خلال أثر المضاعف (الاستهلاك المولد) وأثر المعجل (الاستثمار المولد) ونعرض هذا في النقطتين التاليتين:

أ- أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف: يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية كالاستهلاك أوالإنفاق العام. حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك، على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني ليس بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية،

[1]-علال فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 67.

[2]-محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق للنشر والتوزيع، سوريا، ص ص 131، 130.

وتستمر الحلقة من خلال ما تعرف بحلقة الدخل[1]:

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

إن المضاعف يبين العلاقة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، ويعطي بالعلاقة التالية:

$$M= \frac{DY}{DG} = \frac{1}{(1-pmc)} \quad .....(01)$$

حيث أن:

M: تمثل مضاعف الاستثمار.

PMC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية.

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

من الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار، لأنه من الناحية النظرية الميل الحدي للاستهلاك+الميل الحدي للادخار= الواحد الصحيح (1) وعليه:

الميل الحدي للادخار =1- الميل الحدي للاستهلاك، فيصبح المضاعف كما يلي:

$$M= \frac{DY}{DG} = \frac{1}{(1-pms)} \quad ..... \quad (02)$$

حيث أن pms: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية.

ب- أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل: يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي بصفة عامة الإشارة إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل القومي والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولي تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (أثر المعجل)، فالمعدل إذا يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار، حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى زيادة الإنتاج القومي إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الاستثمار وبين التغيير في مقدار الإنفاق[2].

المطلب الرابع : تزايد النفقات العامة وأسبابها :

---

[1]-زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص 27.

[2]-عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام-مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-**، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 85-84.

إن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبةلمالية الدولة وبمختلف الدول ودلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقرار الإحصاءات في مختلف الدول إلىأن جعلوا هده الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

والواقع انه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى وبصورة اخص بعد الحرب العالمية الثانية ,وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدخل الوطني هو الأخر قد زاد في مختلف الدول، إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام تجاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها.

أولا : أنواع ازدياد النفقات العامة : [1]

_ **1الزيادة الحقيقية :** يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقة المترتبة على هده النفقات ,وان هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أوتحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

أن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم هده النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي : أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب حربية.

_ **2الزيادة الظاهرية :** يعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة,أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقة ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة.

ثانيا أسباب ازدياد النفقات العامة :

_ **1أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة :** [2]

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة المطردة في حجم هده النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي : أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب حربية.

- ✓ **الأسباب الاقتصادية :** إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة والنمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني والتوسع في المشاريع العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد,ومن الطبيعي ان يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي يترتب على دلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة أو يطالبون

[1] –محمود الوادي و اخرون، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000ص100.

[2] –عادل احمد حشيش، نفس المرجع السابق، ص 100–101.

بمستوى جيد منها لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم وشبكات الطرق ,,,,,الخ, وزيادة الدخل الوطني تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها حتى ولم تزداد أنواع الضرائب المقدرة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هده الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه.

✓ **الأسباب الاجتماعية :**

لقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء...الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن اكبر واعقد من حاجات سكان الريف، ومن المعلوم أن متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة اكبر منه في الريف بالإضافة إلى زيادة النفقات العامة في المجالات التقليدية المحكومة مثل المحافظة على الأمن وتحقيق العدالة ,ودلك نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية التي كانت تحكم مجتمع الريف كما يمكن ان تؤدي زيادة عدد السكان إلى تغيير الهيكل السكاني في المجتمع فتزداد نسبة الشيوخ والأطفال في المجتمع مما يتطلب زيادة في النفقات العامة في أوجه معينة مثل المستشفيات وعلاج الأطفال والتعليم ومدارس حضانة للأطفال، ويمكن إرجاء رد فعل الحكومات في زيادة النفقات الاجتماعية نتيجة للضغوطات الاجتماعية التي برزت من أثار انتشار التعليم والثقافة والتقدم الصناعي واتساع الحركات العمالية والنقابية وانتشار النزعات الاشتراكية.

✓ **الأسباب السياسية :**

_ تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات، وترتب عن هدا التطور انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها.

_ تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها على السلطة في بعض المجتمعات، وكثيرا ما يدفع النظام الحرب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين والى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره وينجم عن هدا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

توسع الدول في تقديم الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من اجل تدعيم العلاقات الدولية، فكثيرا من الدول المتقدمة وبعض الدول الأخرى تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، مما زاد في حجم الإنفاق العام لمثل هذه البلدان.

✓ **الأسباب الإدارية :**

مما لا شك فيه أن سواء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ,والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة ,يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبئ التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام وهي في حقيقتها اقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية.

✓ **الأسباب المالية :**

إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية ، وهدا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من الزيادة في النفقات العامة.

وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فان دلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبدلك تزداد النفقات العامة وتبدو خطورة هده السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

✓ **الأسباب الحربية :**

وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابق الذكر,إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن دلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة ,ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط بل يزداد هدا الإنفاق حتى في فترات السلم وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي.

ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين واسر الشهداء بالإضافة إلى نفقات إعادة البناء وتعمير مادمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية[1].

_ 2أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة : [2]

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة يهدا المعنى إلى تدهور قيمة النقود وطريقة إعداد الميزانية والحسابات العامة وتغير مساحة إقليم الدولة وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

✓ **تدهور قيمة النقود :**

إن تدهور قيمة النقود أي انخفاض قوتها الشرائية يؤدي إلى نقص كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان يمكن الحصول عليها قبل هدا التدهور ويترجم تدهور قيمة النقود في ارتفاع المستوى العام للأسعار وفي الواقع أن مختلف العملات النقدية قد تعرضت إلى تدهور في قيمتها خلال تطورها التاريخي وان كانت نسبة هدا التدهور تختلف من عملية إلى أخرى.

[1]- عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص 102.

[2]- محمود الوادي وآخرون ، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، مرجع سبق ذكره ، ص102.

ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هده النفقات أو بمعنى أخر ان الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها او أنتجتها النفقات العامة.

- ✓ **اختلاف الفن المالي :**

وهو يتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة الى الاختلاف في الفن المالي والى اختلاف طرف قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة ،والأخد بفكرة الميزانية الصافية أوالإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ويؤذى ذلك بأن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها.بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات.

- ✓ **زيادة مساحة الدولة :**

ادا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فان الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرة، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هده الحالات يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل ,بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، آو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المبحث الثالث: ماهية الإيرادات العامة للدولة

تعتبر الإيرادات العامة مصدرا من مصادر تمويل نشاطات الاقتصاد العام، وهذا ما يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية مختلف النفقات العامة التي تكون ضمن سياق هذه النشاطات، لهذا تسعى الدولة لتوفير الموارد المالية سواء من خلال الدخل الوطني أو من خلال الخارج، وفيما يلي إبراز أهم أساسيات الإيرادات العامة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

أولا: تعريف الإيرادات العامة

توجد العديد من التعاريف التي أعطيت للإيرادات العامة منها: هي "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"[1]، "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الميزانية العامة"[2]. ويقصد بها المصادر التي تستمد

[1]–عبد الغفور إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة 14، 2013، ص 236.

[2]–عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار السيارق، عمان، 1998، ص 48.

الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات المتعددة أهمها: إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة، الضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية[1]".

ثانيا: خصائص الإيرادات العامة

ويمكن استخلاص خصائص الإيرادات العامة من التعاريف السابقة وهي:

ا- **المورد المالي:** بمعنى تحصيل النقود دون غيرها.

ب- الهيئة العامة: الدولة كشخصية معنوية عامة مخولة قانونا بتحصيل الإيرادات.

ت- الهدف: تغطية النفقات العامة.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة للدولة

تعبر الإيرادات العامة عن مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، ويتطلب ذلك تغطية النفقات العامة، وفيما يلي استعراض لأنواع الإيرادات العامة وهي كالتالي:

الشكل رقم (01): أنواع وتقسيمات الإيرادات العامة

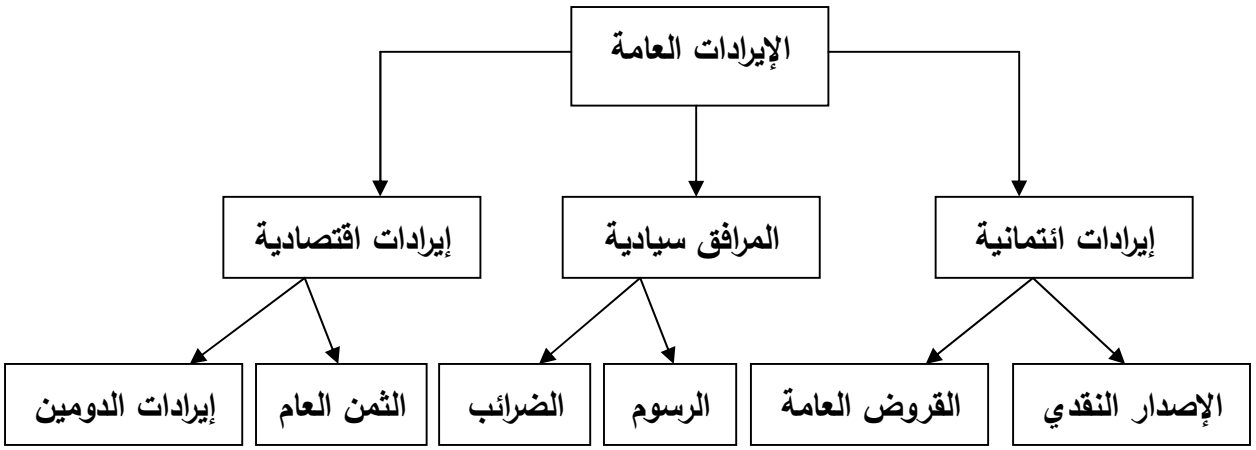

المصدر: من إعداد الطالبة.

أولا: الإيرادات الاقتصادية

تعرف الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات الناجمة عن تأخير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وإرباح المشروعات، وبهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين: الثمن العام، إيرادات الدومين[2].

[1]-حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 388.

[2]-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2013، ص 95.

أ- الثمن العام: الثمن العام هو مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها خدمات عامة تعود على الأفراد، بمنفعة خاصة، والثمن العام يدفع اختياري حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة[1].

ب- الدومين: تعني كلمة دومين ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة، ملكية عامة أو خاصة[2]، وينقسم الدومين إلى قسمين هما : الدومين الخاص، والدومين العام وتتمثل فيما يلي:

- **الدومين العام:** وهي الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص والتي تخضع لحكام القانون العام وتخصص للدفع العام.

- **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره مما يمكن الأفراد تملكه بالتقادم الطويل الأجل، حيث ينقسم الدومين الخاص إلى ثلاث أقسام وهي كما يلي[3] :

*الدومين العقاري (ممتلكات الدولة).

*الدومين المالي (محفظة الدولة).

*الدومين الصناعي والتجاري.

ثانيا: الإيرادات السيادية

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مما تتمتع به من سلطة آمرة وقدرة على إكراه الأفراد على دفع الأموال حيزا لغرض أو لآخر وهي تتمثل في: الضرائب، الرسم، الإتاوة[4].

أ- الضريبة: تمثل الضريبة في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة والتي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها، إذ مع التطور في جميع نواحي الحياة وظهور احتياجات مختلفة للإنسان، ساهمت الضريبة في تحقيق التنمية في شتى المجالات، وظهرت أهداف مختلفة لها مع سعي دائم من قبل الحكومات في دول العالم لتوفير الأموال الكافية من التحصيلات الضريبية لتأدية الالتزامات.

1- تعريف الضريبة: تعرف على أنها: "عبارة عن ضريبة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها دون مقابل تمكن للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"، وتتميز الضريبة بمجموعة خصائص أهمها:

***الضريبة مبلغ مالي:** اكتسبت الضريبة صفة نقدية في الأنظمة الجبائية الحديثة فقط، لذلك فهي تدفع نقدا تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي[5].

---

[1]-زين العابدين ناصر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 135.

[2]-محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلى، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[3]-محمد الصغير بعلي، **يسرى أبو العلى، مرجع سبق ذكره**، ص ص 67، 66.

[4] -علاء محمد عبد المحسن الشلة، **محددات الإيرادات العامة في فلسطين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)**، تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 12.

[5]سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 115.

***الضريبة فريضة جبرية:** الأشخاص الهامة ترفض الضرائب قسرا على المواطنين ودائما اعتبار المدى وموافقتهم على دفعها، إذ يلتزم المكلف بدفع الضريبة بأدائها سواء قبل ذلك او لم يقبل[1].

***الضريبة تفرض وفق قدرة المكلفين بها:** تفرض على الشخص تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي الطريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد[2].

***الضريبة تدفع بصفة نهائية:** الدولة غير ملزمة برد قيمة الضريبة للمكلف بها، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات المجتمع عن طريق مرافقتها العامة المختلفة[3].

***الضريبة تدفع بغير مقابل خاص:** المكلف يدفع الضريبة ويقوم بأدائها بصفة عضو في جماعة تستفيد من مجموعة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة[4].

2- أهداف الضرائب : يمكن إبراز أهداف الضرائب فيما يلي: [5]

* **الأهداف المالية:** وذلك من خلال توفير حصيلة ضريبية كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في ادني حدوده.

***الأهداف الاجتماعية:** يمكن تلخيص أبرزها بما يلي:

- إعادة توزيع الثروة بين المواطنين.
- الحد من بعض العادات السيئة أوغير المرغوب بها في المجتمع.
- تنمية قطاعات رئيسية لتحسين مستويات الأفراد مثل قطاع التعليم والصحة.

***الأهداف الاقتصادية:** تتمثل فيما يلي:

- العمل على تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية.
- توجيه الاستثمارات المحلية إلى بعض القطاعات المرغوب بها.
- وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي.
- وسيلة لتحسين المركز المالي وزيادة حجم الاستثمارات.

ب- الرسم: يعرف الرسم على انه مبلغ من النقود تحصله الدولة أو من يمثلها من الأفراد مقابل خدمة خاصة تعود بالنفع الخاص إضافة على النفع العام[6]. وللرسم خصائص مميزة عن أنواع الإيرادات الأخرى وتتمثل في: [7]

---

[1]-يونس البطريقي، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 50.

[2]-زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3]-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، مرجع سبق دكره، ص 17.

[4]-حسين خربوش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[5]-عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص 7-9.

[6]-عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[7]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 103.

– **الصفة النقدية للرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينية، وفق الأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت ,أما في الوقت الحاضر فالرسم يدفع في صورة نقدية من طرف الأفراد مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى الإدارات والمرافق العامة تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية العامة التي تقوم على استخدام النقود في التعامل والمبادلات ,فضلا عن انه يتفق مع التطور الحديث في مالية الدولة من تحصيل إيراداتها وإنفاق مصروفاتها في صورة نقدية لهدا أصبح من غير المقبول قيام الفرد بدفع الرسم في صورة عينية.

– **صفة الإجبار للرسم:** يقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة التي تؤدي له الخدمة ويظهر عنصر الجبر واضحا في استقلال تلك الهيئة في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطريقة تحصيله وسبل الاستفادة بالخدمة المقدمة كمقابل له.

– **صفة المقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يتحصل عليها من جانب الدولة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه إحدى الهيئات العامة لصالح الفرد كالفصل في المنازعات او امتيازا خاصا يمنح للشخص كالحصول على رخصة سياقة أو جواز سفر.

– **صفة النفع:** هذه الصفة تميز الرسم عن الضرائب، فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

ت– الإتاوة: تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحدده الدولة ويقتصر دفعه على طبقة معينة من أفراد المجتمع هي طبقة ملاك العقارات مقابل عمل عام قامت به الدولة، فتترتب عليه منفعة خاصة، والأصل في الإتاوة أن تكون مقابل التحسين الذي ادخل على العقارات التي في نطاق الأعمال العامة[1].

ثالثا: الإيرادات الائتمانية

في حالة عجز الدولة عن تغطية نفقاتها تلجأ إلى مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة وذلك من اجل تسيير أمورها المالية وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

أ– القروض العامة:

1– تعريف القرض العام: يعرف القرض العام بأنه دين مالي تستدينه الدولة أوإحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض[2].

2– خصائصها: ويتميز القرض العام بالعديد من الخصائص أهمها: [3]

– مبلغ من المال.

– يدفع بصورة إجبارية.

– يدفع من قبل احد أشخاص القانون العام او الخاص.

– يدفع للدولة.

[1]–حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 95.

[2]–أعاد حمود قسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3]–أحمد شامية، خالد الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008، ص 223.

– يتم بموجب عقد.

– يتضمن مقابل الوفاء.

3– أنواع القروض العامة: تتميز بعدة أنواع نذكر منها ما يلي:

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** تنقسم القروض إلى قروض داخلية بمعنى تكون من داخل البلاد وأخرى خارجية عن طريق اللجوء إلى جهات أجنبية ونلخصها في الآتي: [1]

✓ **القروض الداخلية:**

***قرض حقيقي:** هي القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين فوق أراضيها، وتتمتع الدولة بحرية كاملة بهذا النوع من القروض لأنها تستطيع وضع الشروط التي تجدها مناسبة وتحاول الدولة إغراء المقرضين بالمزايا العديدة التي يقدمها القرض لهم، الأفراد يسلمون جزء من قوتهم الشرائية الحالية إلى الحكومة مقابل عائد لهم في فترات مستقبلية عبارة عن الفوائد التي تلتزم الدولة بدفعها.

***القرض الظاهري:** اقتراض الدولة من البنك المركزي، وهو أن يدفع البنك المركزي مبالغ نقدية من الأرصدة المجمدة لديه للحكومة مقابل سندات دين تصدرها الحكومة، وهذا يكون على شكل فتح حساب دائن للحكومة بمبلغ القرض ومقابل ذلك تمنح الحكومة البنك المركزي حق إصدار أوراق نقدية جديدة لا تستند على تغطية خاصة سوى سند دين على الدولة.

✓ **القروض الخارجية:** يكون هذا حين تقترض الدولة من وحدات اقتصادية أجنبية، الدائنون هم وحدات اقتصادية غير وطنية، و تلجأ الحكومة إلى هذا النوع من الاقتراض عندما لا تكفي المدخرات المحلية لتمويل المشروعات التي تسعى الدولة لإقامتها وذلك لتحقيق أهداف التنمية. هذه القروض تساعد الدولة في الحصول على عملات أجنبية تتمكن بها من شراء سلع وخدمات من الخارج، يتم دفع القرض وفوائده (خدمة الدين العام) بالعملات الأجنبية.

- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:** كما نميز بين نوعين آخرين من القروض وهي كالأتي: [2]

✓ **القروض الاختيارية :** وهيأن يكون الأفراد أحرارا في الاكتتاب في سندات القروض أو عدم الاكتتاب فيه، مراعين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم، وبالمقارنة مع فرص الاستثمار الأخرى المتاحة لهم، والقرض الاختياري يمكن أن يكون داخليا أو خارجيا.

✓ **القروض الإجبارية:** ويقصد بالقرض الإجباري أن لا يترك الأفراد حرية الاكتتاب في سنداته، وإنما يجبرون عليه بالأوضاع التي يقررها القانون، وهذا يلاحظ أن القرض الإجباري غالبا ما يكون داخليا لأن سلطة الدولة في جبر الأفراد على الاكتتاب في قروضها لا تمتد إلى خارج حدودها الإقليمية.

- **القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:** وسنجملها في الآتي: [1]

---

[1]–محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 107.

[2]–عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 226.

- ✓ **القروض المؤبدة أو الدائمة:** تكون القروض دائمة إذا كانت الدولة لا تلتزم بالوفاء بها خلال مدة معينة مع التزامها بدفع فوائده إلى حين الوفاء، والصفة المتقدمة هنا مقررة لصالح الدولة دون المقترضين أو الدائنين، إذ يجوز لها في أي وقت الوفاء بالقرض المؤبد دون أن يكون من حق هؤلاء الاعتراض على هذا وطلب استمرار القرض وتحصيل فوائده.
- ✓ **القروض المؤقتة:** تلزم الدولة بالوفاء به في وقت معين وطبقا للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار، كأن يتحدد إلزامها بالرد بعد خمس سنوات أو في حدود تقع بين تاريخين محددين، كان تلزم الدولة نفسها بسداد القرض، ويمكن تقسيم القروض المؤقتة من حيث مدتها على قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل.

ب- التمويل التضخمي أو الإصدار النقدي: هو القيام بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة نسبية تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود[2]. قد تستخدم الحكومة التمويل التضخمي لتوفير موارد لتمويل برامجها، وفقا لهذا الأسلوب تعمل الحكومة على تحقيق زيادة سنوية في الأسعار عن طريق زيادة معدل التوسع في العرض النقدي ومن خلال ذلك يمكنها تحقيق موارد تستخدمها في تمويل برامجها[3].

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة للدولة

تترتب عن الإيرادات العامة وأبرزها (الضرائب والقروض العامة) آثار اقتصادية في غاية الأهمية.

أولا: الآثار الاقتصادية للضرائب

تختلف أثار الضرائب باختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها ومن هنا يمكن عرض أهمها فيما يلي: [4]

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج : إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج، أي عدم تأثر الإنتاج، عند فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

2- الأثر على الادخار والاستثمار: إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد

---

[1]-عادل احمد حشيش، لمرجع سبق ذكره، ص 227.

[2]-لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة تونس الجزائر)**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3]-عاطف وليم اندراوس، **الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 465.

[4]-ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 62، 68.

الأفراد للاستثمار في الحالتين، إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرص ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار، كما أن الأموال المودعة بالبنوك إذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة مع التحكم في ظاهرة التهرب، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

4- أثر الضرائب على طلب العمل: لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين: الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة، أما الثانية حالة الدخول المرتفعة مثل المهن الحرة إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عيه إطلاقا، وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

ثانيا: الآثار الاقتصادية للقرض العام

الدول لا تلجأ للقروض العامة إلا من خلال مجموعة من العوامل الاقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى، إذ ينجم عن القروض العامة أثار اقتصادية ومن بينها ما يلي:

1- تأثير القروض في الإنتاج القومي: للقروض العامة آثار تجميعية على مستوى الإنتاج القومي حيث تتوقف هذه الآثار أساسا على كيفية وأسلوب إنفاق حصيلة القروض، فإذا أنفقت هذه الحصيلة في تمويل مشروعات من طبقة استهلاكية أو خدمات لا تزيد من إنتاجية العمل ورأس المال فإنها قد لا تفيد سوى طبقات معينة، أما إذا أنفقت الحصيلة في تمويل مشروعات تعمل في المجالات الاستثمارية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وزيادة الموارد المالية للدولة، وبالتالي إلى التخفيف من عبئ خدمة الدين في المستقبل بالنظر إلى أن المشروعات المقدمة تدر دخلا تدفع منه الفوائد وأصل الدين، هذا بالإضافة إلى أنها تسرع في معدل تدفق رأس المال وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي تتجدد دورته من عام لآخر، وهو الأمر الذي يؤثر في نمو وازدياد الدخل القومي[1].

المبحث الرابع: رصيد الميزانية العامة للدولة

[1] -عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سبق ذكره، ص 255.

يعبر رصيد الميزانية عن حالة الميزانية في آخر السنة المالية وتكون على شكلين إما فائض وإما عجز وهو الأكثر شيوعا وحدوثا، وهو يعتبر من المشكلات المالية المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ظل نقص الموارد واتساع الحاجات.

المطلب الأول: توازن الميزانية العامة للدولة

أولا: تعريف توازن الميزانية

ويقصد به تساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة وإلا اعتبرت الميزانية غير محققة لمبدأ التوازن وإذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة فهذا يعبر عن وجود عجز في الميزانية[1].

ويعرف أيضا على انه "تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها" أو بتعبير أدق وأوضح: "هو تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم، وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة[2].

ثانيا: خصائص توازن الميزانية العامة للدولة

استنادا إلى التعاريف السابقة تكون خصائص توازن الميزانية العامة للدولة كما يلي: [3]

1- تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات: ولكي يتحقق هذا التوازن على الدولة أن تحدد أنواع الإيرادات والمبالغ القابلة للجباية ثم تحدد النفقات العامة على أساس الإيرادات المتوقعة.

2- تحديد مصادر الإيرادات العامة: حيث يتم تحديد مصادر الإيرادات العامة للدولة من الضرائب والرسم وإيرادات أملاك الدولة وغيرها، ولا يجوز المبالغة في زيادة الإيرادات بهدف زيادة النفقات، وإنما الهدف هو تمويل النفقات العادية التي يستلزمها حسن سير المصالح العامة.

3- حصر النفقات العامة في المجالات الضرورية: (الخدمات العامة، المجالات الاستثمارية) وتخفيضها قدر الإمكان لكي تتم تغطيتها من قبل الإيرادات العامة.

4- تجنب وجود العجز أو الفائض: لأن كليهما يعد انحرافا ويؤثر في كفاءة الاقتصاد الوطني، وفي كفاءة استخدام الأموال في القطاع الخاص.

5- تحقيق الأهداف التي رسمتها الدولة: مثل إشباع الحاجات الاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة، وضمان حسن سير المصالح الاقتصادية، وتمويل البرامج السياسية التي ترسمها الحكومة، وتحقيق الأمن الوطني وغيرها.

المطلب الثاني: عجز الميزانية العامة للدولة

أولا: تعريف عجز الميزانية العامة

---

[1] -تعريف توازن الميزانية، مستخرج من الموقع التالي:

Cte. univ-setif. dz/cours enligne/cteb en arabe/chop1. sec2 مساء 00 :22 ،2021 أفريل 30 يوم

[2] -علي كنعان، **المالية العامة والإصلاح المالي في سورية**، دار الرضا، دمشق، 2003، ص 299.

[3] -نفس المرجع السابق الذكر، ص 301.

هناك عدة مفاهيم يمكن إجمالها من اجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازني وأهمها ما يلي:

– "هو رصيد موازني سالب تكون فيه النفقات العامة للدولة اكبر من إيراداتها"[1].

– يقصد بعجز الموازنة عند علماء الفكر المالي هو: "قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة لسداد النفقات العامة المقدرة"[2]

– وقد عرفه ماريو بليجير بأنه: "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"[3]ومن خلال المفاهيم السابقة يمكننا القول بأن العجز الموازني هو: "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة في الموازنة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطردة في النفقات العامة، فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز وطبيعته حيث تميل إلى الزيادة في مختلف دول العالم الذي سببه تطور الحاجات العامة ونمو وظائف الدولة".

ثانيا: أنواع عجز الميزانية العامة

لعجز الميزانية العامة للدولة أنواع متعددة نذكر أهمها فيما يلي: [4]

1– العجز الشامل: يعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض. ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي، غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول، وهو العبء الذي نجم من علاقات الاستغلال غير المتكافئة التي وقعت فيها تلك الدول في سوق الاقتراض الدولي في السبعينات والثمانينات ويوحي الأخذ بهذا المفهوم إلى نتيجة معينة تهم الدائنين ومحواها انه لا بد للميزان الرئيسي في آخر المطاف أن يصير ميزانا إيجابيا لكي يغطي ولو جزء من فوائد الدين الجاري، حيث تعكس الإيرادات الجارية العامة[5].

---

[1]–لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2]– هزرشي طارق، لباز الأمين، مداخلة **بعنوان "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، جامعة الجلفة، يومي 23–24 فيفري، 2011، ص 06.

[3]–وائل إبراهيم الراشد، **العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد 01، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995، ص ص 3، 4.

[4]–كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 171، 172.

[5]–ابتهال حامد عبد الحي جابر، **تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2016، ص 29.

2- الدين العام: أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض وهذا النوع من العجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري: صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية، من جهة والإيرادات الضريبية والغير ضريبية من جهة أخرى، أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الميزانية تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا.

3- العجز الجاري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة. وهناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وهو بهذا الاعتبار يعطي وزن مقدراه صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل: بيع الأصول، والمنطق الكامن في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لان الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة.

ثالثا: أسباب عجز الميزانية العامة

يرجع العجز الموازني إلى سببين رئيسين هما:

أ- زيادة النفقات العامة: إن المتتبع لطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لحد الأسباب التالية:

1- زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصا بنود الرواتب والأجور.

2- الزيادة الطبيعية في عدد السكان: وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة اتجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرف ومدارس ومستشفيات وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة لأخرى.

3- زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية.

4- تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة[1].

ب- قلة الإيرادات العامة: والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات ما يلي:

1- انخفاض حصيلة الضريبة وخصوصا في حالات الركود الاقتصادي.

2- عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام.

3- انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها.

4- الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب[1].

[1]-هزرشي طارق، لباز الأمين، مرجع سبق ذكره، ص 7، 8.

المطلب الثالث: فائض الميزانية العامة للدولة

أولا: تعريف فائض الميزانية العامة

هناك عدة مفاهيم نذكر أهمها فيما يلي:

– "هو الفائض الناجم عن زيادة قيمة بنود المصادر عن بنود الاستخدامات أو بمعنى آخر هو المقدار الزائد عندما تكون الإيرادات أكثر من النفقات، وتقوم الحكومة إما بترحيل هذا الفائض إلى ميزانية السنة القادمة على شكل إنفاق إضافي، أو تحوله إلى ادخار وتوظفه في أسواق المال أو في إنشاء صندوق سيادي واستخدامه في الحالة الأخرى، أي حينما تزيد النفقات على الإيرادات[2].

– ويعرف أيضا: "بأنه يحدث عندما يكون ما يدخل للحكومة من إيرادات أكثر مما تخرجه من خزينتها كنفقات بمختلف أشكالها، وتزيد إيرادات الدولة عن نفقاتها إذا كان نمو الدولة كبيرا مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الدولة من الضرائب، ويمكن للدولة أن تستخدم هذا الفائض أو هذه الزيادة، فإما تدخره وإما أن تستثمر هذا الفائض في مشروعاتها البنية التحتية، مثل: تحسين شبكات النقل والمواصلات العامة، وأخيرا بإمكانها أن تستند جزءا من ديونها"[3].

ثانيا: أهمية فائض الميزانية العامة

حيث يعكس هذا المؤشر إلى أي مدى يمكن للموازنة العامة للدولة توفير التمويل اللازم لسداد النفقات الأساسية للموازنة وعلى رأسها أجور الجهاز الإداري للدولة وأموال الدعم بأنواعه وشراء السلع والخدمات مع استبعاد الفوائد التي تسددها الدولة على الدين، كما أن إعلان تحقيق فائض للمرة الثانية يعني أن الموازنة العامة للدولة لمتعد في حاجة غلى الاقتراض من البنوك في الداخل بطرح أذون وسندات الخزانة أو سندات دولية بالعملات الأجنبية، وبالتالي يصب في مصلحة تراجع مستويات الدين العام[4].

---

[1]–مروى محمد عباس سعد، **العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992–2014 (نموذج قياسي)**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيان كلية الدراسات العليا، 2015، ص 27.

[2]–علي كنعان، **اقتصاديات المالي السياستين المالية والنقدية**، دار الحسين، دمشق، 1997، ص 280.

[3] –عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، القاهرة، 1980، ص 120.

[4]–كمال غالي، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق، 1968، ص 222.

خلاصة الفصل:

الميزانية العامة للدولة هي احد العناصر الهامة في النظام المالي باعتبارها المرآة العاكسة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ لم تعد أرقاما وبيانات كما تشير إليه المفاهيم التقليدية بل لها أثار على مستوى النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته وفروعه، حيث ارتبط مفهومها بتطور مفهوم المالية العامة، فالميزانية العامة بمفهومها الحديث هي عبارة عن خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات الإيرادات والنفقات العامة للدولة خلال سنة مالية مقبلة وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها.

كما أن للميزانية العامة للدولة أربعة مبادئ تحكم عملها,وان السلطة التنفيذية هي التي تقوم بإعداد الميزانية واعتمادها ثم تنفيذها وأخيرا مراقبتها ومراجعتها.كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالنفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى التطرق إلى رصيد الميزانية العامة للدولة من خلال عجز الميزانية وفائض الميزانية، ولقد توصلنا إلى أن النفقة العامة هي تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، الحكومة والجماعات المحلية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ويترتب عنها أثار اقتصادية بالنسبة للضرائب وأثار اقتصادية بالنسبة للقرض العام. و رصيد الميزانية يعبر عن حالة الميزانية في آخر السنة المالية وتكون على شكلين إما فائض وهي حالة نادرة الحدوث في اقتصاد اعتيادي، وإما عجز وهو الأكثر شيوعا وحدوثا، وهو يعتبر من المشكلات المالية المتميزة بتطورها الذي يصيب كافة المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في ظل نقص الموارد واتساع الحاجات.

الفصل الثاني: ماهية العرض النقدي ومقابلات الكتلة النقدية.

المبحث الأول : ماهية المعروض النقدي.

المبحث الثاني: البنك المركزي ودوره في خلق النقود.

المبحث الثالث: مقابلات الكتلة النقدية.

تمهيد:

تعتبر النقود وحدة الحساب ووسيلة للتبادل ومستودعا للقيمة ومقياسا للدفع الأجل، وتلعب دورا هاما في تحديد مستوى الأسعار، ومستوى الإنتاج، وتؤثر في ميزان المدفوعات، ومن الضروري أن نعرف التغيرات في عرض النقود والذي تولي السلطات النقدية في مختلف الدول أهمية كبيرة له وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية (البنك المركزي) لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه بزيادة حجمه أو تخفيضه. ومن اجل ذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة المفاهيم المتعلقة بكل من عرض النقود والسلطة النقدية وما يتعلق بمقابلات الكتلة النقدية وذلك من خلال:

- **المبحث الأول : ماهية المعروض النقدي.**
- **المبحث الثاني: البنك المركزي ودوره في خلق النقود.**
- **المبحث الثالث: مقابلات الكتلة النقدية.**

المبحث الأول: ماهية المعروض النقدي.

مع أداء النقد لمختلف وظائفه ومع القبول العام للنقود كوسيط للتبادل أصبحت المجتمعات تحتفظ بأحجام مختلفة من النقد يعبر عن الحجم أو الكمية المتداولة من النقود المعروضة حسب النشاط الاقتصادي، وتولي السلطات النقدية (البنك المركزي) في مختلف الدول أهمية كبيرة لعرض النقود وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية، وهو ما يستدعي تتبع السلطات النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه.

المطلب الأول: مفهوم عرض النقود وأقسامه

أولا: مفهوم عرض النقود

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة[1]، والموجودة تحت تصرف المجتمع في لحظة معينة من الزمن[2]، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية (البنك المركزي، الخزينة العامة، البنك التجاري)[3] وعرض النقود هو الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها وهي العملات الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب في حوزة الأفراد والمؤسسات غير المصرفية، الودائع الجارية لدى البنوك التجارية[4]. ويتكون المعروض النقدي الكلي من النقود الورقية التي يصدرها البنك والنقود المساعدة [5]، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل اكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد المتطور.

---

[1]-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004، ص 49.

[2]-محمد صالح عبد القادر، **محاضرات في النقود والبنوك والنظريات النقدية**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1417-1997، ص 69.

[3]-بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4]-باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة بتصرف عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربقية السعودية، الطبعة العربية، 1407-1987، ص 173، بتصرف.

[5]-بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2008، ص 18.

حيث اعتبر كينز المعروض النقدي متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن متغير سعر الفائدة، فعرض النقود (M) غير مرن تماما بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة (r%)، وهو ما يبرزه رسم عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة[1]، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (02): عرض النقود في التحليل الكينزي

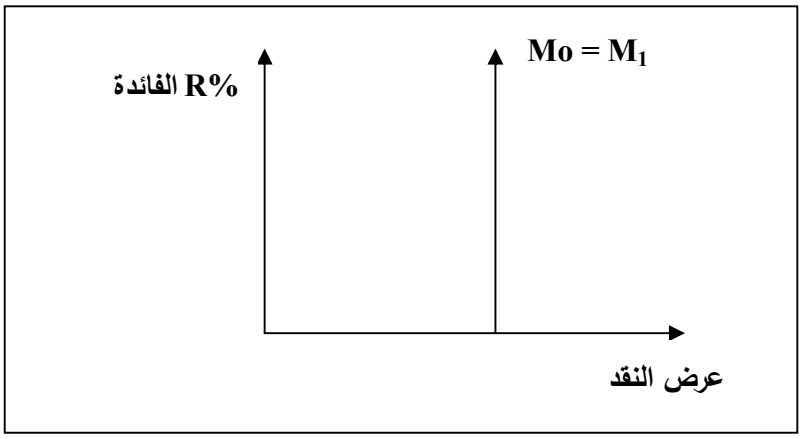

المصدر : من إعداد الطالبة.

كما يمكن تعريف عرض النقود أو الكتلة النقدية (MS)بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية (MS1) ومن ودائع الطلب (MS2) أي مبالغ الأفراد المودعة لدى البنوك التجارية [2].

ثانيا: أقسام عرض النقود

من خلال تطرقنا لمفهوم عرض النقود يمكن التمييز في عرض النقود بين عرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع أي المجاميع النقدية كما يلي[3] :

1- المتاحات النقدية (عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1): ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا،

2- الكتلة النقدية(عرض النقود بالمفهوم الواسع M_2): تعرف بالسيولة المحلية الصافية، وتشمل على M1 مضاف إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير[4]، أي انه يشمل (النقد المتداول أو المصدر+ الودائع تحت الطلب+ الودائع لأجل+ ودائع التوفير)[5]، وهي أقل سيولة من M_1.

---

[1]-مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 1998، ص 229.

[2]-محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم، الجامعي للطباعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2015، ص 125.

[3]-أبو القاسم عمر الطبولي، **مبادئ الاقتصادي التحليلي الكلي**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الثانية، 1997، ص 109.

[4]-بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، مرجع سابع، ص 49.

[5]-توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 88.

3- سيولة الاقتصاد(السيولة المحليةM_3): وتشمل على M_2 السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وهي أقل سيولة من M_2، إذن فالمعروض النقدي كمية النقود يتم تحديدها من طرف السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر كمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)[1].

من عرضنا المختصر لمكونات بعض أشهر المجاميع النقدية نخرج بالنتائج التالية:

_ تحديد مجال الملاحظة في حساب المجاميع النقدية يختلف من دولة لأخرى.

_ عدد ومكونات المجاميع النقدية يختلف من دولة لأخرى حسب درجة تطور جهازها المصرفي والمالي وكدا تنوع المنتجات المتداولة فيهما.

_ أن المجموع النقدي الذي يتم التركيز عليه من قبل السلطة النقدية في الدولة تتحكم فيه طبيعة أهداف السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيقها.

ثالثا : أمثلة عن مكونات المجاميع النقدية لدى بعض الدول:

تختلف مكونات المجاميع النقدية باختلاف الدول، وسنعطي بعض أمثلة لمجاميع نقدية في الدول النامية وأخرى متقدمة.

الجدول01 : مكونات المجاميع النقدية في الجزائر

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	_ النقود الورقية والمعدنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي الجزائري. _ الودائع الجارية لدى البنوك التجارية الخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية.
الكتلة النقدية	المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود و هي : _ الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملة الوطنية. _ الودائع لأجل في البنوك التجارية بالعملات الصعبة.

المصدر: اعتمادا على موقع بنك الجزائر.

الجدول: 02مكونات بعض المجاميع النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية

المجموع النقدي	مكوناته
المتاحات النقدية	_ العملة المتداولة خارج الخزانة الأمريكية. _ العملة المتداولة خارج الاحتياطي الفدرالي ومؤسسات الإيداع المختلفة. _ الشيكات السياحية المصدرة من غير البنوك. _ الودائع الجارية للمتعاملين الاقتصاديين لدى البنوك التجارية من غير تلك التي تملكها الحكومة والبنوك الأجنبية والمؤسسات الرسمية. _ التحويلات عبر أجهزة الصراف الآلي. _ الودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الادخار.

[1]–محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 125.

	_ حسابات الاتحادات الائتمانية.
الكتلة النقدية	المتاحات النقدية إضافة إلى شبه النقود و هي : _ الودائع الادخارية وحسابات ودائع سوق المال. _ لودائع لأجل الأقل من 100000دولار أمريكي . _ أرصدة صناديق الاستثمار في سوق النقد.

المصدر : من موقع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

والملاحظ كما يبينه الجدولين أن المجاميع النقدية في الدول المتقدمة أكثر تنوعا من تلك الخاصة بالدول النامية ,وهدا الأمر يعود للتطور الكبير الذي تعرفه المنتجات النقدية والمالية في هده البلدان.

المطلب الثاني: محددات وآلية التحكم بعرض النقود

أولا: محددات العرض النقدي

ترتبط محددات عرض النقود بالعوامل التي تحكم سلوك الأطراف التي يمكن لها أن يؤثر على حجم النقود في الاقتصاد وتنحصر هذه الأطراف فيما يلي:

ا- **البنك المركزي:** يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها ولتحقيق هذه الغاية، فإن البنك المركزي يلزم كل بنك للاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل احتياطات إجبارية[1]. وعادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقد فتستطيع بدورها أن تحدد مقدار المعروض من النقود، ففي المعتاد ينظر إلى عرض النقود على انه متغير خارجي مما يعني انه متغير مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادي، ويتم بيان ذلك بيانيا من خلال اتخاذ منحنى عرض النقود مقسوما على مستوى الأسعار M/P والمحور العمودي هو سعر الفائدة الحقيقي كما هو موضح في الشكل البياني[2].

الشكل رقم (03) : الزيادة في عرض النقود

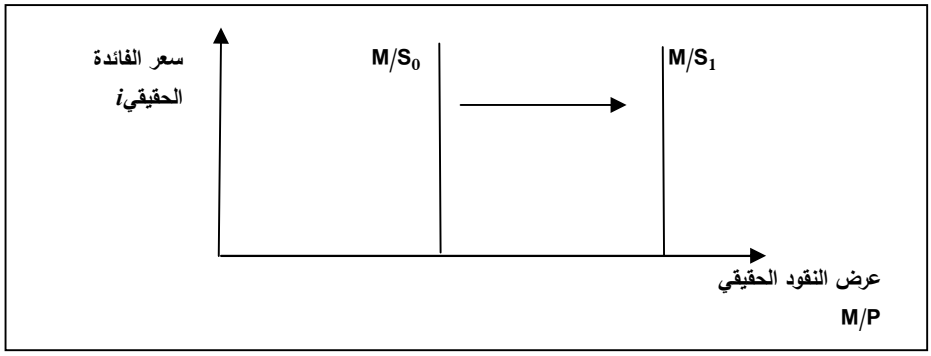

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1]-جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2002-1423، ص 65.

[2]-حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013-1434، ص 212.

والزيادة في عرض النقود (سياسة نقدية توسعية) يمكن أن تحدث بواسطة البنك المركزي وسيؤدي ذلك انتقال عرض النقود MS_0 إلى اليمين MS_1، أما في حالة إتباع البنك المركزي السياسة الانكماشية أي (تقليل عرض النقود) فإن منحنى عرض النقود سينتقل إلى اليسار[1].

ب- البنوك التجارية: تلعب البنوك التجارية دورا محوريا في تحديد حجم النقود في أية دولة، فكيف تؤثر البنوك التجارية على عرض النقد في الاقتصاد؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تكمن في خلق النقود الذي يؤثر في حجمها، ويأتي في إطار ما يسمى بخلق النقود، إلا أن الضرورة تستدعي توضيح الآلية التي تؤثر من خلالها البنوك على حجم النقد في الاقتصاد، فكما ذكرنا بان البنك المركزي يستخدم نسبة الاحتياطي الإجباري، كأحد أدوات السياسة النقدية الغير المباشرة، بحيث كل بنك في الاحتفاظ بنسب معينة من ودائعه في شكل احتياطي إجباري لدى البنك المركزي وهذه النسب تعمل على التأثير على عرض النقود[2].

ت- الجمهور: ويعبر هذا الطرف عن مجموع الأفراد في المجتمع الذين يؤثرون على عرض النقد في الاقتصاد، من خلال التأثير على ما يلي:

- **القاعدة النقدية:** هي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد في شكل تام السيولة فهذه الكمية هي المحدد للعرض النقدي، فتشمل القاعدة النقدية B على العملة المتداولة في أيدي الجمهور C واحتياطات النظام المصرفي R أي: $B=C+R$[3].

- **الودائع:** ويظهر تأثير الأفراد في مجال الودائع، باعتبارهم الجهة الرئيسية التي تقوم بإيداع الأموال في البنوك، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالنسب المشار إليها سابقا، والتي تؤثر على المضاعف النقدي، وبالتالي تؤثر على عرض النقود في الاقتصاد[4]، بالإضافة إلى اعتبارات عديدة لطرح الكميات النقدية في الأسواق من قبل السلطات النقدية نجد:

- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان، وكذا حجم العمالة في الدولة.
- و تعاقب فترات التضخم والانكماش[5].

ثانيا: آلية التحكم بالعرض النقدي

هناك عدد من الوسائل التي يمكن للبنك المركزي من خلالها أن يتحكم بكمية النقود والمطروحة للتداول فيسهم في زيادة العرض منها أو في تخفيضه[6]، وهذه الوسائل هي:

أ- التحكم باحتياطيات المصارف التجارية: يقصد باحتياطيات المصارف التجارية على أنها نسبة من الودائع

---

[1]-حسام علي داود، نفس المرجع السابق ، ص 212.

[2]-جمال خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[3]- نبيل العربي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، محاضرات في الاقتصاد، رقم 04، 2009، ص 03.

[4]-جمال خريس، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[5]-انس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، 1431، ص 80.

[6]-احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 234.

التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي في شكل احتياطي قانوني[1]، وتأتي أهمية التحكم في هذه النسبة كسياسة نقدية بأنها تعطي البنوك التجارية القدرة على الإقراض وتوفير السيولة النقدية للتداول في الاقتصاد الوطني. [2]ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني فتقل السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي تنخفض قدرتها على الاقتراض.

ب- عمليات السوق المفتوحة: يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء للأوراق المالية الخاصة والحكومية وذلك بهدف التأثير في احتياطات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بالشكل الذي يلاءم نمو النشاط الاقتصادي[3]، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بعملات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية[4]، هذا ما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ما يعطيها القدرة على الإقراض وبالتالي تتسبب في زيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني والعكس أيضا عند تدخل البنك المركزي ببيع السندات الحكومية فإنه بذلك سوف يتسبب بخفض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، مما يجعل قدرتها على الإقراض تقل وبذلك يقل عرض النقود في الاقتصاد في النهاية[5].

ت- سياسة سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة: يقصد بسعر إعادة الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية[6]، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبتهم في الاقتراض وبالتالي يقل الطلب على النقود[7]، أما سعر الفائدة فهو السعر المدفوع من خلال البنك المركزي على الإيداعات المالية للبنوك التجارية، ووفقا للسياسة الكينزية يتحدد السعر الخاص بالفائدة بتقاطع منحنى الطلب الخاص بالنقود مع منحنى العرض الخاص بالنقود مما يؤدي إلى تأثر بكل من العرض والطلب لذلك تؤثر السياسة النقدية في مستوى سعر الفائدة، وتعتمد استجابة السعر الخاص بالفائدة على المرونة المرتبطة بدالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحناه ضئيلة فإن زيادة عرض النقود سيؤدي إلى تقليل سعر الفائدة، وكلما ازدادت مرونة الطلب الخاصة بالتفضيل النقدي تقلص انخفاض سعر الفائدة بشكل تدريجي

---

[1]-رضا محمد سعيد عبيد، **السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود للسيطرة على التضخم ومكافحة الركود الاقتصادي**، جريدة الرياض، صفحة توعية أسبوعية برعاية البنوك السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، العدد، 17418، 2 مارس 2016، ص 04.

[2]-زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008، ص 60.

[3]-عمر محمود العبيدي، **محاضرات في النقود والبنوك**، مطبوعات، ص 71.

[4]-أماني الحاج محمد نصر، المهدي موسى الطاهر موسى، **فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة (1990-2012)**، مجلة جامعة بحث الرضا العلمية، العدد5، 15 ديسمبر 2015، ص 147.

[5]-زاهر عبد الرحيم عاطف، مرجع سابق، ص 61.

[6]-محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 115.

[7]-محمود حسن الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2013-1434، ص 313.

إلى أن يصل إلى مستوى ثابت مع زيادة في كمية النقود المطلوبة والمعروضة[1]، ويقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة التي يتعامل بها مع البنوك التجارية.

ث- إقراض الحكومة: يقرض البنك المركزي الحكومة عند الضرورة إذا احتاجت، وإقراض الحكومة إنما يتم عن طريق إصدار جديد من اجل سد العجز في ميزانيتها[2]، ويقوم البنك المركزي بتقديم قروض إلى الحكومة بصورة مباشرة عن طريق شراء الخزينة، أو بصورة غير مباشرة عن طريق بعض الوكلاء فعندما يكون هناك عجز في الموازنة الحكومية قد تلجأ الحكومة إلى إصدار سندات الخزينة، وبيعها للمواطنين، ويقوم البنك المركزي بشراء هذه السندات من المواطنين ودفع فوائد مناسبة لهم عليها، وحينما تستلم الحكومة قيمة السندات من المواطنين وتنفق المبالغ التي حصلت عليها في شراء السلع والخدمات الحكومية فإن هذه المبالغ تضاف على كمية العرض النقدي ويمكن أن تقوم بنفس دور الودائع المصرفية في خلق نقود جديدة[3].

ج- بيع وشراء العملات الأجنبية: في كثير من الأحيان يلجأ البنك المركزي إلى طرح كمية من العملات الأجنبية التي يمتلكها في السوق للبيع بالعملة الوطنية، ويكون هذا الإجراء نتيجة ظهور بوادر تشير إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وقد يبادر المصرف المركزي إلى شراء العملات الأجنبية من السوق المحلية إذا شعر أن هناك بوادر نحو ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ,ومن الواضح انه في الحالتين يكون هناك اثر مباشر على كمية عرض النقود والسيولة النقدية، فعندما يبيع المصرف المركزي العملات الأجنبية فانه يقلل المعروض من النقود الوطنية، وبالعكس عندما يشتري العملات الأجنبية فإنه يعمل بذلك على ازدياد عرض النقود الوطنية، والجدير بالذكر هنا أن هدا الهدف قد يتعارض مع الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية التي سعي البنك المركزي من خلالها إلى إقامة توازن بين العرض النقدي والطلب النقدي وإلى منع حدوث التضخم.

المطلب الثالث: عوامل وآثار عرض النقود

أولا: العوامل المحددة لعرض النقود

أ- الإصدار النقدي: يتأثر عرض النقد بالكميات التي يصدرها البنك المركزي من أوراق البنكنوت أي النقد المعدني والنقد الورقي المصدر والإصدار يتحدد استنادا للناتج المحلي الإجمالي :

كمية النقود= مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة/ سرعة التداول النقدي.

حيث كلما ازداد الناتج يزداد حجم الإصدار نظرا لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات، فإذا ازداد الناتج ولم يرافقه زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية، وبالمقابل إذا ازداد الإصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف

---

[1]-مجد خضر، **مفهوم عرض النقود**، مستخرج من الموقع التالي: www. mawdoo3. com يوم 20 أفريل 2021، 18: 10 مساءا.

[2]-سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2010، ص 169.

[3]-احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق دكره، ص 238.

معدل نمو الناتج، أي إذا ازداد الناتج بمعدل 5 % يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل 2. 5 % وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد[1].

ب- الوعي المصرفي: تلعب درجة الوعي المصرفي التي يتمتع بها المواطن دورا أساسيا في التأثير على إعادة توزيع مكونات عرض النقد، فزيادة الوعي المصرفي يعمل على إعادة توزيع عرض النقد بين مكوناته الأساسية، أي تجعل المواطن يحتفظ بنسبة أقل من الأموال على شكل نقد سائل والاعتماد بشكل اكبر على استخدام وسائل الدفع الالكترونية على مختلف أنواعها[2] ، وعليه فالوعي المصرفي هو اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في البنوك واعتمادهم على الشبكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة ايجابية مع انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى الاكتناز[3].

ت- الطلب على الائتمان: يتحدد الطلب على الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن الأفراد والشركات يطلبون النقد بهدف زيادة حجم التوظيف وهذا التوجه تحدده السلطات النقدية، فإذا كانت حالة الاقتصاد الوطني ركود اقتصادي فإن السلطات النقدية سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، لكي تواجه طلبات الاقتراض وعندها سوف يزداد عرض النقد لكي يعوض النقص الحاصل، وعلى الأثر يزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الاقتصاد من حالة الركود[4].

ثانيا : آثار عرض النقود

يمكن إيجاز هذه الآثار في النقاط التالية: [5]

- إذا كان عرض النقد مرتفعا ويزيد عن حاجة الاقتصاد الوطني سوف يؤدي ذلك لحدوث التضخم أي سترتفع الأسعار وتنخفض قيمة النقد ويحصل عدم الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدوره لآثار سلبية على الأفراد والشركات فتزداد دخول المالكين وتنخفض دخول العمال والنتيجة حصول خلل هيكلي في الاقتصاد في حال استمرار التضخم لفترات طويلة من الزمن.

_ اذا كان عرض النقد منخفضا ولا يلي حاجة الاقتصاد الوطني فان دلك سيؤدي لحصول الركود الذي يؤدي لانخفاض حجم الانتاج وظهور البطالة وتدني الانتاج والاستثمار والتوظيف فتزداد بدلك الدخول ويحصل التحسن في الاقتصاد، وهنا يكون عرض النقد مسؤولا عن هذا التحسن.

---

[1]-علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012-1433، ص ص 1179، 480.

[2]-عزمي وصفي عوض، **تقديرات عرض النقد في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 63.

[3]-سليم عمر الحداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة**بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013، ص 27.

[4]-علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 482.

[5]-علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص 483، 484.

– إذا كان عرض النقد في حالة التوازن مع الناتج أي يزداد عرض النقد كلما ازداد حجم الناتج ويؤدي هذا الأمر للتوازن الاقتصادي واستقرار الأسعار وتحسن الدخول وينمو المجتمع ويتطور بشكل إيجابي.

المبحث الثاني: عموميات حول السلطة النقدية

في هذا المبحث يتم استعراض نشأة البنوك المركزية ومفهومها، ثم بيان وظائف البنك المركزي بنوع من التفصيل، ثم بعد ذلك يتم التطرق إلى خلق النقود.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم السلطة النقدية

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي والمصرفي، لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الذاتية في عمل هذا النظام، نظرا لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر.

أولا: نشأة البنوك المركزية وتطورها التاريخي

تعد البنوك المركزية حديثة النشأة نسبيا، تعود بداياتها في البلدان الصناعية الكبرى إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وقد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا عن نشأة البنوك التجارية لان الظروف الاقتصادية والنقدية لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية، فالبنوك التجارية كانت تقوم بإصدار النقود بجانب تلقى الودائع وتقديم القروض. وقد أدى إفراط البنوك التجارية في إصدار النقود في ذلك الوقت إلى إحداث أزمات مالية، مما أدى إلى قيام تلك البلدان بتكليف احد البنوك التجارية القائمة أو بإنشاء بنك متخصص للقيام بعملية إصدار النقود لتجنب تلك الأزمات المالية الناتجة عن الإصدار النقدي متعدد الجهات، كذلك رغبة حكومات بعض الدول في الحصول على قروض من البنوك[1]، وبالتالي فضلت تلك الحكومات الاقتراض من بنك واحد يتمتع بمكانة معينة. إن تتبع نشأة البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يتبين لنا أن الهدف من إنشاء تلك البنوك يختلف باختلاف البلدان وظروفها السياسية والاقتصادية.

ويعتبر البنك المركزي السويدي أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1656م، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1668م، إلا أن بنك انجلترا الذي أسس سنة 1694م يعد أول بنك إصدار يتولى مكانه بنك مركزي يطبق ويطور مبادئ وأساسيات فن الصيرفة المركزية، مما اوجد قبولا عاما لدى المتخصصين على أن البداية الوظيفية للبنوك المركزية بدأت مع ظهور بنك انجلترا، ثم توالي بعد ذلك إنشاء بنوك مركزية في باقي البلدان الصناعية، حيث أنشى بنك فرنسا سنة 1800م، ثم انشأ بنك هولندا سنة 1814م بعد انهيار بنك أمستردام، ثم البنك الوطني النمساوي سنة 1878م، ثم بنك النرويج وبنك الدنمارك الوطني، والبنك الوطني البلجيكي، وبنك إسبانيا في السنوات 1817م، 1818م، 1550م، 1856م، على التوالي[2]، وفي القرن التاسع عشر تم أيضا إنشاء البنوك المركزية في كل من البرتغال، رومانيا، بلغاريا، تركيا، ورغم انه في نهاية القرن التاسع عشر تكاد تكون جميع دول أوروبا لها بنك مركزي، إلا ان دول الشرق ما عدا القليل منها كاليابان، جاوا،

[1]–عبد الرحمن يسرى احمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 62.

[2]–نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1994، ص 28.

مصر، والولايات المتحدة الأمريكية خلت من البنوك المركزية، فقد تم إنشاء بنوك الاحتياطي الفدرالي في أمريكا سنة 1913م، كندا في نهاية سنة 1934م، والبنك الياباني سنة 1882م. بقيت دول مهمة في الشرق كالهند والصين بدون بنك مركزي، وعلى ذلك استمر العمل في تأسيس البنوك المركزية خلال القرن العشرين عبر العالم، وأهم حدث ساعد في تأسيس البنوك المركزية هو المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920م، والذي أوصى في تقريره الختامي على كل الدول التي لم تنشأ فيها بنك مركزي لحد الآن عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي فيها بأسرع وقت ممكن[1]. ليس فقط من اجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، بل لتحقيق التعاون الدولي[2]، شهدت فترة العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت مؤتمر بروكسل إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة في العالم، كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة في العالم، كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[3]، بلغ عدد البنوك المركزية في العالم سنة 1990م، 161 بنكا مركزيا بعدما كان عددها اثنان في سنة 1700م[4].

ثانيا : مفهوم البنك المركزي

1- تعريف البنك المركزي: يعد البنك المركزي المؤسسة المصرفية التي تهدف للرقابة على كمية النقود وتنظيم عمل النظام النقدي والمصرفي وتوجيهه والإشراف عليه، ورغم تشابه وظائف البنك المركزي في مختلف دول العالم، إلا أن كفاءة الجهاز المصرفي تتوقف على كفاءة عمل البنوك المركزية بالدرجة الأولى، والتي تتأثر قدرتها بمجموعة من العوامل التي تحكمها كدرجة تطور الاقتصاد والسوق المالي والتشريعات المالية والمصرفية المعمول بها ومدى الحرية والاستقلال الذي يتمتع به.

حيث عرفه Denise flouzat على أنه[5]: "المؤسسة التي تتربع في مركز أو على قمة النظام المالي لتضمن القواعد وتراقب العرض النقدي، وهو المؤسسة التي تكون أهلا لضمان الثقة للنقود في البلد"، كما يعرفه Michel Albert على انه: "السلطة الحكومية التي تقوم بـ: مراقبة تمويل الاقتصاد، وإصدار البنكنوت، ومنح القروض للبنوك التجارية في إطار السياسة النقدية، مراقبة وتسيير نظام المدفوعات المرتبط خاصة بتعويضات الشيكات، والتحويلات بين البنوك، الحرص على صلابة النظام المصرفي والمالي"[6].

---

[1]-محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، قسنطينة، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص 88.

[2]-حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص ص 195، 196.

[3]-م. أ. ح دي كوك، **الصرفة المركزية**، ترجمة عبد الواحد المخزومي، بيروت، درا الطليعة، 1987، ص 19.

[4]-أسامة محمد القولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، مصر، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1999، ص 197.

[5]-Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n°70, sue le site de la banque de France www. banque-france. fr/fr/bulletin/main. htm ،29/01/2011.

[6]-Michel Albert, le concept de banque central, bulletin de banque de France n°70, sue le site de la banque de France www. banque-france-fr/fr/bulttetin/inain. Htm, pp02, 04.

وكخلاصة يمكن القول أن البنك المركزي في معظم الدول يعتبر المؤسسة التي تمثل السلطة النقدية وتمارس سلطاتها، ويستمد رمزيته كسلطة نقدية انطلاقا من احتكاره لإصدار النقود القانونية التي تشكل الأساس المادي لسيولة الاقتصاد، انطلاقا من هذا الامتياز يقع البنك المركزي في قمة النظام النقدي ويترتب على امتلاكه لمجموعة من السلطات وكذلك تحمله مجموعة من المسؤوليات تجاه الاقتصاد بصفة عامة.

2- خصائص البنك المركزي: يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص ينفرد بها عن باقي مكونات الجهاز المصرفي، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي: [1]

- البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية، أي بتعبير آخر هو قادر على إصدار وتدمير النقود القانونية ذلك النوع من أدوات الدفع الذي يتمتع بالقدرة القانونية والنهائية في الوفاء بالالتزامات، وهو كذلك المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد القومي.

- هو بنك أو مؤسسة غير عادية، فهو يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من جهة والقدرة على التأثير في قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع من جهة أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية فهو بنك الدرجة الأولى.

- على خلاف البنوك التجارية، لا يتعامل البنك المركزي عموما مع الأفراد، حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية، ومن ثم لا يمكن له أن ينافسها في نشاطها خاصة وأنه يعتبر بنكا لهذه البنوك يحتفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون، كما يقوم بإصدار النقود القانونية دون غيره من البنوك ومن هنا لو قام بمنافسة هذه البنوك لخرج عن وظيفته[2].

- النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بسيولتها التامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية وبشكل متعدد[3].

- لا يهدف البنك المركزي لتحقيق الربح، وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها[4].

- البنك المركزي غالبا مؤسسة عامة بقوة القانون أو بقوة الواقع، وهي ضرورة تمليها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها، سواء كان ذلك من حيث إصداره للنقود القانونية، أو من حيث تأثيره في خلق الودائع وما يترتب على ذلك من نتائج مختلفة متعلقة بالسياسة النقدية خاصة والسياسة الاقتصادية عامة[5].

المطلب الثاني: وظائف السلطة النقدية

---

[1]-سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2005، ص 256.

[2]-بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009، ص 215.

[3]-رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة بالبنوك الإسلامية**، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009، ص 116.

[4]-زكريا الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006، ص 14.

[5]-بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 215.

تتعدد وتتنوع النظم الاقتصادية التي تحكم البنوك المركزية، إلا أنها تقوم بوظائف متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: البنك المركزي بنك الإصدار

إن أولى الوظائف التي منحت للبنك المركزي هي وظيفة إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، ولقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، حيث كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك الإصدار[1].

ثانيا: البنك المركزي بنك البنوك

يقف البنك المركزي من البنوك التجارية كما يقف البنك التجاري من الأفراد والمشروعات، وهو يقرض البنوك التجارية ويكون بذلك المقرض الأخير في النظام المصرفي، وهو يعيد خصم الأوراق التجارية وأذونات الخزانة للبنوك التجارية بعد أن قامت هذه الأخيرة بخصمها للأفراد والمشروعات ولذا تحتفظ البنوك التجارية بودائعها وأرصدتها لديه وهو في النهاية يقوم بمقاصة الحسابات بين البنوك التجارية[2]. ويسمى بنك البنوك لأنه يتعامل فقط مع البنوك الأخرى في الدولة ومع الدولة نفسها حيث تحتفظ البنوك بنسبة من ودائعها لديه كما يقوم البنك المركزي بإقراض البنوك الأخرى على أن يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي يمتلكها ويعتبر البنك المركزي أداة فعالة للسياسة النقدية التي تمارسها الدولة حيث يتحكم بكمية النقود وسعر الفائدة[3]، كما يحتفظ بأرصدة احتياطية قانونية للبنوك التجارية لديه، وذلك حماية لأموال المودعين من خطر إفلاس هذه البنوك، هكذا يصبح البنك المركزي أداة ضبط لكل ما قد يصيب الاقتصاد من تقلبات[4]. وبالإضافة إلى ذلك تنظيم عمل البنوك والرقابة عليها وترتبط بطبيعة البنك المركزي باعتبار انه يمثل مركز النظام المصرفي ومن ثم فإنه بنك البنوك، وتتحقق هذه الوظيفة من خلال قيام البنك المركزي بالمهام الآتية: [5]

– إقراض البنوك التجارية والمقصود بهذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي مستعدا على الدوام لمد يد العون للسوق الائتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية.

– الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية واستخدامها كأداة لتسوية الالتزامات المتبادلة فيما بينها من خلال حساباتها لديه والتي تنشأ عن معاملات بعضها مع البعض الأخر وإجراء المقاصة في إطار ذلك بين حسابات هذه البنوك من اجل تسوية المعاملات التي تنشأ فيما بينها حيث يخصم هذه الالتزامات من حساب البنك الذي

---

[1]–ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 247.

[2]–محمد دويدار، أسامة الغولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004، ص 245.

[3]–محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص 325.

[4]–سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر، بدون طبعة، 2006، ص 100.

[5]–فليح حسين، **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 304.

يترتب عليه الالتزام وتسجيله في حساب البنك الذي يترتب لصالحه الالتزام هذا، وبذلك يتم تسوية الالتزامات هذه.

ثالثا: البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها

يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة أو الدولة، وهو يقوم بهذه الوظيفة سواء كان مملوكا للدولة أو ملكية خاصة أو مختلطة، ويقصد بها انه يقوم بتنفيذ سياسة الدولة النقدية، كما يقوم بدور مستشارها المالي، ويمدها بالخدمات النقدية والمصرفية[1]، فهو يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لعملائه[2]، والبنك المركزي بنك الحكومة من حيث الخدمات التي يقدمها والتي تتمثل في: [3]

– تقوم الحكومة بإيداع إيراداتها كليا أو جزئيا، لدى البنك المركزي والذي بدوره يتولى تنظيم حساباتها من عمليات الصرف والإنفاق من هذه الإيرادات.

– يقوم البنك المركزي بتنظيم القروض التي تصدرها الحكومة، في صورة أذونات خزينة، أو سندات حكومية، حيث يتولى إصدار القروض العامة باسم الحكومة ويشرف على عملية الاكتتاب العام فيها بالإضافة إلى توليه القيام بخدمة القرض، أي تسليم الفوائد المستحقة في المواعيد المحددة.

– يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة إذ يقوم بإبداء المشورة والنصح لها، وذلك في ما يتعلق شؤون النقد والائتمان، وخاصة ما يتعلق بعقد القروض الخارجية باعتباره ذا خبرة في هذه المجالات.

– القيام بتقديم القروض المباشرة للدولة عند وجود عجز مؤقت أو موسمي في ميزانيتها العامة، أو في حالة الحرب في الظروف الاستثنائية[4].

– إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي[5].

رابعا: البنك المركزي رقيبا على الائتمان

تعتبر الرقابة على الائتمان من أهم الوظائف التي يؤديها البنك المركزي فهذا البنك هو المسؤول عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، تلك السياسة التي تعمل على التأثير على حجم وسائل الدفع الإجمالية وجعلها تتفق مع احتياجات النشاط الاقتصادي بإنقاص السيولة الزائدة [6].

ووظيفة الرقابة على الائتمان ظهرت في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، فقد رأينا كيف ارتقى الائتمان المصرفي إلى مرتبة النقود وقبوله كأداة لتسوية

---

[1]–سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 264.

[2]–مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص 218.

[3]–سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[4]–السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010–1431، ص 55، بتصرف.

[5]–صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، بدون طبعة، 2011–1432، ص 78.

[6]–محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1982، ص 337.

الديون، إذ تخلق البنوك التجارية الجزء الأكبر من ودائع النظام المصرفي بمناسبة ما تقوم به من عمليات الإقراض والاستثمار فإنه يترتب على تغيير عرض البنك للإقراض أو الاستثمار إحداث تقلبات مقابلة في عرض وسائل الدفع في النظام الاقتصادي الحديث، فإذا ما تذكرنا ما لتقلبات عرض النقود من تأثير على القوة الشرائية للنقود وعلى مستوى النشاط الاقتصادي اتضح لنا كيف تزاول الأحوال الائتمانية تأثيرا هاما على مستوى الرخاء في البلاد وكيف تعظم الحاجة الى وجود هيئة ذات سلطة فعالة في تنظيم الائتمان، ولهذا فإن رقابة حجم النقود إنما تعني بصفة أساسية رقابة حجم نقود الودائع التي تقوم بخلقها البنوك التجارية عندما تمنح الائتمان لعملائها، ويستخدم البنك المركزي في هذا الصدد عددا من الأساليب الفنية المتاحة له تكون في مجموعها ما يعرف بوسائل السياسة النقدية[1].

المطلب الثالث: ميزانية البنك المركزي

تبين ميزانية البنك المركزي مصادر أموال البنك وأوجه استخدامها، وهي لا تختلف عن ميزانية البنك التجاري حيث تضم جانبين:

الجانب الأول: هو الموجودات أو الأصول ويبين هذا الجانب استخدامات البنك لموجوداته، ويضم حقوق البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات البنكية.

الجانب الثاني: المطلوبات أو الخصوم يبين مصادر أموال البنك المركزي والتي تعد بمثابة حقوق للغير (الدائنين). وفيما يلي عرض للعناصر المكونة لجانبي الأصول والخصوم في ميزانية البنك المركزي كما يلي:

أولا: جانب الأصول

يضم هذا الجانب العناصر الرئيسية التالية:

1- الموجودات الأجنبية: وتتضمن الأصول التالية:

- الذهب: وتعتبر أرصدته في ميزانية البنك المركزي غالبا عن الودائع الأولية لرأس مال البنك بواسطة المؤسسين، وتكون في شكل امتلاك البنك المركزي لشهادات الذهب التي تصدرها الخزانة، بعد حصولها على الذهب[2]،
- العملات الأجنبية (النقد الأجنبي)،
- ودائع البنك المركزي لدى المصارف الأجنبية،
- وحدات حقوق السحب الخاصة: وهي عبارة عن حقوق يتم منحها لكل دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، بحيث يتناسب حجمها مع حجم حصة تلك الدولة في الصندوق، وتستعمل الدولة هذه الحقوق في التسوية بينها وبين الدول الأعضاء الأخرى[3]،
- احتياطات البنك لدى صندوق النقد الدولي،

[1]-أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون طبعة، 2006، ص 136.

[2]-محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 310.

[3]-رايس حدة، دور **البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة بالبنوك الإسلامية**، مرجع سبق دكره، ص 120.

- الاستثمارات الأجنبية.

2- الحقوق على الحكومة (مستحقات الحكومة): هذه الحقوق تعكس اقتراض الحكومة من البنك المركزي لتمويل إنفاقها سواء كانت قروض مباشرة أو سلف أو اقتراض حكومي عن طريق القيام ببيع السندات الحكومية أو بيع الحكومة أذونات الخزينة وهي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل تصدرها الحكومة وتبيعها للمصارف لغرض تلافي عجز تمويلها قصير الأجل لنفقاتها الجارية[1].

3- الحقوق على المصارف التجارية: وهي عبارة عن القروض التي يمنحها البنك المركزي إلى المصارف التجارية إما بصورة مباشرة (سلف وقروض قصيرة الأجل)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق قيام البنك المركزي بخصم الأوراق المالية المقدمة إليه من قبل المصارف التجارية لغرض توفير السيولة اللازمة لتمويل نشاطها الائتماني، مقابل حصول البنك المركزي على سعر الفائدة والمتمثل في سعر خصم هذه الأوراق[2].

4- الحقوق على المؤسسات الأخرى: ويتمثل هذا البند في القروض التي يقدمها البنك المركزي للمؤسسات المالية والمصرفية الأخرى مثل: بنوك الاستثمار والأعمال، بنوك الادخار والتنمية، المؤسسات المالية الأخرى التي تعمل تحت لواء البنك المركزي.

5- العملة المساعدة: يضاف هذا البنك ضمن الموجودات وذلك في الدول التي تصدر فيها وزارة الخزانة العملة المساعدة والتي يشتريها البنك المركزي بالنقود الورقية (قاعدة نقدية) والجزء الذي لم يوزع على الاقتصاد يظهر في هذا الحساب.

6- موجودات أخرى: وتضم بقية الموجودات الأخرى التي بحوزة البنك المركزي مثل الأراضي والمباني والتجهيزات الأخرى.

ثانيا: جانب الخصوم

ويتضمن هذا الجانب العناصر التالية:

1- الاحتياطات النقدية: ويطلق عليها النقود عالية القيمة أو القوة، وتسمى أيضا القاعدة النقدية أو الأساس النقدي، وتتكون من مصدرين:

- **المصدر الأول:** ويتمثل في العملة المتداولة التي يصدرها البنك المركزي، وهي عبارة عن أوراق نقدية ومسكوكات معدنية من العملة الوطنية المتداولة خارج الجهاز المصرفي،

- **المصدر الثاني:** يتمثل في احتياطات المصارف لدى البنك المركزي وهذه الاحتياطات تودعها المصارف لدى البنك المركزي إما بحكم القانون أو بحكم الأعراف المصرفية السائدة مما يتيح للبنك المركزي التحكم في سيولة

[1]-ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2007، ص 179.

[2]-نفس المرجع السابق، ص 180.

المصارف التجارية، ومن ثم التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير على العرض النقدي وإجمالي السيولة المحلية.

_ 2الودائع الحكومية: وهي الودائع التي تقوم الحكومة باعدادها لدى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي، لهذا فإنه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها وسداد مصروفاتها.

3- المطلوبات الأجنبية: وتتمثل في التزامات البنك المركزي اتجاه العالم الخارجي وتضم:

- وحدات حقوق السحب الخاصة،
- حساب صندوق النقد الدولي،
- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية،

4- حساب رأس مال البنك: وتتضمن هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي، وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطات، فالبنك المركزي شأنه شأن البنوك التجارية لا يعتمد على أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارده يستمدها من مصادر خارجية.

5- الخصوم الأخرى: وتمثل باقي المطلوبات من البنك المركزي أو الناتج مثلا عن شرائه لأصل معين[1]. ويمكن تلخيص مكونات ميزانية البنك المركزي في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم عناصر المركز المالي للبنك

الأصول	الخصوم
1- الموجودات الأجنبية	1- الاحتياطات النقدية. - عملة متداولة (أوراق البنكنوت المصدرة). - ودائع البنوك التجارية. - ودائع المؤسسات الأخرى.
2- حقوق على الحكومة (أذونات الخزانة وسندات حكومية)	2- الودائع الحكومية (الخزانة)
3- حقوق على البنوك التجارية (قروض وحسابات مدنية)	3- المطلوبات لجهات أجنبية.
4- حقوق على المؤسسات الأخرى (قروض وحسابات مدنية للمؤسسات المصرفية الأخرى)	4- حسابات رأس المال.
5- نقدية (عملة)	5- الخصوم المتنوعة الأخرى.
6- موجودات متنوعة أخرى (باقي أصول البنك الأخرى).	

المصدر: محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 309.

[1]-محب خلة توفيق، نفس المرجع السابق، ص ص 312، 313.

المطلب الرابع: آلية خلق النقود

بعدما تناولنا مفهوم البنك المركزي والبنوك ومختلف الأنشطة التي تؤديها في الاقتصاد، توصلنا إلى أن البنوك ومهما كانت طبيعتها وعن طريق تعاملها في المنتجات النقدية وهي استقبال الودائع الجارية ومنح القروض القصيرة تساهم في خلق نقود جديدة، وسنتعرف من خلال هذا العنصر على الطريقة التي تتم بها هذه الآلية وكذا العوامل المتحكمة فيها.

أولا: آلية التوسع النقدي من طرف بنك منفرد

من خلال هذا العنصر سنحاول أن نتعرف على كيفية خلق نقود جديدة في الاقتصاد، وذلك بشرح العملية في الاقتصاد بفرضيات مبسطة، ثم تنتقل إلى اقتصاد واقعي وننطلق من معرفة مدى قدرة بنك وحيد على خلق النقود.

أ- تأثير البنك المركزي على عملية خلق النقود: وفق فرضية وجود بنك وحيد في الاقتصاد، وكذلك وجود بنك مركزي يصدر النقود المركزية ويحدد نسبة الاحتياطي الإجباري، فإن البنك المركزي هو المتعامل الوحيد الذي سيكون لسلوكه تأثير على كمية النقود المخلوقة من قبل البنك التجاري الوحيد[1]، فبمجرد حصول الجمهور على نقود مركزية سيقومون بإيداعها على مستوى البنك وتحويلها إلى نقود الودائع لأنهم لا يرغبون في النقود المركزية، البنك التجاري بدوره يقوم باقتطاع نسبة معينة من الوديعة ويوجهها إلى البنك المركزي على شكل احتياطي إجباري لأنه لا يرغب في اقتطاع احتياطات اختيارية، أما المبلغ المتبقي من الوديعة الحقيقية فيعتبر احتياطات إضافية لدى البنك لا يتركها عاطلة بل يستخدمها في منح القروض لتحقيق عوائد، وبالتالي يمنح قرض لعميل ما وهذا الأخير سوف يودع القرض لدى نفس البنك لأن هناك بنك وحيد على مستوى هذا الاقتصاد، وبالتالي فإن مبلغ القرض يصبح وديعة أولية جديدة لدى البنك، ويعاملها نفس معاملة الوديعة الأولى ...الخ[2]، وهكذا يستمر البنك في نشاطه وتوظيف الفوائض إلى الحد الذي تتساوى فيه المدخلات من النقود المركزية مع التسربات من النقود المركزية إلى دائرة البنك المركزي، حيث: [3]

$$M = D$$
$$DR = R\circ$$
$$DR = r\circ D$$

حيث: $D = \frac{1}{r_0}\ DR \dots\dots\dots\dots (1)$

DR: الوديعة الحقيقية.

R₀: الاحتياطات الإجبارية،

r₀: نسبة الاحتياطي الإجباري،

[1]-رقية بوحيضر، **محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق**، جيجل-الجزائر، 2014، 2015، ص 31.

[2]-نفس المرجع السابق، ص 32.

[3]-لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2001، ص 45.

M: عرض النقود،

D: نقود الودائع،

$\frac{1}{r_0}$ هو مضاعف الودائع في ظل وجود تسرب وحيد، وهو عدد المرات التي تتضاعف بها الودائع الجارية المخلوقة من قبل البنك الوحيد انطلاقا من وديعة أولية مقدراها DR، وعليه فإن قيام البنك المركزي بخفض أو رفع نسبة الاحتياطي الإجباري سيكون بمثابة العامل المتحكم في كمية النقود المخلوقة من قبل هذا البنك، غير أن فرضية وجود بنك وحيد بعيدة عن الواقع ولهذا تنتقل إلى معرفة قدرة النظام البنكي في مجموعة على خلق نقود الودائع[1].

ب- قدرة النظام البنكي على خلق نقود الودائع : لمعرفة هذه القدرة ننطلق من الفرضيات التالية:

- وجود بنوك متعددة في الاقتصاد،
- كل بنك يفتح حسابات جارية لعملائه،
- كل البنوك تخضع لنظام الاحتياطي الإجباري،
- نقود البنوك الموجودة في هذا الاقتصاد قابلة للإبدال ببعضها البعض عن طريق نقود البنك المركزي،
- تبقى كل الفرضيات السابقة الأخرى بدون تغيير.

في ظل هذه الافتراضات فقدرة النظام البنكي في مجموعة على خلق النقود تكون مساوية لقدرة بنك وحيد بشرط أن تنتقل الودائع من بنك إلى آخر أو من متعامل إلى آخر داخل نفس البنك[2]، فبحصول بنك على وديعة أولية سوف يقوم بخلق وديعة مشتقة مقدراها الوديعة الأولية منقوصا منها نسبة الاحتياطي الإجباري عن طريق منح قرض، مبلغ هذا الأخير الذي يودع لدى بنك آخر بشكل وديعة أولية جديدة لديه، يفرض عليها الاحتياطي الإجباري والفائض يتم إقراضه وهكذا تستمر العملية إلى الحد الذي تتساوى فيه الوديعة الأولية مع مقدار الاحتياطات الإجبارية المجمعة وعندما يتوقف النظام البنكي عن خلق نقود جديدة من الوديعة الأولية، وفي النهاية يكون مقدار الودائع المخلوقة هو $\frac{1}{r_0}$ من الوديعة الأولية[3].

ثانيا: تأثير البنوك التجارية على عملية خلق النقود

في النظام النقدي الذي يضم مجموعة من البنوك تظهر مشكلة التحويل الضروري بين نقد مصرف ونقد مصرف آخر، يتطلب حلها بتطبيق آلية المقاصة، هذه الآلية تفرض أن يتدخل البنك المركزي كوسيط بين كافة البنوك، ويصدر البنك المركزي كل نقده الخاص على شكل أوراقأو حسابات جارية يفتحها للبنوك التجارية والخزينة وبعض الأعوان الاقتصاديين غير الماليين[4]. وإن البنوك التجارية في الواقع لا تكتفي فقط باقتطاع نسبة من الوديعة الأولية على شكل احتياطات إجبارية، بل تقتطع نسبة أخرى كاحتياطات اختيارية، ومن خلال هذه

---

[1]-زياد رمضان، محفوظ جودت، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 173.

[2]-وسام ملاك، **النقود والسياسة النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص 156 .

[3]-بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مرجع سبق دكره، ص 163.

[4]-صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 72 .

النسبة التي تقرر اقتطاعها فهي تؤثر على كمية النقود المخلوقة من طرفها، والاحتياطات الاختيارية مبالغ مالية معطلة لدى البنوك بغرض تدعيم سيولتها أو استعمالها في عمليات المقاصة بين البنوك...إلخ[1]. ولا تحصل في مقابلها على عائد ولهذا من مصلحتها أن تكون في أدنى مستوى لها، وعليه فعند اتخاذ البنك القرار باقتطاع نسبة أخرى من الوديعة على شكل احتياطي إضافي إلى جانب الاحتياطي الإجباري فإنه يقوم باقتراض الفائض بنفس الآلية التي سبق وشرحناها، ويستمر في ذلك إلى الحد الذي تتساوى عنده الاحتياطات البنكية مع الوديعة الأولية أي:

$$DR = R$$
$$\mathrm{R} = \mathrm{r_0}D + r_eD$$
$$\mathrm{R} = \mathrm{D}(\mathrm{r_0} + \mathrm{r_e})$$
$$\mathrm{DR} = \mathrm{D}(\mathrm{r_0} + \mathrm{r_e})$$

$$\mathrm{D} = \frac{1}{\mathrm{r_0}+\mathrm{r_e}} DR \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$\frac{1}{\mathrm{r_0}+\mathrm{r_e}}$ هو مضاعف الودائع في حالة وجود تسربين، وهو يبين عدد المرات التي تتضاعف بها الودائع انطلاقا من الوديعة الأولية التي حصل عليها البنك التجاري، وحتى الآن فهو نفسه المضاعف النقدي لأن العرض النقدي يتكون فقط من نقود الودائع، في هذه الحالة وعلى فرض الثبات نسبة الاحتياطي الإجباري فإنه كلما زادت نسبة الاحتياطات الاختيارية قلت قدرة البنك على منح القروض وبالتالي انخفضت قدرته على خلق نقود الودائع[2].

ثالثا : تأثير الجمهور على عملية خلق النقود

في هذه الحالة تسقط فرضية عدم رغبة المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين في الاحتفاظ بالنقود الورقية، وبالتالي يصبح العرض النقدي مكون من النقود الورقية إضافة إلى نقود الودائع الجارية أي:[3]

$$M = B + D$$

وفي هذه الحالة فإن حصول البنك أو النظام البنكي ككل على وديعة أولية سوف يستعملها لمنح القروض وذلك بعد انقطاع نسبة الاحتياطي الإضافي والاختياري ونسبة التسرب النقدي نحو الجمهور ويستمر في هذه العملية إلى غاية تساوي الوديعة الأولية مع مقدار الاحتياطات الكلية لدى البنوك والعملة المتداولة لدى الجمهور، أي:

$$DR = R + B$$
$$\mathrm{DR} = \mathrm{r}D + bD$$
$$\mathrm{DR} = \mathrm{D}(\mathrm{r} + \mathrm{b})$$

[1]–عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك–الأساسيات والمستحدثات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 225.

[2]–عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 363.

[3]–J. Melittz, « **une tentative d'explication de l'offre de monnaie** » Revue Economique, France, sep 1983, p761, 763.

ومنه:

$$\mathrm{D} = \frac{1}{\mathrm{r+b}} DR \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

و $\frac{1}{\mathrm{r+b}}$ هو مضاعف الودائع والذي يشير إلى عدد المرات التي تتضاعف بها الودائع الجارية نتيجة القروض الممنوحة في ظل وجود ثلاثة أنواع من التسربات وهي الاحتياطي الإجباري والإضافي ونسبة العملة المتسربة نحو الجمهور أما مقدار المضاعف النقدي والذي يشير إلى عدد المرات التي يتضاعف بها العرض النقدي انطلاقا من وديعة أولية يحصل عليها النظام البنكي فيحسب كما يلي:

$$M = bD + rD$$
$$\mathrm{M} = \mathrm{D}(\mathrm{r} + \mathrm{b})$$

بالتعويض بقيمة Dنجد:

$$\mathrm{M} = \frac{b+1}{\mathrm{r+b}} DR \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$\frac{b+1}{\mathrm{r+b}}$ هو المضاعف النقدي وهو يعبر عن عدد المرات التي تتضاعف بها الكتلة النقدية انطلاقا من الوديعة الأولية أو الحقيقة التي تم الحصول عليها من طرف النظام البنكي، وفي ظل ثبات كل من نسبة الاحتياطي الإجباري والاختياري فإن زيادة التفضيل النقدي لدى الجمهور ينتج عنه زيادة التسرب النقدي من الودائع وهو ما يؤثر سلبا على المضاعف النقدي الذي ينخفض ويحدث العكس عند تفضيل الجمهور للنقود البنكية على النقود الورقية.

في النهاية نعيد التذكير بأن عملية خلق النقود من طرف النظام البنكي تتحكم فيها العوامل التالية:

– سلوك البنك المركزي من خلال تحكمه في نسبة الاحتياطات الإجبارية ومقدار القاعدة النقدية التي يقرر إصدارها،

– سلوك البنوك التجارية في حد ذاتها من خلال احتفاظها باحتياطيات إضافية، والتي قد تكون في الحالات العادية اختيارية، ولكن عند حدوث الأزمات المالية تصبح أكثر من ضرورة،

– سلوك المتعاملين الاقتصاديين غير الماليين ومدى تفضيلهم للنقود الورقية أو النقود البنكية.

المبحث الثالث: مقابلات الكتلة النقدية

للكتلة النقدية مقابلات على أساسها تتحدد القيمة التوازنية بين الاقتصاد النقدي الذي تمثله الكتلة النقدية من جهة والاقتصاد الحقيقي– العمليات الاقتصادية الحقيقية– من جهة ثانية، وحتى تتمكن المؤسسات المعنية بإصدار النقود أو خلقه (وتدميره)، فلا بد أن تترجم هذه العمليات الاقتصادية الحقيقية على مستوى ميزانيتها. أما العناصر التي تجري عليها عمليات إصدار النقود أو خلق النقود (أو تدميره) فهي أربعة أنواع: الذهب، العملات الأجنبية، القرض المقدم للاقتصاد الوطني، القرض المقدم للخزينة العمومية.

المطلب الأول: المقابل من الذهب والعملات الأجنبية

أولا: المقابل من الذهب

يتكون رصيد الذهب من السبائك والعملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي، وهو أصلا مخصص كغطاء للإصدار الورقي وكاحتياطي يمنح الثقة في العملية المحلية بالنسبة لعملات الدولة، ومواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات أو أنباء الأزمات الاقتصادية، وتحديد سعر ثابت للعملية أي أن كمية الذهب التي ترتبط بوحدة النقد ليست إلا أساس حسابي يمكن الاعتماد عليه في تحديد كمية الذهب الموجود في الغطاء، وفي تحويلات العملات بعضها إلى بعض[1]. ويرجع الاعتماد على الذهب كأحد أهم مقابلات الكتلة النقدية لطبيعة الذهب ذاته، لأنه يتمتع بخاصية مزدوجة، فالذهب عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية وفي نفس الوقت يعتبر مقابلا وغطاء للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية وهذا ما يفسر في جانب الخصوم يصبح الذهب من العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع، وغالبا ما يكون هذا العنصر قيدا أو ضمانا ضد الإسراف في إصدار وسائل الدفع الأخرى[2]، يعتبر الذهب من بين مصادر القاعدة النقدية « BM » ويترتب على الزيادة في حيازته زيادة مساوية في القاعدة النقدية[3].

ويجدر الإشارة إلى انه منذ سنة 1971 أين تم إنهاء العمل بنظام سعر الصرف الثابت، حيث قام الرئيس الأمريكي "نيكسون "بتحويل الدولار إلى ذهب بسبب انخفاض الاحتياطي للولايات المتحدة من الذهب، أصبح سوق الذهب حرا وارتفعت قيمة المعدن فأصبح من الضروري مراعاة القيمة الزائدة بطريقة بسيطة مفادها أن الأصول من الذهب تقيم دوريا والفائض أو النقص في القيمة، الذي يضاف إلى قيمة الأصول ويدون حياديا في بند الخصوم يدعى "احتياط إعادة تقييم الأصول العامة من الذهب"[4].

ثانيا: المقابل من العملات الأجنبية

يتمثل خاصة في عمليات الاحتياط الدولية خاصة الدولار والذي يشكل أهم جزء من وسائل الدفع الدولية، ويؤثر رصيد الذهب والعملات الأجنبية على إصدار النقد المحلي أي يؤثر على وسائل الدفع الداخلية ذلك نتيجة عمليات التصدير والاستيراد والخدمات[5]. وبالتالي فعند دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد من اجل الاستثمار أو تحويل فائدة رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وكذا فائدة اليد العاملة المهاجرة، وعمليات التصدير للسلع والخدمات المحلية إلى الخارج، كل ذلك يزيد من حجم الكتلة النقدية داخل الاقتصاد الوطني، كما يحدث العكس أي ينخفض حجم الكتلة النقدية المحلية في حالة العكس أي عندما تتسرب هذه العمليات إلى خارج البلد[6].

---

[1]–فضيل رايس، **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012–2013، ص 58.

[2]– مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك في الاقتصاد**، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1996، ص ص 113، 115.

[3]– احمد أبو الفتوح الناقة، **نظريات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 116.

[4]– يغراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 101.

[5]–مروان عطون، **أسعار صرف العملات**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998، ص ص 66، 67.

[6] –وسام ملاك، **اقتصاديات النقود**، شباب الجامعة، الأردن، 1998، ص ص 64، 66.

ففي حالة ما ادا قام بلد ما بعمليات التصدير أو جلب أموال خارجية للاستثمار فانه يحصل على عملات أجنبية عن طريق حساب خاص بالبنك المركزي مقابل السلع المصدرة وبما أن العملات الأجنبية لا تستعمل في المبادلات الداخلية فان على البنك المركزي إصدار ما قيمة دلك بالعملة الوطنية وبالتالي فان التصدير يسبب في إصدار عملة وطنية جديدة، وفي حالة ثبوت العكس أي في حالة الاستيراد أو إخراج أموال خارج الوطن، وجب على المستورد أن يوفي ديونه بالعملة الأجنبية فانه يقدم المقابل بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يحوله إلى عملة أجنبية قبل إرسالها إلى الخارج وهكذا ينخفض احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي وتنخفض معه في نفس الوقت كمية النقد المتداولة في السوق.

المطلب الثاني : المقابل من القروض المقدمة للاقتصاد الوطني

لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها وتوظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية. لذلك تولي لها السلطات النقدية اهتماما كبيرا وتتدخل في توجيه هذه القروض، إذ أن المبالغة في منحها ينتج عنه زيادة في كمية النقد وظهور التضخم. [1]

وكداك يقصد به الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار وإنتاج وتسويق واستهلاك، ويقدم هدا الائتمان إلى الأفراد والمؤسسات سواء في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات وفي جميع هده الحالات تكون هناك عملية خلق نقود ودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية وإضافة إلى دلك يمكن أن تلجا البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من اجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقودا قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها وفي كلتا الحالتين يتغير حجم الكتلة النقدية بالزيادة.

والائتمان المقدم للاقتصاد قصير الأجل يكون أكثر تأثيرا على الكتلة النقدية لأنه عادة ما يغطى بالودائع الجارية (تحت الطلب)، أما الائتمان المتوسط وطويل الأجل فيرتبطان بالودائع لأجل والودائع الاختيارية على التوالي. [2]

وباختصار لكل ما سبق فالبنك المركزي يعتمد في عملية الإصدار على مجموعة من الحقوق التي يمتلكها والتي تعد من أهم المؤشرات في حجم العرض النقدي.

المطلب الثالث: المقابل من القروض المقدمة إلى خزينة الدولة

إن الخزانة العمومية هي التي تسير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمول نفقاتها، ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية، المتكونة من الضرائب بشتى أنواعها،

[1] – خباية عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص34.

[2] محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 232.

وخاصة مع توسع نشاط الدولة والمؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها، يضاف إلى توسع نشاط الدولة المؤسسي، قيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عمومية، وتقديم إعانات إلى الشركات الوطنية، لذا نجد في ميزانيات الدولة الحديثة، ليس فقط نفقات التسيير، ولكن نجد أيضا نفقات الاستثمار، وإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه إلى البنوك التجارية، وإلى الوحدات الاقتصادية (عائلات ومشروعات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة[1].

وتشمل القروض المقدمة لخزينة الدولة العمومية:

– التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي.

– السندات التي تكتتبها المؤسسات المصرفية والمالية.

– السندات التي يكتتبها الجمهور (العائلات والمؤسسات والمشروعات) عن طريق الادخار، أي بنقود موجودة قبل الاكتتاب، وعليه فهو لا يسبب خلق نقود جديدة[2].

وبدمج ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي تظهر لنا كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي ,ويمكن تصوير الوضع النقدي (الكتلة النقدية ومقابلاتها) لاقتصاد ما في لحظة معينة كما يلي:

الجدول رقم (04): الوضع النقدي لاقتصاد ما في لحظة معينة

مقابلات الكتلة النقدية	الكتلة النقدية
– الذهب. – عملات أجنبية. – قروض للدولة. – قروض للاقتصاد.	– أوراق نقدية وقطع نقدية في التداول. – ودائع تحت الطلب. – ودائع لأجل.

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الرابع : الأصول التي تحذف[3]

الأصول السابقة يتم جمعها للحصول على مقابلات الكتلة النقدية، ولكن نعلم أن الكتلة النقديةهي موارد سائلة أو قصيرة الأجل ولكن الأصول المصدرة مقابلها قد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، ولهدا عادة ما تكون المقابلات أكبر من الكتلة النقدية، ولهدا هناك مجموعة من الأصول يتم حذفهاوهي:

_ الموارد الطويلة الأجل للبنوك و هي رأس المال الخاص الصافي والاقتراض السندي والاقتراض التساهمي الصافي.

[1]– شرون عزا لدين، **اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)**، الطبعة الأولى، منشورات ألغا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2020، ص 137.

[2]–محمد الشريف ألمان، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

[3]– رقية بوحيضر، مرجع سيق ذكره ، ص.12

_ الادخار التعاقدي: وهو الادخار طويل الأجل في المؤسسات المالية.

_ بنود مختلفة، يتم حذفها للتسوية بين مبلغ الكتلة النقدية ومقابلاتها، وهويستعمل للتسوية فقط دون أن يكون له معنى اقتصادي محدد.

الهدف من حساب مقابلات الكتلة النقديةهو التعرف على مدى مساهمة كل عنصر من لعناصر السابقة الذكر في نمو الكتلة النقدية بالشكل الذي يمكن البنك المركزي من اتخاذ مختلف الإجراءات اللازمة للتحكم في نمو المعروض النقدي.

خلاصة الفصل:

خلصنا مما سبق انه يقصد بالعرض النقدي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، وتتكون من عدة عناصر تعرف بالمجمعات النقدية التي تختلف أشكالها وفقا للتطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية. هناك أربعة عناصر أساسية من ميزانية البنك المركزي تؤثر على العرض النقدي كالأوراق المالية الحكومية والقروض المخصومة كالأصول والأوراق النقدية المتداولة والاحتياطيات. وفيما يتعلق بالبنك المركزي كسلطة نقدية فهو يعتبر الهيئة المكلفة بإدارة الجانب النقدي في الاقتصاد ويظهر دلك من خلال الأدوار المختلفة التي يقوم بها فهو يعتبر بنك الإصدار وبنك الحكومة ومستشارها وبنك البنوك والمشرف على شؤون الائتمان. يمكن للبنوك التجارية أن تخلق النقود ففي حالة بنك تجاري واحد يمكن أن يخلق نقود انطلاقا من 3 نماذج من الموجودات، وفي حالة بنوك تجارية مجتمعة يمكن التمييز بين حالتين : حالة الاحتياطي الكامل وحالة الاحتياطي الجزئي، والتي يتم فيها خلق النقود عكس الحالة الأولى وهدا في ظل افتراض تعدد البنوك واحتياطي إجباري، وتوظيف الأرصدة الإضافية يمكن أن تتضاعف بشكل كبير. أما في حالة وجود تسرب نقدي فان هدا سيضعف من خلق النقود. أما البنك المركزي فيصدر النقود انطلاقا من مكونات أصوله، كما يمكن أيضا للخزينة خلق النقود.

تلعب الكتلة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا هاما في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج وميزان المدفوعات وتحديد الكتلة النقدية ليس مجرد عملية تتحكم فيها السلطات النقدية وحدها بل عملية تنجم عن تفاعل تشابك لسلوك شتى الجهات الاقتصادية، فالسلطة النقدية تقرر حجم القاعدة النقدية، بينما تقرر البنوك التجارية حجم القروض والأصول الأخرى التي ستحصل عليها وحجم الاحتياطات التي يجرى الاحتفاظ بها كاحتياطات فائضة وأما الجمهور فيقرر كيف يوزع مالديه من ثروة نقدية بينما العملة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، والودائع الادخارية، وغيرها من المستحقات والأصول المالية.

الفصل الثالث: تطور الميزانية العامة واثرها على العرض النقدي في الجزائر 2000 _2019

المبحث الأول: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر 2000-2019.

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر 2000-2019.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تطور رصيد الميزانية والعرض النقدي في الجزائر 2000-2019.

تمهيد:

تعكس الميزانية العامة للجزائر الحياة الاقتصادية والوضع الاقتصادي السائد كباقي الدول من خلال إظهار مدى تغطية إيراداتها لنفقاتها المختلفة ومدى تطورهما. ولقد عرفها المشرع الجزائري حسب القانون 84/17كالتالي: "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها" ، ذلك أن الميزانية هي الوسيلة التي تستخدمها الدولة بغرض التنسيق بين تطور النفقات والإيرادات قصد الوصول إلى التوازن المالي والاقتصادي، لكن مما يعيق الجزائر في تحقيقه أنها تعتمد بدرجة مبالغ فيها على البترول كمورد أساسي المعرض بشكل كبير للصدمات وعدم الاستقرار الأمر الذي ينعكس بالسلب عليها وعلى سياساتها المتبعة، وعدم القدرة على تغطية مختلف نفقاتها المبوبة وبالتالي الوقوع في مصيدة العجز المالي الذي يستدعي سياسة مالية محكمة ورشيدة من طرف الدولة لتخطيه. فكل هذه النقاط وغيرها سوف نتناولها في هذا الفصل بالتفصيل والتحليل من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر2000 –2019 .

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر2000 –2019 .

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تطور رصيد الميزانية والعرض النقدي في الجزائر2000 –2019.

المبحث الأول: تطور هيكل الميزانية العامة في الجزائر2000 –2019.

شهدت الموازنة العامة خلال فترة الدراسة العديد من التغيرات وهذا تبعا للتغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني، وفي ظل الإصلاحات التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمعالجة العجز في الموازنة العامة حيث سنقوم في هذا المبحث بتتبع وضعية مكونات الموازنة العامة سواء النفقات العامة أو الإيرادات العامة ثم بعد ذلك وضعية رصيد الموازنة العامة للجزائر وهذا للفترة 2000 –2019.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 –2019:

أولا: تحليل تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة : 2000 –2019

لقد شهدت النفقات العامة للدولة الجزائرية عدة تطورات خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب من خلال تحليل التطور الإجمالي الذي عرفته النفقات العامة خلال الفترة 2000– 2019، إذ مع ارتفاع مداخيل الدولة الجزائرية جراء ارتفاع أسعار المحروقات، واتبعت سياسة إنفاقية توسعية تميزت بتصاعد نمو الإنفاق العام، حيث ارتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر آنذاك من خلال تطبيق برامج تنموية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة مثل(برنامج الإنعاش الاقتصادي) وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم05: تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نسبة الزيادة%
2000	1178, 1	-
2001	1321	12, 12
2002	1550, 6	17, 38
2003	1766, 2	13, 90
2004	1831, 8	3, 71
2005	2052	12, 02
2006	2453	19, 54
2007	3108, 5	26, 72
2008	4191	34, 82
2009	4214, 4	0, 55
2010	4466, 9	5, 99
2011	5853, 6	31, 04
2012	7058, 1	20, 57
2013	6024, 1	14, 64 -
2014	6980, 2	15, 87
2015	7656, 3	9, 68
2016	7297, 49	4, 7 -
2017	7282, 63	0, 20 -
2018	8627, 78	18, 47
2019	8557, 2	0, 81 -

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن النفقات العامة للدولة الجزائرية قد عرفت نموا كبيرا خلال الفترة المدروسة، إذ انتقلت من 1178 ,1 مليار دج سنة 2000 إلى أكثر من 8557 ,2 مليار دج سنة 2019، غير أن نسبة النمو تختلف من سنة لأخرى. والملاحظ أنها تنمو بمعدلات كبيرة في بداية تنفيذ المخططات التنموية التي أطلقتها الجزائر في بداية الألفية، ولكنها تتراجع فيما بعد. كما نلاحظ انخفاضا في النفقات العامة في بعض السنوات وهي 2013 و2016 و2017 و 2019 وذلك تحت تأثير تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية إل اتخاذ قرار التقشف وضغط النفقات العامة.

والشكل التالي سيوضح لنا تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة : 2000 -2019

الشكل رقم04: تطور حجم النفقات الإجمالية خلال الفترة 2000 -2019

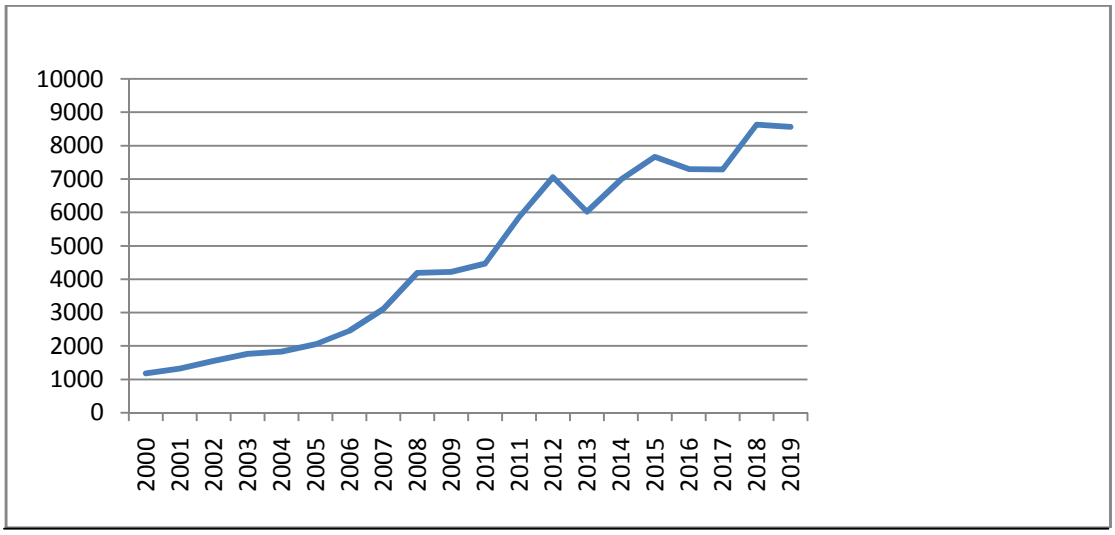

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم05.

ثانيا: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز ونفقات التسيير خلال الفترة 2000 -2019:

بعدما تطرقنا إلى تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر، سنحاول في هذا المطلب عرض تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كل على حدى من أجل إعطاء صورة تفصيلية والتمييز بينها وتحليل تطورها حسب القطاعات خلال نفس الفترة.

1- تحليل تطور حجم نفقات التسيير: ويمكن توضيح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم06: تحليل تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة 2000 -2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نسبة الزيادة%	النسبة من النفقات الإجمالية%
2000	856,2	-	72,67
2001	963,6	12,54	72,94
2002	1097,7	13,91	70,79
2003	1199,2	9,24	68,41
2004	1224,3	2,09	66,81
2005	1245,1	1,69	60,67
2006	1437,9	15,48	58,61
2007	1673,9	16,41	53,84
2008	2217,8	32,49	52,91
2009	2293,6	3,41	54,42
2010	2659	15,93	59,52
2011	3879	45,88	66,26
2012	4782,6	23,29	67,76
2013	4131,6	13,61 -	68,58
2014	4494,33	8,77	64,24
2015	4617	2,72	60,30
2016	4585,56	0,68 -	62,84
2017	4677,18	1,99	64,22
2018	4584,46	1,98 -	53,14
2019	4954,5	8,07	57,89

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

انطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير خلال فترة الدراسة شهدت تزايدا مستمرا وهذا ما يعكس تزايد نشاط الدولة، إذ أنها في تزايد من سنة لأخرى ففي السنوات الأولى من فترة الدراسة كان لها التأثير الأكبر على تزايد حجم النفقات الكلية، وسنقوم بتقسيمها إلى مراحل:

- **المرحلة الأولى2000 -2004:** حيث تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز وذلك بمعدل زيادة متذبذب بين انخفاض وارتفاع ليبلغ في المتوسط حوالي 9,45%، لتسجل نسبة متوسط الفترة من النفقات الكلية بـ 69,74%وقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا بسبب: [1]

- الارتفاع الشديد في قيمة التمويلات الخارجية؛
- ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات؛
- التسيير العشوائي في نفقات التسيير،
- تضخم أجور موظفي الدولة؛
- النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، وهذا ما يترتب عنه ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة.

- **المرحلة الثانية : 2005 -2009** وتبقى في نمو مستمر لترتفع من 1245,1مليار دينار سنة 2005إلى 2293. 6سنة 2009بنسبة تبلغ في المتوسط ما يقارب14%والنسبة من النفقات الكلية ب 56,09%وهنا نلاحظ ارتفاع في وتيرة النمو الراجع إلى تحسن الوضع الاقتصادي، الذي تتبعه زيادة في التحويلات الجارية والمتضمنة لنفقات مصالح إدارة المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بحيث زادت نفقات الخدمات الإدارية من187,5مليار دينار إلى 405,2مليار دينار، كما ساهم في هذه الزيادة ارتفاع الرواتب والأجور ومخصصات العلاج لتبلغ سنة 2009ما يقدر ب 743,3مليار دينار مقارنة بـ 416,4مليار دينار سنة 2005، كما نجد أن النفقات الجارية قد بقيت ثابتة تقريبا مثل معاشات المجاهدين التي سجلت زيادة طفيفة قدرت ب52,6مليار دينار، أوانخفضت كالفوائد على الدين العام من73,2مليار دينار سنة 2005إلى 37,4مليار دينار سنة 2009، وفي هذا العام بالتحديد انخفضت نسبة زيادة نفقات التسيير مقارنة بالسنوات التي قبلها لتبلغ 3,41%وهذا جراء التأثر بالأزمة العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي.

- **المرحلة الثالثة 2010 -2014:**

سرعان ما عادت نفقات التسيير إلى الارتفاع للسنوات2010، 2011و2012على التوالي إذ بلغت 4782,6مليار دينار سنة 2012، لتنخفض مرة أخرى سنة2013 وهدا ناتج عن الانخفاض في التحويلات الجارية الناتجة بطبعها عن الانخفاض في نفقات بند تحويلات أخرى، وعن انخفاض نفقات المستخدمين بقدر أقل وكذا الانخفاض في نفقات الخدمات الإدارية(نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري)، وارتفعت النفقات الجارية مرة أخرى سنة 2014 بنسبة8,58%.

- **المرحلة الرابعة2015 -2019:** خلال هذه المرحلة نلاحظ أنهاواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة بلغت 2,72% وان هناك تذبذب في نفقات التسيير إذ ترتفع ثم تعاود الانخفاض في السنوات الاخرى

[1]- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 358-359 .

من جديد ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية والإدارية في قطاع السكن وهذا في سنة 2015، ليبلغ الارتفاع سنة 2019بنسبة 8,07% أي ما يمثل 4954,5 مليار دينار.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة الممتدة بين2000 -2019:

الشكل رقم05: تطور حجم نفقات التسيير خلال الفترة: 2000 -2019

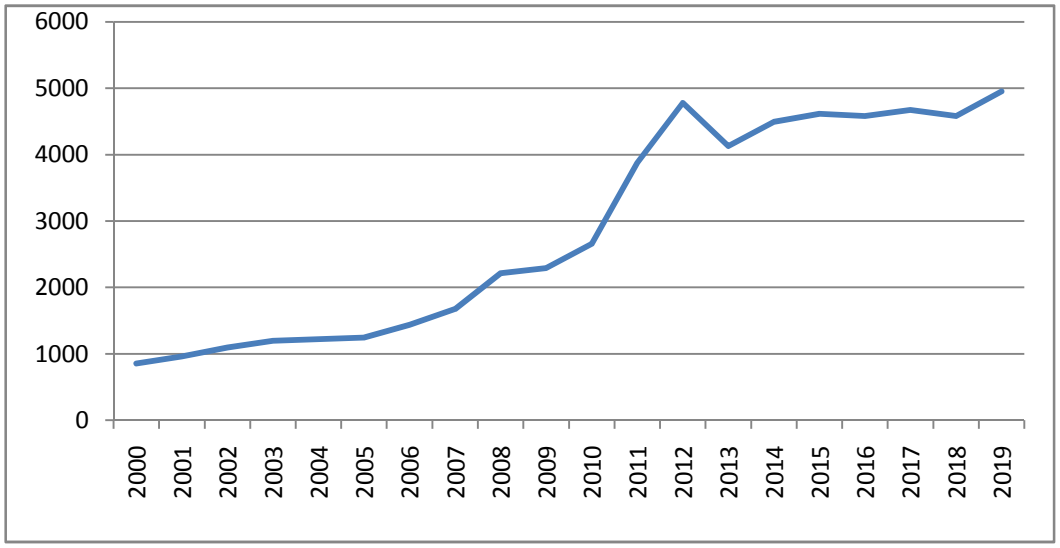

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

2- تحليل تطور حجم نفقات التجهيز أو الاستثمار: وذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم07: تحليل تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 2000 -2019

الوحدة: ملياردج

السنوات	نفقات التجهيز	نسبة الزيادة%	النسبة من النفقات الإجمالية%
2000	321,9	-	-
2001	357,4	11,02	27,05
2002	452,9	26,72	29,2
2003	553,6	22,23	31,58
2004	608,1	9,84	33,18
2005	806,9	32,69	39,32
2006	1015,1	25,8	41,38
2007	1434,6	41,32	46,15
2008	1973,3	37,55	47,08
2009	1920,9	2,65 -	45,57
2010	1807,9	5,88 -	40,47
2011	1974,4	9,2	33,73
2012	2275,5	15,25	32,23
2013	1892,6	16,82 -	31,41
2014	2493,9	31,77	35,72
2015	3039,3	21,55	39,69
2016	2711,93	10,77 -	37,16
2017	2605,45	3,92 -	35,78
2018	4043,32	55,18	46,86
2019	3602,7	10,9 -	42,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول يمكن القول أنا نفقات التجهيز بدورها أيضا عرفت ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، والسبب في ذلك قيام الجزائر بالعديد من المشاريع التنموية لإنعاش الاقتصاد وبالتالي التوسع في مشاريع البنى التحتية وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وسنقوم بتقسيمها إلى مراحل:

- **المرحلة الأولى2000 -2004:** بداية نلاحظ ارتفاع في نفقات التجهيز من سنة 2001إلى سنة 2004 ، ويعود هذا إلى شروع الجزائر في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تضمنه قانون المالية لسنة2001، وبسبب برامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار مخطط دعم الإنعاش.

- **المرحلة الثانية2005 -2008:** وهي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي المسطر من قبل الحكومة الجزائرية، فنلاحظ ان نفقات التجهيز قد ارتفعت في سنة 2005باعتبارها أول سنة لتنفيذ البرنامج التكميلي وهذا راجع إلى تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر كأسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية واحتياطي الصرف خلال سنة 2004، وهو ما ساعد الجزائر في مواصلة التوسع في نفقاتها وقد واصلت نفقات التجهيز في الارتفاع لسنوات متتالية مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني حيث ارتفعت بقوة بين2005و2008، من جهة أخرى نجد أن معدل نمو نفقات التجهيز لسنة 2007بلغ أقصى مستواه والتي عرفت بدورها أقصى قيمة من إجمالي النفقات العامة خلال هذه السنة.

- **المرحلة الثالثة2009 -2014:** لنأتي إلى سنتي2009و2010 و2013التي شهدتا انخفاضا في نفقات التجهيز، يرجع هذا الانخفاض إلى نفقات قطاع السكن، لكن سرعان ما ارتفع مرة أخرى سنة2012 -2014 وهي فترة تنفيذ البرنامج الخماسي في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يعد في الجزائر منذ الاستقلال، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم07 حيث حققت نفقات التجهيز قفزة نوعية بانتقالها من 1807 ,86مليار دج سنة 2010إلى 2501,44مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي.

- **المرحلة الرابعة2015 -2019:** واستمرت بالارتفاع ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2018وترجع هذه الزيادة في نفقات التجهيز إلى الزيادة في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن التي تمثل أكبر نسبة من نفقات التجهيز لكنها شهدت تراجعا في سنة 2019ب% 10,9 ، وهنا يمكن القول أن نفقات التجهيز شهدت تذبذبا في النمو في السنوات الأخيرة. والشكل التالي يوضح تطور نفقات التجهيز خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم06: تطور حجم نفقات التجهيز خلال الفترة 2000 -2019 **الوحدة: مليار دج**

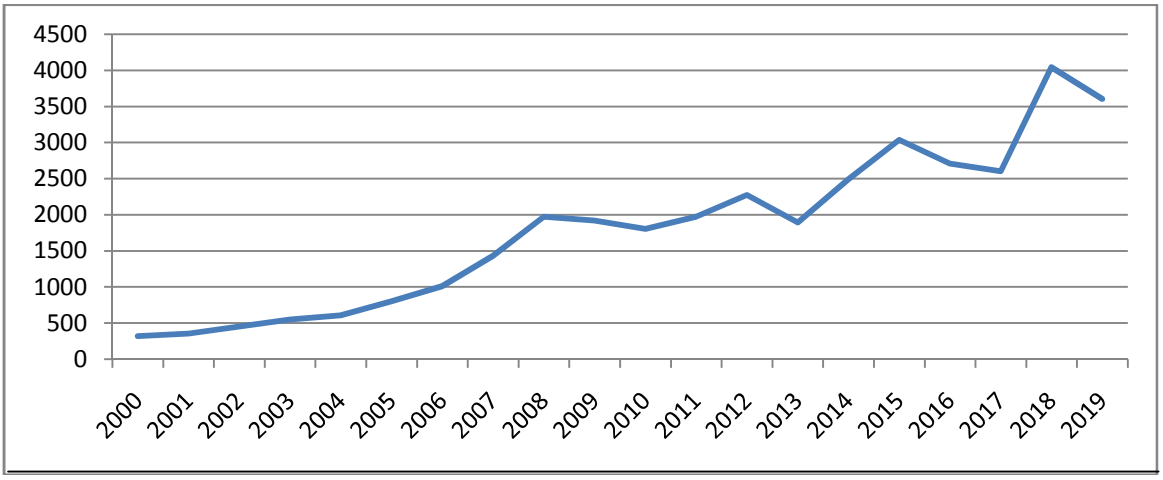

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر2000 -2019:

تعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة التي تستخدمها لتغطية مختلف نفقاتها وكذا العمل على تنويع مصادرها بغرض زيادة حصيلتها لمواجهة مختلف الظروف المتوقعة، بحيث تعتمد الجزائر على الجباية البترولية

كمورد أساسي لتغطية حاجاتها المتنوعة، تطرقنا في هذا المبحث لتحليل تطور الإيرادات العامة لميزانية الجزائر خلال فترة الدراسة.

أولا: تحليل تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية للدولة خلال الفترة: 2000 -2019

عرفت الإيرادات العامة الإجمالية للدولة الجزائرية زيادة مستمرة خلال الفترة المدروسة، ويتماشى هذا الارتفاع مع انتعاش أسعار المحروقات بالدرجة الأولى باعتبار الجزائر تعتمد على مورد أساسي وهو النفط حيث شهدت الإيرادات ارتفاعا منذ 2001 والجدول الموالي سيبين لنا تطور الإيرادات العامة خلال الفترة:

الجدول رقم08: تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية خلال الفترة2000 -2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الزيادة%
2000	1578,1	-
2001	1505,5	4,6 -
2002	1603,2	6,49
2003	1966,6	22,67
2004	2226,2	13,2
2005	3082,6	38,47
2006	3639,8	18,08
2007	3687,8	1,32
2008	5190,5	40,75
2009	3672,9	29,24 -
2010	4392,9	19,6
2011	5790,1	31,81
2012	6339,3	9,49
2013	5957,5	6,02 -
2014	5719	4 -
2015	5103,1	10,76 -
2016	5042,2	1,19 -
2017	6182,8	22,62
2018	6751,4	9,19
2019	6507,9	3,60 -

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة لميزانية الجزائر خلال السنوات الأولى عرفت انتعاشا كبيرا جراء انتعاش أسعار البترول فقدرت ب 2226,2مليار دج سنة 2004مقارنة ب1505,5مليار دج سنة 2001وهذا بنسبة زيادة تبلغ في المتوسط ب9,44%، وهذا ما يعكس انتعاش إيرادات الدولة ولم تتوقف عند هذه النسبة بل واصلت الارتفاع وبوتيرة عالية لتحقق نسبة زيادة عالية سنة 2005كثاني أعلى نسبة خلال فترة الدراسة ، وهذا ما يعكس تميز تلك الفترة بارتفاع أسعار النفط واستفادة الجزائر من هذا باعتباره بلد نفطي كما شهدت انتعاشا خلال السنوات 2010، 2011، 2017، 2018بنسب متذبذبة وهدا نتيجة الارتفاع المعتبر في جباية المحروقات، ثم تنخفض خلال السنوات2006، 2009، 2012، 2013، 2016، 2019وهذا راجع لتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم الإيرادات العامة الإجمالية منذ2000 -2019.

الشكل رقم07: تطور حجم إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة2000 -2019 الوحدة: مليار دج

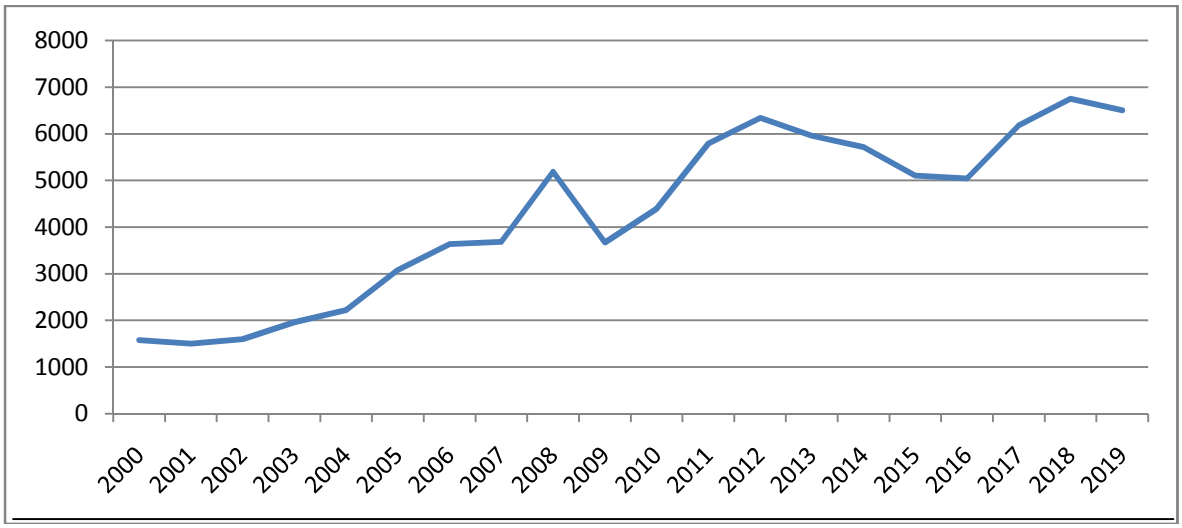

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

ثانيا: تحليل تطور حجم الإيرادات العادية خلال الفترة2000 -2019: نقوم باستعراض تطور كل من إيرادات الجباية العادية وإيرادات الجباية البترولية في المدة الممتدة بين2000 -2019:

1- تحليل تطور إيرادات الجباية العادية: وذلك بالاعتماد على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم09: تطور حجم إيرادات الجباية العادية خلال الفترة 2000 -2019

السنوات	إيرادات الجباية العادية	نسبة النمو%	نسبتها من الإيرادات الإجمالية%
2000	364,9	-	23,12
2001	488,5	33,87	32,45
2002	595,2	21,84	37,12
2003	616,4	3,56	31,34
2004	649	5,28	29,15
2005	724,1	11,57	23,49
2006	840,5	16,07	23,09
2007	883	5,05	23,94
2008	1101,5	24,74	21,22
2009	1259,4	14,33	34,29
2010	1487,8	18,13	33,87
2011	1810,4	21,68	31,27
2012	2155	19,03	33,99
2013	2279,4	5,77	38,26
2014	2330,6	2,24	40,75
2015	2729,6	17,12	53,48
2016	2482,21	9,06 -	49,53
2017	2630	5,95	43,49
2018	3033,03	15,32	45,17
2019	3041,4	0,27	46,73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة إذ انتقلت من 5 ,488مليار دج سنة 2001إلى 3041,4 مليارد ج سنة 2019، واستمرت في الزيادة سنة 2008، 2009، 2012، 2015 وهذا راجع إلى محاولة الدولة تحسين الوضعية المالية للشركات ذات القطاع الخاص وبالتالي زيادة المداخيل وزيادة الضريبة على أرباح الشركات، وهذا ما يدل على انتهاج الجزائر خلال الفترة الأخيرة سياسة ضريبية بامتياز لتدارك النقص في صندوق ضبط الإيرادات بعد تراجع أسعار البترول.

بصفة عامة ترجع الزيادة في إيرادات الجباية العادية إلى ارتفاع الضريبة على الدخل والأرباح والضريبة على الأجور المتزامنة مع زيادة أجور الموظفين في القطاع العمومي على غرار قطاع التربية وغيرها، وإلى ارتفاع باقي الضرائب المتمثلة في الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية، وسجلت انخفاضا في سنة2016، لتعاود الارتفاع في السنوات المتبقية.

نلاحظ من خلال النسب ان نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة الإجمالية للجزائر غير مستقرة، حيث بلغ متوسط هذه النسب طيلة فترة الدراسة نسبة% 42,12، وجاء هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية بفضل برامج التصحيح المطبق من طرف السلطات والتي من بينها تعديل سعر الصرف تحرير التجارة الخارجية وتنفيذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي. والشكل الموالي يوضح لنا تطور حجم إيرادات الجباية العادية منذ2000 -2019:

الشكل رقم08: تطور إيرادات الجباية العادية خلال الفترة2000 -2019 **الوحدة: مليار دج**

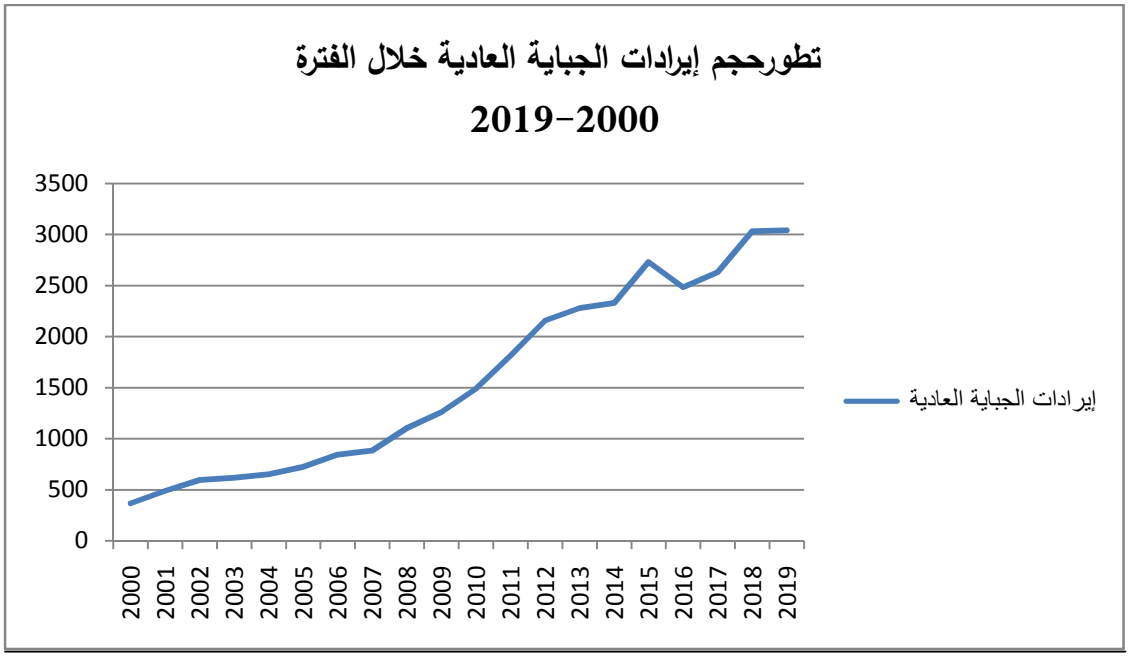

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم. 09

_ 2تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية: تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة باعتبارها المورد الرئيسي لها؛ وبالتالي فإن أية تغيرات تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون لها تأثير على الميزانية العامة للدولة (إيرادات جبائية)، خاصة وأن هذه الأسعار تتميز بعدم الاستقرار لتأثرها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، والجدول التالي يوضح التغيرات التي مست أسعار البترول طيلة فترة الدراسة و يمكن إبراز ذلك من خلال معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم10: تطور حجم إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة2000 -2019:

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة الزيادة%	نسبتها من الإيرادات الإجمالية%
2000	1213,2	-	76,88
2001	1001,4	7,45 -	66,52
2002	1007,9	0,64	62,86
2003	1350	33,94	68,65
2004	1570,7	16,34	70,56
2005	2352,7	49,78	76,32
2006	2799	18,96	76,9
2007	2796,8	0,07 -	75,84
2008	4088,4	46,18	78,77
2009	2412,7	0,98 -	65,69
2010	2905	20,4	66,13
2011	3979,7	36,99	68,73
2012	4184,3	5,14	66,01
2013	3678,1	2,0 -	61,74
2014	3388,3	7,87 -	59,25
2015	2373,5	9,95 -	46,5
2016	1781,6	25 -	34,91
2017	2372,5	33,2	38,37
2018	2887,1	21,69	42,8
2019	3201,4	10,88	49,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم10 يمكن القول أن الجباية البترولية تلعب دورا هاما حيث جعل منها العصب الأساسي للإيرادات العامة في الجزائر، إذ عرفت تزايد مستمرا خلال الألفية الثالثة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى ولكن ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة إلا أنها تبقى موردا غير مستقرا. بداية نلاحظ أن مداخيل الجباية البترولية شهدت انخفاضا سنة2001 وبعدها بدأت في الارتفاع لكن بنسبة ضئيلة واستمرت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعها نتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع

أسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة مع العلم أن الفائض من الجباية البترولية يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات حيث قدرت إيرادات صندوق ضبط الموارد الصافية سنة 2005حوالي 1121مليار دج.

وهكذا واصلت إيرادات الجباية البترولية تحسنها إلى غاية 2008، إلى أن وصلت لسنة 2009التي تعتبر المنعرج الوحيد لنمو إيرادات الجباية البترولية والسبب في ذلك الأزمة العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي عموما وعلى أسعار النفط خصوصا حيث شهدت انخفاضا محسوسا مما أثر سلبا على الإيرادات الكلية.

أما خلال الفترة 2016 -2010عرفت هي الأخرى تذبذبا في النمو حيث شهدت خلال السنوات 2010-2012ارتفاعا في النمو، لتنخفض مرة أخرى من سنة 2013إلى غاية2016 بسبب انخفاض سعر البترول.

وقد ارتفعت إيرادات المحروقات (الجباية البترولية + الأرباح الموزعة من طرف المؤسسة الوطنية للمحروقات) خلال الفترة 2017- 2019 بفضل ارتفاع سعر البترول رغم انخفاض في حجم للقيمة المضافة لقطاع المحروقات. والشكل التالي يوضح لنا تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة المدروسة.

الشكل رقم09: تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000- 2019

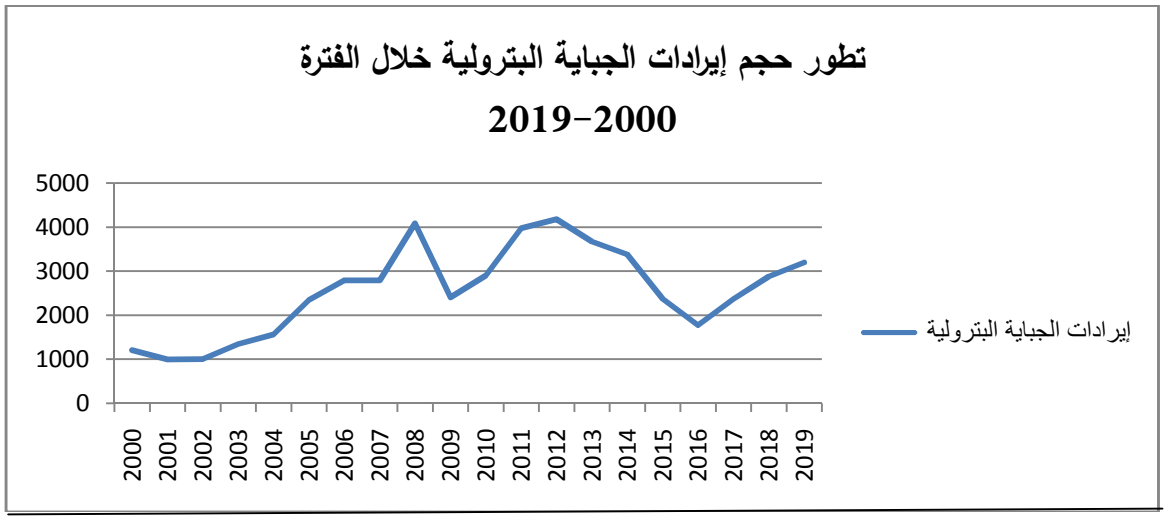

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم10.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر2000 -2019

لعبت الإيرادات العامة (جبائية وغير جبائية) والنفقات العامة (تسيير وتجهيز) دورا هاما في الكشف عن الحالة الاقتصادية والسياسة للدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة. ونظرا للتطورات التي شهدتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر، باعتبار هذه الأخيرة يصعب التحكم في حجمها من جهة، ومن جهة أخرى ارتباط الإيرادات العامة للجزائر بإيرادات الجباية البترولية من جهة أخرى فإنها أدت إلى عجز في الموازنة العامة، وهو ما يتجلى في المعطيات الإحصائية التي يتضمنها الجدول التالي:

الجدول رقم11: تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة2000 -2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	الرصيد
2000	1178,1	1578,1	400
2001	1321	1505,5	184,5
2002	1550,6	1603,2	52,6
2003	1766,2	1966,6	200,4
2004	1831,8	2226,2	394,4
2005	2052	3082,6	1030,6
2006	2453	3639,8	1186,8
2007	3108,5	3687,8	579,3
2008	4191	5190,5	999,5
2009	4214,4	3672,9	541,5 -
2010	4466,9	4392,9	74 -
2011	5853,6	5790,1	63,5 -
2012	7058,1	6339,3	718,8 -
2013	6024,1	5957,5	66,6 -
2014	6980,2	5719	1261,2 -
2015	7656,3	5103,1	2553,2 -
2016	7297,49	5042,2	2255,29 -
2017	7282,63	6182,8	1099,83 -
2018	8627,78	6751,4	1876,38 -
2019	8557,2	6507,9	2049,3 -

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 09والجدول رقم 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أول ظهور لعجز الميزانية خلال فترة الدراسة كان سنة2009، حيث سجلت الميزانية العامة للدولة فائض على مر السنوات الأولى ابتداء من سنة 2000إلى غاية سنة 2008. وكانت قيمها متدبدبة بين الارتفاع والانخفاض وهذا ما يدل على تغطية إيرادات الدولة لنفقات الدولة، ويرجع هذا الفائض في الميزانية للوضع المستقر الذي عاشته الجزائر خلال الفترة المذكورة بسب انتعاش أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على ارتفاع الموارد المالية للجزائر.

ولكن سرعان ما اختل الوضع وتراجعت أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجعت إيرادات الدولة لتسجل عجزا سنة 2009 هدا ما يعكس تأثر الجزائر بالأزمة العالمية، لتبقى الميزانية تسجل حالة عجز على

مر السنوات الموالية الى غاية سنة2019، ولكن بوتيرة منخفضة وهذا راجع إلى عدم قدرة الإيرادات العامة رغم الزيادة التي سجلتها على تغطية النفقات العامة وهذا ما يدل أيضا على عدم استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد ودخوله في نوع من الركود بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية التي تعكس تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

ومن هذا نلاحظ عدم قدرة الجزائر على علاج العجز في الآونة الأخيرة وذلك نظرا لهشاشة إيراداتها وانحصارها في الإيرادات النفطية بامتياز، ولولا الفوائض المسجلة في السنوات الأولى المدرجة في صندوق ضبط الإيرادات حيث كان اللجوء له الحل الأول في هكذا وضع. ستؤدي هذه المستويات من الإيرادات والنفقات إلى عجز في الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل 10. 4 % في سنة 2019وبالنظر إلى مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، فإن تمويل عجز الخزينة بين سنتي2018و2019سيعترضه نوع من الضغط، على الرغم من اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات خلال كامل الفترة وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط بعد ذلك، إلا أننا نلاحظ استمرار حالة عجز الموازنة العامة ابتداء من سنة 2003إلى غاية سنة 2019 حيث يعود هذا العجز إلى التوسع الكبير في النفقات العامة.

والشكل الموالي يوضح لنا تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم10: تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة2000 -2019

الوحدة: مليار دج

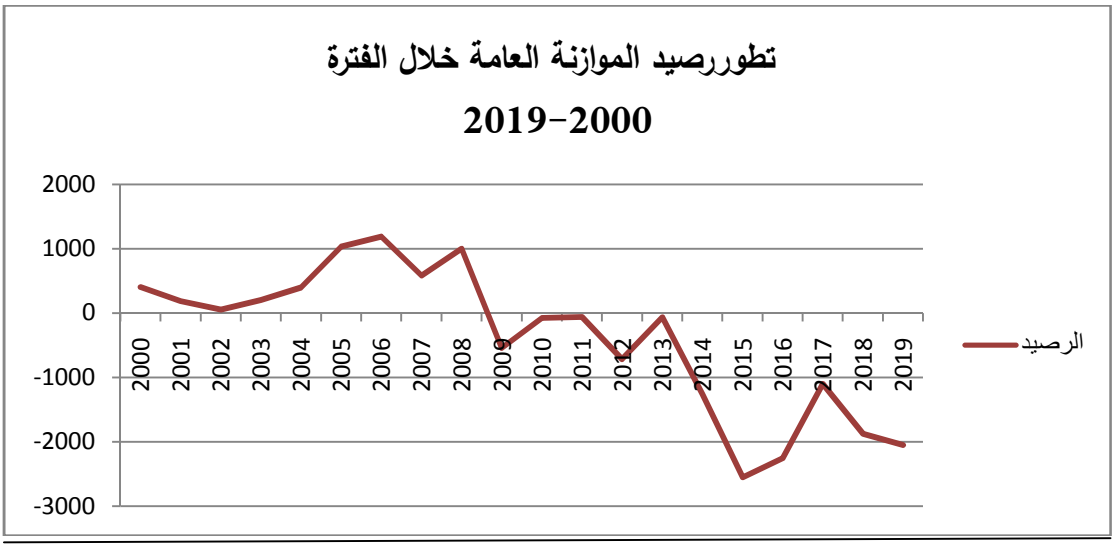

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 11.

المبحث الثاني: تطور العرض النقدي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور بنية المجاميع النقدية في الجزائر2000 -2019:

تعبر الكتلة النقدية عن السيولة في سوق النقدية فهي مهمة جدا تقاس على أساسها وضعية الاقتصاد ادا كان في حالة جيدة أم لا. وفي الجزائر كان لتطور الكتلة النقدية اثر واضح على الاقتصاد، ويتكون العرض النقدي من المتاحات النقدية M1 التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب، والكتلة النقدية M2 التي هي

عبارة عنM1 مضافا إليها أشباه النقود أما فيما يخص تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000 –2019) فسنوضحه من خلال الجدول رقم 12والشكل رقم 11المواليين:

الجدول رقم12: تطور الكتلة النقدية في الجزائرخلال الفترة 2000 –2019

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النقدM1	أشباه النقود	الكتلة النقديةM2	التداول النقدي خارج البنك المركزي	معدل نمو M2 %
2000	1048,5	974,3	2022,8	484,5	13
2001	1238,5	1235	2473,5	577,2	22, 3
2002	1416,3	1485,2	2901,53	664,7	17, 3
2003	1631	1723,9	3354,41	781,4	15,6
2004	2165,6	1478,7	3738	874,3	10,5
2005	2437,5	1632,9	4160,90	921	11,7
2006	3177,8	1649,8	4857,87	1081,4	18,6
2007	4233,6	1761	5994,60	1284,4	24,2
2008	4964,9	1991	6955,9	1540	16
2009	4944,2	2228,9	7173,1	1829,4	3,1
2010	5756,4	2524,3	8162,8	2098,6	15,4
2011	7171,7	2787,5	9929,2	2571,5	19,9
2012	7681,5	3333,6	11015,1	2952,3	10,9
2013	8249,8	3691,7	11941,5	3204	8,4
2014	9580,2	4083,7	13686,7	3658,9	12,06
2015	9261,1	4443,3	13704,5	4108,1	0,13
2016	9407	4409,3	13816,3	4497,2	0,81
2017	10266,1	4708,5	14974,6	4716,9	8, 38
2018	11404,1	5232,6	16636,7	4926,8	11,09
2019	10979,2	5531,4	16510,7	5437,6	0,75 –

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الإحصائيات النقدية والمالية.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المجاميع النقدية في الجزائر شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت المتاحات النقديةM1 1048,5مليار دينار سنة 2000 ليواصل ارتفاعه الى 10979,2مليارد ج سنة 2019 ، أما بالنسبة للكتلة النقدية M2 يبرز لنا بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية خلال هذه الفترة بانتقالها من2473,5 مليار دينار سنة2001لتصل إلى16510,7 مليار دج سنة2019، ومن خلال الجدول نميز أربع فترات :

الفترة(2000 –2004): خلال هذه الفترة نلاحظ نموا مستمرا للعرض النقدي M1يعود إلى نمو النقود القانونية (العملة في التداول) ، كما ان الودائع الجارية عرفت نموا ملحوظا مما يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب أهمها: [1]

- زيادة أسعار الفائدة موجبة؛
- العادات والمعتقدات الدينية؛
- زيادة ودائع المؤسسات العامة خاصة النفطية منها؛
- عدم تطور المنتجات المصرفية.

كما يبين تطور الوضعية النقدية بأن المتاحات النقدية M1 قد سجلت أعلى نسبة نمو خلال هذه الفترة سنة 2004 و ارتفاع الكتلة النقدية M2 أي نمو الكتلة النقدية، والتي تعتبر كأعلى نسبة نمو للكتلة النقديةM2خلال الألفية الجديدة يرجع تفسيره إلى سببين أساسيين وهما: [2]

- الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والتي مثلت المقابل الأساسي لخلق النقود من النظام البنكي؛
- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة في أفريل 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أمريكي أي 520 مليار دينار جزائري لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004[3].

الفترة2005 –2009: حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقدية M2 وذلك نتيجة لارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب مما يدل على توفر سيولة كبيرة لدى البنوك.

وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى: [4]

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006، لم تعد إلى المسالك البنكية؛

---

[1]–كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990–2010)**، مذكرة ماجستير في لاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران– الجزائر، 2014–2015، ص 110.

[2]–بابا عبد القادر، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونيةوالاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25–26 أفريل2006، ص. 3

[3]– ابت يحي سمير، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة(2000–2013)** ، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، مجلد1، العدد2، 2015، ص04.

[4]–آبت يحي سمير، مرجع سابق، ص04.

- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 1 ,6 % و 3,1 % مع إبراز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية؛
- تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية؛
- انطلاق برنامج دعم النمو في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي واستمرار الانفتاح المالي مشكلا خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري، وذلك من حيث القيمة المرتفعة له التي بلغت 4203 مليار دينار وقد هدف بالأساس إلى تعزيز النتائج المحققة في البرنامج السابق.

وفي سنة 2009 سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما أنجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف.

الفترة2010 –2014: خلال هذه الفترة عادت مستويات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد وبمعدلات نمو متقاربة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي وذلك نتيجة الارتفاع الكبير لحجم الودائع تحت الطلب[1].

أما بالنسبة للكتلة النقدية M2 فقد عرفت ارتفاعا متواصلا ترافق استرجاع دور الموجودات الخارجية في عملية الإنشاء النقدي واستمر هذا الارتفاع للكتلة النقدية في سنة 2011 نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات، بينما تراجع معدل نمو الكتلة النقدية سنة 2012 و 2013 وقد أرجع محافظ بنك الجزائر ذلك إلى التأثر بالأزمة الأوروبية، وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي للإنشاء النقدي وفي سنة 2014 ارتفعت الكتلة النقديةM2 ارتفاعا طفيفا في قيمتها.

الفترة2015 –2019: خلال هذه الفترة عرفت ارتفاعا متواصلا في الكتلة النقديةM2 خلال سنة 2015و2016، أما فيما يخص المجمع النقديM1 فقد عرف تطورا متباينا بالقدر الذي كان عليه في سنة 2015، أي ارتفاع طفيف في معدل النمو ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 واستمر إلى غاية 2016 متسببا في حدوث عجوزات كبيرة في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات؛
- التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي الناجم عن هذه العجوزات؛
- النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 في سنة 2015بنسبة 0,81%كما كان عليه الحال في2016بنسبة 0,13%.

بينما في سنة 2019 نلاحظ أن الكتلة النقدية انخفضت، وانخفض النقد وارتفعت أشباه النقود وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى نمو الكتلة النقديةM2بمعدل 0,75 –%.

[1] – محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة2012**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس2013 ، ص22.

نظريا وفي الجزائر يعتبر المجمع النقدي M2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية النقدية، وهذا نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم، والحفاظ من جهة أخرى على استقرار في المستوى العام للأسعار.

والشكل التالي يوضح لنا تطور الكتلة النقدية M2 خلال الفترة المدروسة:

الشكل رقم11: تطور الكتلة النقدية M2خلال الفترة 2000 -2019

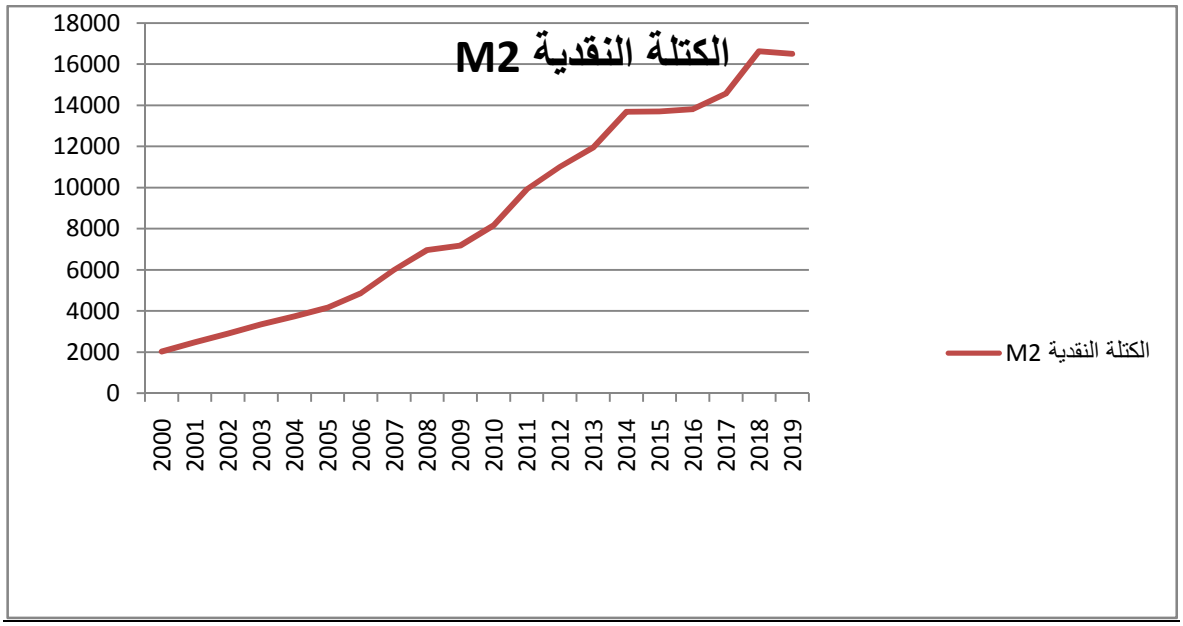

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم12.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر2000 -2019:

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة، وتطورها في الجزائر يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم13: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائرللفترة 2000 -2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	نسبة الأصول الخارجية * [1] %	القروض المقدمة للدولة CCB	نسبة القروض المقدمة[2] ** للدولة %	القروض المقدمة للاقتصاد	نسبة القروض المقدمة [3] *** للاقتصاد %
2000	775,9	38,36	677,5	33,5	993,7	49,13
2001	1310,7	53	569,7	23,03	1078,4	43,59
2002	1755,7	60,5	578,6	19,94	1266,8	43,66
2003	2342,7	71	423,4	12,83	1380,2	41,83
2004	3119,2	86	20,6 -	0,56 -	1535,0	42,11
2005	4179,7	102,68	933,2 -	22,92 -	1779,8	43,72
2006	5515,0	114,23	1304,1 -	27,01 -	1905,4	39,46
2007	7415,5	123,70	2193,1 -	36,58 -	2205,2	36,78
2008	10247,0	147,31	3627,3 -	52,14 -	2615,5	37,60
2009	10886,0	151,76	3488,9 -	48,63 -	3086,5	43,02
2010	11997,0	146,97	3510,9 -	43,01 -	3268,1	40,03
2011	13922,4	140,21	3406,6 -	34,30 -	3726,5	37,53
2012	14940,4	135,63	3289,8 -	29,86 -	4297,5	39,01
2013	15225,2	127,49	3235,4 -	27,09 -	5156,3	43,17
2014	15734,5	114,96	1992,4 -	14,55 -	6504,6	47,52
2015	15375,4	112,19	567,5	4,14	7277,2	53,10
2016	12596,0	91,16	2682,2	19,39	7909,9	57,25
2017	11227,4	77,03	4691,9	32,19	8880,0	60,93
2018	9485,6	57,01	6325,7	38,02	9976,3	59,96
2019	7598,7	46,02	7023, 9	42,54	10857,8	65,76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

[1] * =(نسبةالمقابلات لكل سنة / 2 Mالكل سنة) × 100

[2] ** =(نسبةالمقابلات لكل سنة / 2 Mالكل سنة) × 100

[3] *** =(نسبةالمقابلات لكل سنة / 2 Mالكل سنة) × 100

أولا: صافي الأصول الخارجية: من خلال الجدول نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال هده الفترة قد شهدت ارتفاعا مطردا بالنظر إلى تطور نسبة الأصول الخارجية من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر فإننا نلاحظ تزايدها بشكل مضطرد منذ سنة 2000 وإلى غاية سنة 2015، حيث شكلت المصدر الرئيسي لخلق النقود في الجزائر خلال هذه الفترة نظرا لزيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية[1]، ولكن اتجهت هذه النسبة للتناقص منذ سنة 2016 وإلى غاية 2019.

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد

من خلال الجدول رقم13 نلاحظ أن القروض المقدمة للاقتصاد قد شهدت ارتفاعا معتبرا من سنة لأخرى، أدت السيولة الفائضة لدى البنوك مند سنة 2002 إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد واستمر حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2019، حيث يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه الفترة، وتعويض تراجع أسعار النفط منذ سنة 2015، أما عن مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية، واصلت القروض المقدمة للاقتصاد بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة تزايدها خلال الفترة، وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي، حيث أدت هذه التطورات إلى ارتفاع طفيف في حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص ضمن إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، وشكلت أهم مصدر لخلق النقود في الجزائر منذ سنة 2015 وإلى غاية سنة 2019.

ثالثا: القروض المقدمة للدولة

من خلال الجدول رقم 13نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة سجلت تدبدبا خلال الفترة 2000-2003، ففي سنة 2002 انخفضت ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة وخاصة الإيرادات النفطية وكذا ارتفاع الإيرادات النقدية لصندوق ضبط الموارد، ولكن ابتداء من سنة2004 شهدت القروض المقدمة للدولة أول قيمة سالبة بمقدار20,6 مليار دينار جزائري، وهذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها. أي أصبحت القروض المقدمة للدولة أقل من حجم الودائع الموجودة لدى الحكومة في البنك المركزي. والملاحظ أن حجم هده القروض انخفض في الفترة 2005 -2014محققة قيم سالبة وبمعدلات نمو سالبة وتغطية سالبة ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية و استقرار التراكم فضلا عن التراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في نسبة الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004ولغاية سنة 2014 تحت تأثير العجوزات القوية في الميزانية منذ 2014 وخاصة في2015 الممولة من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد(FRR)، ولأول مرة مند سنة 2004 لم تعد الدولة دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567,5 مليار

[1] رايس فضيل وعلي لزعر، **الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد24، مارس2012، ص. 441

دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد و ارتفاع استحقاقات المصارف على الدولة، وتزايدت القروض للدولة بشكل متزايد حتى سنة 2019، وشكلت الدولة مصدرا لخلق النقود خلال هذه الفترة. وعرفت قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة ارتفاعا تحت تأثير:

- تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد).
- الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، ارتبط أساسا بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المؤسسات العمومية والقرض الوطني للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين تطور رصيد الميزانية والعرض النقدي في الجزائر

يتعرض هذا المبحث إلى دراسة وتحديد العلاقة التي تربط بين الميزانية العامة والكتلة النقدية، أي مدى تأثير رصيد الميزانية العامة على العرض النقدي M2، ومحاولة إسقاط الأطر النظرية الاقتصادية لهذه العلاقة فيما يخص حالة الجزائر، وهدا خلال الفترة.2000 -2019

المطلب الأول: مقارنة بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور العرض النقدي في الجزائر للفترة 2000-2019

عرفت الموازنة العامة فائض كبيرا ومتواصلا خلال الفترة الممتدة من(2000 -2008)، لتسجل عجز موازني خلال السنوات الموالية. فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما ساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العامة وقد كانت مشكلة العجز الموازني من أهم المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، وفي هذا المطلب سنحاول تحليل اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر وذلك من خلال تحليلنا للجدول التالي:

جدول رقم14 : تطور رصيد الميزانية العامة والعرض النقدي M2 في الجزائر

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	رصيد الميزانية العامة	الكتلة النقدية M2
2000	400	2022,8
2001	184,5	2473,5
2002	52,6	2901,53
2003	200,4	3354,41
2004	394,4	3738
2005	1030,6	4160,90
2006	1186,8	4857,87
2007	579,3	5994,60
2008	999,5	6955,9
2009	541,5 -	7173,1
2010	74 -	8162,8
2011	63,5 -	9929,2
2012	718,8 -	11015,1
2013	66,6 -	11941,5
2014	1261,2 -	13686,7
2015	2553,2 -	13704,5
2016	2255,29 -	13816,3
2017	1099,83 -	14573,8
2018	1876,38 -	16636,7
2019	2049,3 -	16510,7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدولين رقم 11، 12.

الشكل رقم12 : تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2000 _2019

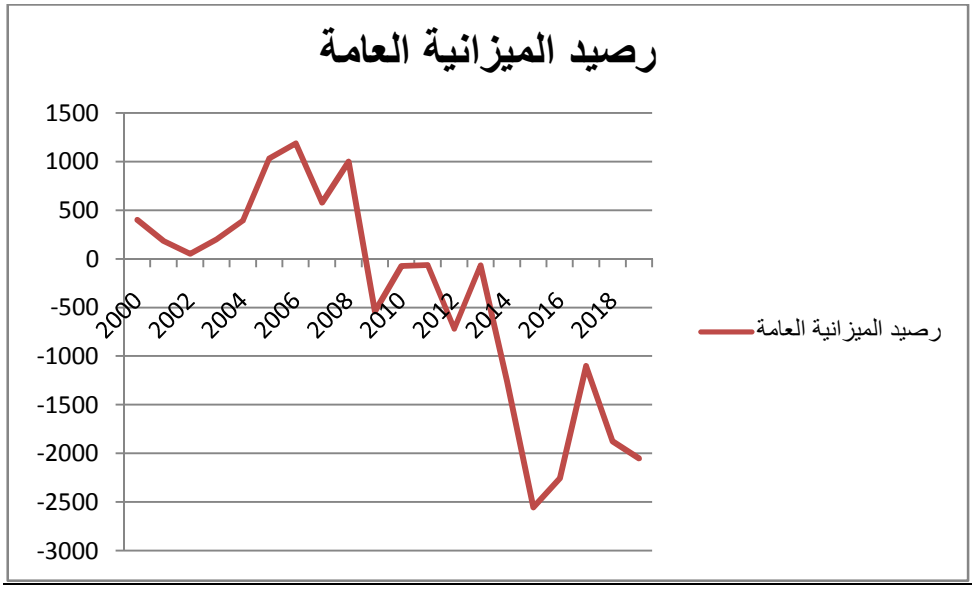

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم.14

الشكل رقم13 : تطور الكتلة النقدية خلال الفترة : 2000 _2019

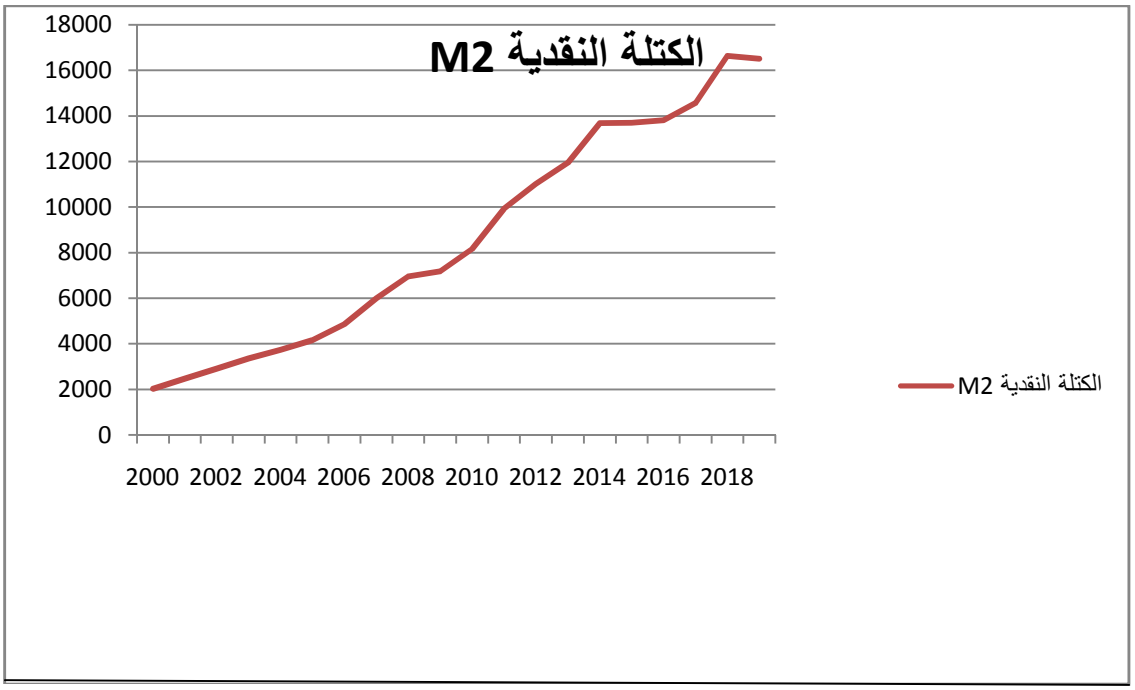

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم14.

من خلال الجدول رقم 14، والشكلين رقم 12و13 الذين يوضحان تطور رصيد الميزانية العامة وتطور العرض النقدي للفترة (2000 –2019) نلاحظ انه خلال الفترة 2000– 2019 سجلت الكتلة النقدية ارتفاعا متواصلا ماعدا معدل نمو سالب صغير سنة 2019، بينما في جانب رصيد الميزانية العامة للدولة فقد سجلت الفترة 2000– 2008 فائضا في الميزانية العامة للدولة رغم اختلاف قيمته من سنة لأخرى، ولكن منذ سنة 2009 ظهر العجز من جديد في الميزانية العامة للدولة وتفاقم من سنة لأخرى حتى نهاية الفترة المدروسة.

فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعاره، مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات. منذ سنة 2009 كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، غير أن تضوب موارده جعل الدولة تلجأ إلى طلب تمويلات من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي منذ 2017، واستمر العجز في باقي السنوات المدروسة وتم توقيف آلية التمويل التقليدي منذ سنة 2019، وستفاقم أزمة كوفيد 19من العجز الموازني لسنة 2019 وباقي السنوات القادمة نظرا للانفاق العام الهائل الذي تصاحب هذا الوباء خاصة على وسائل الحماية والنظافة والأدوية.

في الأخير يمكن القول أن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام وقد تمثلت الاختلالات أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة والمحدودة المصادر، يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام. وبشكل عام يمكن القول أن عجز الموازنة العامة في الجزائر يصاحبه ارتفاع في العرض النقدي، مما يشير إلى علاقة عكسية بينهما. ويمكن تفسير هذا الوضع بالأسباب التالية:

- الارتفاع غير متوقع في النفقات العامة؛
- ارتفاع الإيرادات العامة بوتيرة متناقصة جدا مقارنة بالارتفاع الكبير الذي سجلته في السنوات السابقة؛
- انتهاج سياسة مالية إنفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو؛
- الأزمة المالية العالمية حيث شهد العالم ركودا اقتصاديا من معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها؛
- اعتماد الإيرادات العامة للجزائر على مداخيل المحروقات وظهور نفقات غير متوقعة وكذلك إعادة تقييم بعض المشاريع السابقة مما استوجب زيادة اعتمادات إضافية لها؛
- تراجع أسعار البترول بالإضافة إلى البرامج المطبقة خلال هذه الفترة كبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.
- غياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءتها.

المطلب الثاني: مقارنة بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور القروض المقدمة للدولة في الجزائر للفترة 2019- 2000

في هذا المطلب سنحاول تحليل اثر الميزانية العامة في الجزائر على القروض المقدمة للدولة.

الجدول رقم15 : تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر والقروض المقدمة للدولة خلال الفترة 2000 -2019

السنوات	رصيد الميزانية العامة مليار دينار جزائري	القروض المقدمة للدولة مليار دينار جزائري
2000	400	677,5
2001	184,5	569,7
2002	52,6	578,6
2003	200,4	423,4
2004	394,4	20,6 -
2005	1030,6	933,2 -
2006	1186,8	1304,1 -
2007	579,3	2193,1 -
2008	999,5	3627,3 -
2009	541,5 -	3488,9 -
2010	74 -	3510,9 -
2011	63,5 -	3406,6 -
2012	718,8 -	3289,8 -
2013	66,6 -	3235,4 -
2014	1261,2 -	1992,4 -
2015	2553,2 -	567,5
2016	2255,29 -	2682,2
2017	1099,83 -	4691,9
2018	1876,38 -	6325,7
2019	2049. 3 -	7023,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على : تقارير بنك الجزائر للفترة.2000 -2019

الشكل رقم14 : يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر للفترة2000 -2019

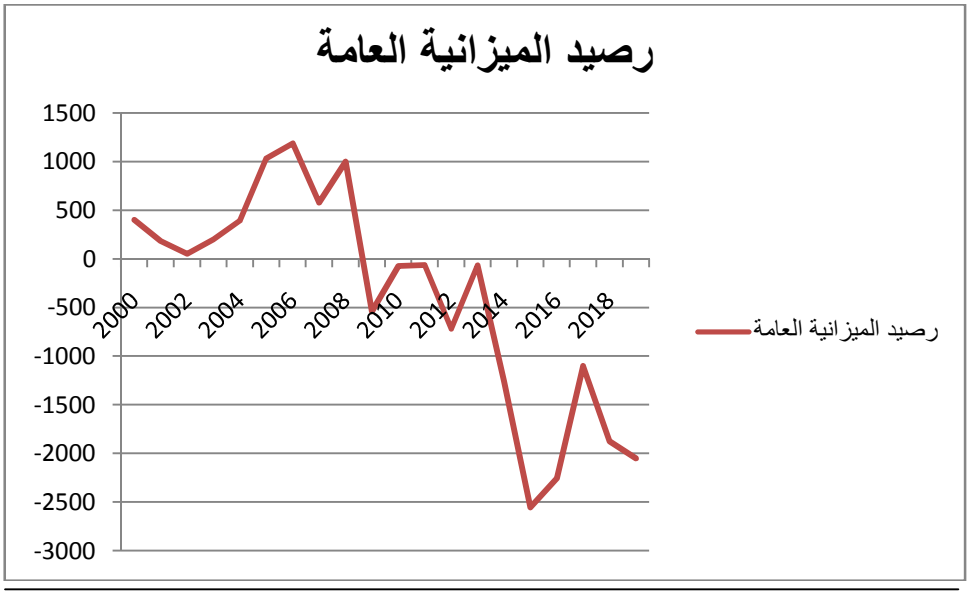

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم15.

الشكل رقم15 : يوضح تطور القروض المقدمة للدولة للفترة2000 -2019

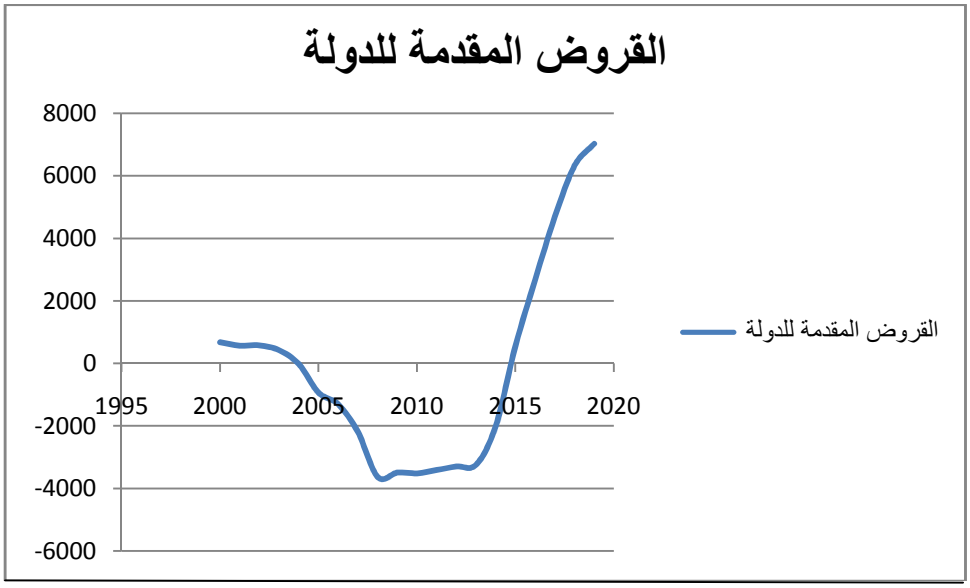

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم15.

من خلال الجدول رقم15 والشكلين رقم 14و15نلاحظ: انه خلال الفترة (2000 -2008)تم تسجيل فائض في الميزانية العامة وكان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بينما القروض المقدمة للدولة سجلت تذبذبا خلال الفترة 2001 _2003 ، لتسجل أول قيمة سالبة ابتداء من سنة 2004إلى غاية سنة 2014، ويعود هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة إلى انخفاض تدريجي لمديونية الخزينة العمومية و استقرار التراكم فضلا عن التراكم المالي من طرفها مع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات، وعليه تظهر نسب مساهمتها أيضا

سالبة مما يعني أن هذا المقابل لا يساهم في نسبة الإصدار النقدي ابتداء من سنة 2004 ولغاية سنة. 2014 أما فيما يخص الفترة(2009 –2019) فقد شهدت عجزا في الميزانية العامة بينما القروض المقدمة للدولة سجلت قيم موجبة ابتداء من سنة 2015 إلى غاية 2019 ، حيث عرفت القروض المقدمة للدولة ارتفاعا قدره 2683,2 مليار دينار، تحت اثر:

– تقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر (صندوق ضبط الموارد).

– الارتفاع القوي لمستحقات المصارف التجارية على الدولة، ارتبط أساسا بعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للمستحقات غير الناجعة للمصارف لزبائنها من المؤسسات العمومية و القرض الوطني للنمو الاقتصادي.

الفائض في الميزانية العامة للدولة في الجزائر وحتى سنة 2014 قد ساهم في هدم النقود أي إماتة النقود لأن القروض للدولة تظهر بقيم سالبة ومنه لم تكن الدولة مصدرا لخلق النقود خلال هذه الفترة. العجز في الميزانية العامة للدولة ابتداء من سنة 2015 قد أدى إلى ظهور القروض للدولة موجبة وبقيم متزايدة وهو ما يعني أن الدولة قد ساهمت في عملية خلق النقود، أي أصبحت مصدرا لخلق النقود. بمعنى إجمالي العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة تأثيره على العرض النقدي يكون بحسب وضعية خزينة الدولة وهل لديها ودائع لدى البنك المركزي أم لا، والدليل على ذلك أنه في السنوات التي كان فيه صندوق ضبط الموارد ممتلئا فالعجز تم تغطيته منه ولم تخلق نقود جديدة للاقتصاد، ولكن لما نفذ تغير الأمر.

المطلب الثالث : علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، لذلك فإن التنسيق بينهما ضرورة ماسة، دلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معا، وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، ويشدد على هده الضرورة التداخل الموجودات بين هدين النوعين من العمليات. فللعمليات المالية الحكومية مدلولات نقدية مباشرة من دلك تمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكداك عمليات الحكومة في ادونات الخزينة وغيرها من السندات الحكومية وهي عمليات ذات اثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات. كما أن قدرة البنك المركزي على التأثير في عرض النقد قد تعتمد بصورة أساسية على العمليات الحكومية الجارية، فقد تطلب الحكومة إلى البنك المركزي أن يعمل على استقرار سوق السندات عن طريق عملياته في السوق المفتوحة، ودلك عند قيام الحكومة باستبدال دينها القصير الأجل بدين طويل الأجل. ومن ناحية أخرى، فان التنسيق بين التدابير المالية والنقدية هو أمر ضروري ودلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما :

1– تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداها، وفي حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي والمصرفي. فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات اثر فعال كوسيلة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة؛

2- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموما، في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة نسبيا، ويمكن تغييرها في وقت قصير جدا ، مثلا عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة أو الخصم ؛

3- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها قد تكون اقل قدرة على إيقاف التضخم.أما العمليات النقدية فإنها قد تكون ذات اثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية، ودلك بحدها من قدرة الجمهور على الحصول على الائتمان الصيرفي؛

ولهده الأسباب مجتمعة، ولاختلاف طبيعة كل من الإجراءات المالية والنقدية ، فان التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح أمرا ضروريا جدا لا يمكن للسلطات أن تتغاضى عنه، لان التغاضي عن دلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ماتنشده من اهداف[1].

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والاسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشروالتوزيع، 2004، ص ص 382-383.

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا للميزانية العامة في الجزائر وتحليل تطورها خلال الفترة الممتدة بين2000 -2019 اتضح لنا أنها كانت تعاني من فترات متذبذبة بين الفائض والعجز ويمكن إرجاع ذلك لاعتماد الحكومة الجزائرية على الإيرادات النفطية التي تحتل الصدارة في الإيرادات الكلية في تمويل الإنفاق الحكومي والذي شهد هو الآخر نموا متزايد خلال فترة الدراسة نظرا للتوسع في النشاط الاقتصادي، إذ عندما ترتفع أسعار النفط يكون هناك ارتفاع حاد في الإنفاق الحكومي وعندما تتراجع الأسعار يحدث العكس، وكل هذه التغيرات جعلت من ميزانية الدولة أكثر عرضة لعدم الاستقرار، ما جعل إعادة النظر في السياسة المتبعة ضرورة حتمية من أجل تعزيز مسار النمو على المدى الطويل ومراجعة النفقات الحكومية وإعادة ترشيدها بما يتناسب مع الوضع الحالي للبلاد، كما يقتصر أيضا على أهمية البحث على مصادر جديدة خارج المحروقات وتطوير الجابية العادية كحل للتقليل من هده التبعية.

وكذلك قمنا بدراسة وتحليل تطور العرض النقدي في الجزائر من خلال تطور بنية المجاميع النقدية وتطور مقابلات الكتلة النقدية، تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية و النقود الكتابية و أشباه النقود حيث ان الكتلة النقدية شهدت ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة ابتداءا من سنة 2000الى غاية سنة 2019، اما عن مقابلاتها فتتكون من الأصول الخارجية والقروض الخارجية، إلا أن المقابل الأول يمثل المصدر الرئيسي لإصدار النقود و هذا لارتباطها بأسعار المحروقات، في حين لم تساهم الخزينة العمومية في إصدار النقود منذ سنة 2004، وإلى جانب هذا سجلت القروض للاقتصاد ارتفاعا مستمرا خاصة منذ سنة 2005، كمقابل ثاني للكتلة النقدية. كما بينا في المبحث الثالث مقارنة بين تطور رصيد الميزانية العامة وتطور العرض النقدي ومقارنة بين رصيد الميزانية العامة وتطور القروض المقدمة للدولة وتحديد نوع العلاقة الموجودة بينهم.

الخاتمة العامة

لقد تناولنا في هدا البحث احد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد، وهو اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر، إذ تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول توضيح أهمية وتأثير الميزانية العامة على العرض النقدي. ومن اجل الوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا تحليل تطور الميزانية العامة للدولة وكدا تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر، ودراسة اثر الميزانية العامة على المعروض النقدي من جهة أخرى للفترة (2000 –2019) بالاعتماد على الأدوات التحليلية.

من اجل دلك قسمنا دراستنا إلى جزأين الأول يتعلق بالجانب النظري الذي حاولنا من خلاله التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة من الميزانية العامة والمعروض النقدي والثاني يتعلق بالجانب التطبيقي. فتطرقنا في الجانب الأول إلى أن الميزانية العامة لأي دولة ليست سوى خطة مالية يقوم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة لحجم ونوع النفقات والإيرادات العامة للدولة لفترة قادمة، فمع تعاظم دور الدولة في الاقتصاد والتطورات التي شهدها العالم اليوم أضحت الميزانية العامة للدولة تمثل الخطة المالية الرئيسية لتجسيد الواقع الفعلي لأي حكومة من خلال تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وحتى الاجتماعية، لهدا نجد اغلب دول العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة تسعى لتحقيق التوازن المالي من خلال تخطيط جيد لبناء ميزانيتها العامة بانتهاج سياسة محكمة تتجنب من خلالها الحكومات الوقوع في فخ العجز الميزاني ودلك بالسيطرة على مختلف نفقاتها وتوجيهاتها توجيها صحيحا وسليما مع تنمية وتنويع إيراداتها بالشكل الذي يتناسب وحجم الإنفاق العام,

ثم انتقلنا للتحدث عن المعروض النقدي واهم ما يتخلله من عناصر التي تكونه والتي تختلف بعددها وأنواعها، وعرفنا أن للمعروض النقدي مقابلات يجب مراعاتها خلال القيام بعملية عرض النقود، وللاستفادة من المعروض النقدي ولتحقيق الاستقرار النقدي يجب المحافظة على ملائمة إصداره بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى لا نقع في مشاكل، وكذلك تعرفنا على السياسة النقدية كمحدد لعرض النقود ووجدنا بأنها أداة هامة تستخدمها السلطة النقدية لتسيير عرض النقود والتحكم في الكمية المعروضة في الاقتصاد، ودور البنوك التجارية والمودعين في التأثير على الكتلة النقدية من خلال الودائع والقروض وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فحاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (2000 –2019). ودلك من خلال تحليل تطور الميزانية العامة ومكوناتها وتحليل تطور المعروض النقدي ومكوناته والعناصر المقابلة له، ثم تحليل اثر رصيد الميزانية العامة على العرض النقدي وعلى القروض المقدمة للدولة، وبشكل إجمالي وجدنا ان العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة تأثيره على العرض النقدي يكون بحسب وضعية خزينة الدولة وهل لديها ودائع لدى البنك المركزي أم لا، والدليل على ذلك أنه في السنوات التي كان فيه صندوق ضبط الموارد ممتلئا فالعجز تم تغطيته منه ولم تخلق نقود جديدة للاقتصاد، ولكن لما نفذ تغير الأمر، وهدا راجع للوضع الاقتصادي والظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا هده توصلنا لمجموعة من النتائج هي:

1) نتائج الجانب النظري:

- تعتبر الميزانية العامة للدولة محورا هاما في علم المالية، فهي عبارة عن بيان حكومي شامل ومفصل عن الحالة الاقتصادية والمالية للدولة.
- تتجلى أهمية الميزانية العامة من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة تساعد في أداء وتوجيه الاقتصاد القومي حيث تؤثر وتتأثر بمختلف القطاعات الاقتصادية.
- تمثل الضرائب العنصر الأساسي لأي تشريع مالي لجهاز الحكومة، فهي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة الحديثة، إضافة إلى دورها في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية عديدة تختلف أثارها باختلاف النظام الاقتصادي السائد.
- تحتاج النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة.
- يعتبر العجز الموازني من اكبر المشكلات التي تأرق أغلب دول العالم.
- تمر الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تكون في مجملها دورة الميزانية وتجتمع في أربعة مراحل هي مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة وتسليم الحسابات.
- يتمثل عرض النقود في مجموع الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس هده الكتلة من خلال مجمع المتاحات النقدية M1 ومجمع الكتلة النقدية M2 ومجمع سيولة الاقتصاد.M3
- يتم عرض النقود بمقابلات تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية، والقروض المقدمة للاقتصاد، والقروض المقدمة للدولة وقروض مقدمة للخزينة.
- من خلال الإطار النظري لعرض النقود وجدنا انه يتأثر بعدة مؤشرات ومتغيرات اقتصادية كلية منها الميزانية العامة.

2) النتائج التطبيقية:

- شهد الإنفاق الحكومي المكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز تغيرات خلال فترة الدراسة إذ تزايد حجم الإنفاق الاستثماري بشكل اكبر من زيادة الإنفاق الجاري خلال مرحلة ارتفاع أسعار البترول، أما في مرحلة الانخفاض ثم تخفيض الإنفاق الاستثماري بشكل اكبر من الإنفاق الجاري ودلك يرجع إلى طبيعة الإنفاق الجاري المتعلق بالأجور والرواتب والنفقات الاجتماعية التي يصعب تخفيضها.
- تميزت الفترة من 2000 إلى غاية 2008 بتزايد حجم الإيرادات الإجمالية والتابع أساسا للتحسن في أسعار المحروقات العالمية مما سمح للسلطات العمومية بالقيام بمشاريع ضخمة، وهدا مايفسر زيادة نفقات التجهيز خلال نفس الفترة.

- لأول مرة مند سنوات سجلت الميزانية العامة عجزا حقيقيا سنة 2009، ويعتبر هدا العجز تفسيرا منطقيا لبرامج الاستثمار العمومية التي شرع في تطبيقها مند سنة 2001، بالإضافة إلى التأثير الطفيف للازمة المالية العالمية. 2008
- نلاحظ استمرار حالة عجز الميزانية العامة ابتداء من سنة 2009 إلى غاية 2019 حيث يعود هدا العجز إلى التوسع الكبير في النفقات العامة.
- عرف المعروض النقدي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، هدا راجع بصفة غير مباشرة إلى ارتفاع إيرادات الصادرات الوطنية أو بصفة مباشرة إلى تطور الأصول الخارجية.
- في الجزائر يعتبر المجمع النقدي M2 الأكثر استخداما وأهمية من بين المجمعات النقدية والذي يمثل المجمع القاعدي للوضعية النقدية، نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من اجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم.
- تميز عرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة (2000 –2019) بالزيادة في معدلات عرض النقود وارتبط هدا النمو والتغير بتغير مقابلات الكتلة النقدية خاصة الأصول الخارجية، وفي السنوات الأخيرة كسنة2019 شهد الاقتصاد الجزائري تراجع وتدهور في قيمة الأصول الخارجية نتيجة تراجع أسعار البترول.
- يعتبر صافي الأصول الخارجية أهم مقابلات العرض النقدي في الجزائر دلك لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 90%على الصادرات من قطاع المحروقات.

_ يلعب قطاع النفط دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، حيث تعتمد الحكومة الجزائرية على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي مما يجعل من ميزانيتها العامة عرضة لعدم الاستقرار ويعود ذلك لكون النفط مادة غير مستقرة عالميا (وهذا مايثبت صحة الفرضية اللأولى).

- أثر رصيد الميزانية العامة بشكل عكسي (علاقة عكسية)على العرض النقدي، مما يعني زيادة العجز الموازني سيدفع نحو المزيد من إصدار النقود، فالعرض النقدي يعتبر أحد أهم مصادر تمويل للميزانية العامة، وتمويل التنمية ويكون هذا التأثير بسبب اعتماد الجزائر على سياسة مالية انفاقية توسعية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول والثاني)، وإتباع الجزائر برنامج تقشف صارم بسبب انخفاض أسعار البترول (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).
- إجمالي العجز والفائض في الميزانية العامة للدولة تأثيره على العرض النقدي يكون بحسب وضعية خزينة الدولة وهل لديها ودائع لدى البنك المركزي أم لا، والدليل على ذلك أنه في السنوات التي كان فيه صندوق ضبط الموارد ممتلئا فالعجز تم تغطيته منه ولم تخلق نقود جديدة للاقتصاد، ولكن لما نفذ تغير الأمر، مما ساهم ذلك في خلق المزيد من النقود مما يؤدي ذلك الى زيادة المعروض النقدي (وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة).

الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من هذا البحث ثم رصد بعض التوصيات كما يلي:

1) ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى من اجل تخفيف تأثير قطاع المحروقات والتغير في أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير في حجم الكتلة في الجزائر.
2) يجب على الاقتصاد الجزائري التخلص من التبعية لقطاع المحروقات، كون النفط ثروة زائلة وتنويع موارد الدولة حتى تتجنب الجزائر الصدمات الخارجية السلبية.
3) يجب مراعاة ضبط الزيادة في حجم الكتلة النقدية ضمن نسب مئوية معينة تتناسب مع الزيادة المرتقبة في حجم الناتج الوطني.
4) العمل على تقليل ربط زيادة عرض النقود بزيادة الاحتياطات الأجنبية، والحد من الإصدار النقدي وتشجيع تطوير النقود الكتابية والالكترونية واستعمالها.
5) يجب الاهتمام بقضية مصادر تمويل عجز الميزانية العامة وإعادة النظر فيها والتركيز على تلك المصادر التي تتلاءم مع خصائص الاقتصاد الجزائري.
6) توجيه جهود البحث العلمي نحو دراسة متغيرات اقتصادية أخرى ولفترات أخرى لمعرفة أثارها والاستفادة من دلك في صياغة السياسات.

أفاق الدراسة:

لقد تناول هدا البحث موضوع اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر للفترة (2000-2019) وهدا من خلال القيام بدراسة تحليلية، وقد حاولت تبيان الأثر الذي تلعبه الميزانية العامة على العرض النقدي والعلاقة فيما بينهم، ويمكن اقتراح بعض المواضيع التالية لتكون آفاق للباحثين في المستقبل ومنها مايلي:

1) اثر قطاع المحروقات على عرض النقود في الجزائر.
2) دراسة قياسية لأثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر.
3) تحليل اثر العرض النقدي على التضخم والإنفاق العام في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

اولا : المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. إبراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
2. أبو القاسم عمر الطبولي، **مبادئ الاقتصادي التحليلي الكلي**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الثانية، 1997.
3. احمد أبو الفتوح الناقة، **نظريات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1998.
4. احمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
5. أحمد شامية، خالد الخطيب، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008.
6. أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، بدون طبعة، 2006.
7. أسامة محمد القولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود والبنوك**، مصر، الإسكندرية، دار الجامعية الجديدة للنشر، 1999.
8. أعاد حمود قسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2000.
9. انس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، 1431.
10. باري سيجل، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة بتصرف عبد اللطيف منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربقبية السعودية، الطبعة العربية، 1407-1987.
11. بسام الحجار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
12. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004.
13. بلعزوز بن علي، محمدي الطيب أمحمد، **دليلك في الاقتصاد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2008.
14. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

15. جمال خريس وآخرون، **النقود والبنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1423 -2002.
16. حامد احمد العنابي، **اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992.
17. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
18. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
19. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1434 -2013.
20. حسن عواضة، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
21. حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
22. حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، **المالية العامة، – دراسة مقارنة–** ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013.
23. حسين مصطفى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، الجزائر، 1992.
24. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق، 2000، 196.
25. خالد احمد الشهداني، نبيل إبراهيم الطائي، **مدخل إلى المالية العامة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
26. خالد شحاذة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
27. خباية عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
28. رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة بالبنوك الإسلامية**، ايتراك للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2009.
29. زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية والمالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
30. زكريا الدوري، يسرى السمرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006.
31. زياد رمضان، محفوظ جودت، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
32. زين العابدين ناصر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

33. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1998.
34. زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2013.
35. زينب كريم الداودي، **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، الطبعة الأولى، دار صفاء ونيبور للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
36. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية، 2010.
37. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة، – مدخل تحليلي معاصر**– ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
38. سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
39. سعيد علي لعبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
40. سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر، بدون طبعة، 2006.
41. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
42. سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
43. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2005.
44. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010– 1431.
45. شرون عزا لدين، **اقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)**، الطبعة الأولى، منشورات ألغا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2020.
46. صالح مفتاح، **النقود والسياسة النقدية (المفهوم– الأهداف– الأدوات)**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
47. صلاح حسن، **البنوك ومخاطر الأسواق المالية العالمية**، دار الكتاب الحديث، بدون طبعة، 2011– 1432.
48. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
49. طار الحاج، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار صفار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
50. عادل احمد حشيش، **أساسيات المالية العامة– مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام**– ، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.

51. عادل احمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة-** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2001.
52. عادل محمد القطاونة، عدي حسين عفانة، **المحاسبة الضريبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
53. عاطف وليم اندراوس، **الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
54. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها- دراس مقارنة-** ، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
55. عبد الرحمن يسرى احمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
56. عبد الغفور إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة 14، 2013،
57. عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، الدار الجامعية، القاهرة، 1980.
58. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1992.
59. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005/2004.
60. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
61. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007،
62. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004.
63. علال فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
64. علي كنعان، **اقتصاديات المالي السياستين المالية والنقدية**، دار الحسين، دمشق، 1997.
65. علي كنعان، **المالية العامة والإصلاح المالي في سورية**، دار الرضا، دمشق، 2003.
66. علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012-1433.
67. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
68. عناية غازي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار السيارق، عمان، 1998.
69. فرحات فروق، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.

70. فليح حسين، **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
71. كمال غالي، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق، 1968.
72. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2001.
73. مجدي محمود شهاب، **اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.
74. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
75. محب خلة توفيق، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011.
76. محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
77. محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم، الجامعي للطباعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2015.
78. محمد احمد عبد الله، سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام**، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1995.
79. محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
80. محمد الصغير بعلي، بشرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،
81. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
82. محمد خالد المهايني، خالد شحادة الخطيب، **المالية العامة**، منشورات جامعة دمشق للنشر والتوزيع، سوريا.
83. محمد دويدار، أسامة الغولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004.
84. محمد زكي المسير، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1982.
85. محمد صالح عبد القادر، **محاضرات في النقود والبنوك والنظريات النقدية**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1417- 1997.
86. محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
87. محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
88. محمود الوادي و اخرون، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2000.

89. محمود حسن الوادي وآخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2013- 1434.
90. محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019.
91. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
92. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1992.
93. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الطبعة الأولى، قسنطينة، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003.
94. المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2000.
95. مروان عطون، **أسعار صرف العملات**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 1998.
96. مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك في الاقتصاد**، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1996.
97. مصطفى رشدي شيحة، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 1998.
98. مؤيد عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
99. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
100. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2007.
101. نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، بيروت، اتحاد المصارف العربية، 1994.
102. وسام ملاك، **اقتصاديات النقود**، شباب الجامعة، الأردن، 1998.
103. يغراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
104. يونس البطريقي، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

2) <u>المقالات والمجلات:</u>

1. ابت يحي سمير، **فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة(2000 -2013)** ، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، مجلد1، العدد2، 2015.

2. أماني الحاج محمد نصر، المهدي موسى الطاهر موسى، **فعالية السياسة النقدية في السودان في الفترة (1990- 2012)**، مجلة جامعة بحث الرضا العلمية، العدد5، 15 ديسمبر 2015.
3. رايس فضيل وعلي لزعر، **الفوائض النقدية وفرص التصنيع في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد24، مارس2012.
4. عزمي وصفي عوض، **تقديرات عرض النقد في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول.
5. وائل إبراهيم الراشد، **العجز في الموازنة العامة لدولة الكويت، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد 01، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1995.

3) الرسائل الجامعية:

1. ابتهال حامد عبد الحي جابر، **تقييم عوامل عجز الموازنة العامة في السودان**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الرباط الوطني، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2016.
2. زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقره بومرداس، الجزائر، 2014/2013.
3. سليم عمر الحداد، **دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة**بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013.
4. علاء محمد عبد المحسن الشلة، **محددات الإيرادات العامة في فلسطين، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)**، تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
5. فاطمة مفتاح، **تحديث النظام الميزاني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
6. فضيل رايس، **التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989- 2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، 2012- 2013.
7. كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، 2013- 2014.

8. كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990 -2010)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران- الجزائر، 2014- 2015.
9. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة- الجزائر، تونس-** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضرة بسكرة، 2014/2013.
10. محمد زكاري، دراسة **العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970- 2012)**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقره، بومرداس، 2014/2013.
11. مروى محمد عباس سعد، **العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992- 2014 (نموذج قياسي)**، بحث تكميلي مقدم لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيان كلية الدراسات العليا، 2015.
12. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990 -2004** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 -2006.

04) الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. بابا عبد القادر، **السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونيةوالاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشار، 25 -26 أفريل2006.
2. هزرشي طارق، لباز الأمين، مداخلة **بعنوان "دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، جامعة الجلفة، يومي 23- 24 فيفري، 2011.

05)المطبوعات البيداغوجية:

1. رقية بوحيضر، **محاضرات في الاقتصاد النقدي المعمق**، جيجل- الجزائر، 2014، 2015.
2. عمر محمود العبيدي، **محاضرات في النقود والبنوك**، مطبوعات.
3. معلم يوسف، **محاضرات في المالية العامة**، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة01، قسنطينة.
4. نبيل العربي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، محاضرات في الاقتصاد، رقم 04، 2009.

06) النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 84- 17ن المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية ن العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 08.

2) رضا محمد سعيد عبيد، **السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود للسيطرة على التضخم ومكافحة الركود الاقتصادي**، جريدة الرياض، صفحة توعية أسبوعية برعاية البنوك السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، العدد، 17418، 2 مارس 2016.

07) التقارير :

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة.2000 _2004 _2008 _2013 _2015 _2017 _2019

2. محمد لكصاسي، **التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر سنة2012**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس2013.

08) المواقع الالكترونية:

1. **تعريف توازن الميزانية**، مستخرج من الموقع التالي: WWW.CTE.UNIV.SETIF dz/coursenligne/ctebenarabe/chop1. sec2

2. مجد خضر، **مفهوم عرض النقود**، مستخرج من الموقع التالي: www. mawdoo3. com.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1) الكتب :

1. François chouvel, **finances publiques**, Caliano éditeu, paris, 2007.
2. François Deruel, **Budget et pouvoir financier**, Edition, Dalloz, paris, 2001.
3. Gianni toniolo, the central bents independence in historical perspective, new York: Walter de cruyter, 1988.
4. J. Melittz, « une tentative d'explication de l'offre de monnaie » Revue Economique, France, sep 1983.

2) المواقع الالكترونية:

1. Denise flouzat, le concept de banque central, bulletin de la banque de France n°70, sue le site de la banque de France www. banque- france. fr/fr/bulletin/main. Htm, 29/01/2011.
2. Michel Albert, le concept de banque central ،bulletin de banque de France n°70, sue le site de la banque de France www. banque- france- fr/fr/bulttetin/inain. htm.
3. www.bankof.algeria.DZ

الملاحق

الملحق رقم 01: تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986 _2018.

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات جبائية	جباية بترولية	جباية عادية	إيرادات غير جبائية	إيرادات عادية	إيرادات غير جبائية/ إيرادات عامة إجمالية	جباية بترولية/إيرادات عامة إجمالية	الجباية العادية/ إجمالي الإيرادات
1986	89,69	74,10	21,44	52,66	15,60	68,252	17,39%	23,90%	58,71%
1987	92,98	78,69	20,48	58,22	14,29	72,505	15,37%	22,02%	62,61%
1988	93,50	82,20	24,10	58,10	11,30	69,4	12,09%	25,78%	62,14%
1989	116,40	110,00	45,50	64,50	6,40	70,9	5,50%	39,09%	55,41%
1990	152,50	147,30	76,20	71,10	5,20	76,3	3,41%	49,97%	46,62%
1991	248,90	244,20	161,50	82,70	4,70	87,4	1,89%	64,89%	33,23%
1992	311,86	302,66	193,80	108,86	9,20	118,064	2,95%	62,14%	34,91%
1993	313,95	300,69	179,22	121,47	13,26	134,731	4,22%	57,09%	38,69%
1994	477,18	398,35	222,18	176,17	78,83	255,005	16,52%	46,56%	36,92%
1995	611,73	578,14	336,15	241,99	33,59	275,583	5,49%	54,95%	39,56%
1996	825,16	786,60	496,00	290,60	38,56	329,16	4,67%	60,11%	35,22%
1997	926,67	878,78	564,77	314,01	47,89	361,903	5,17%	60,95%	33,89%
1998	774,51	708,38	378,56	329,83	66,13	395,955	8,54%	48,88%	42,59%
1999	950,50	874,89	560,12	314,77	75,61	390,375	7,95%	58,93%	33,12%
2000	1124,92	1069,5	720	349,5	55,42	404,92	4,93%	64,00%	31,07%
2001	1389,74	1238,84	840,6	398,24	150,9	549,14	10,86%	60,49%	28,66%
2002	1576,68	1399,3	916,4	482,9	177,39	660,29	11,25%	58,12%	30,63%

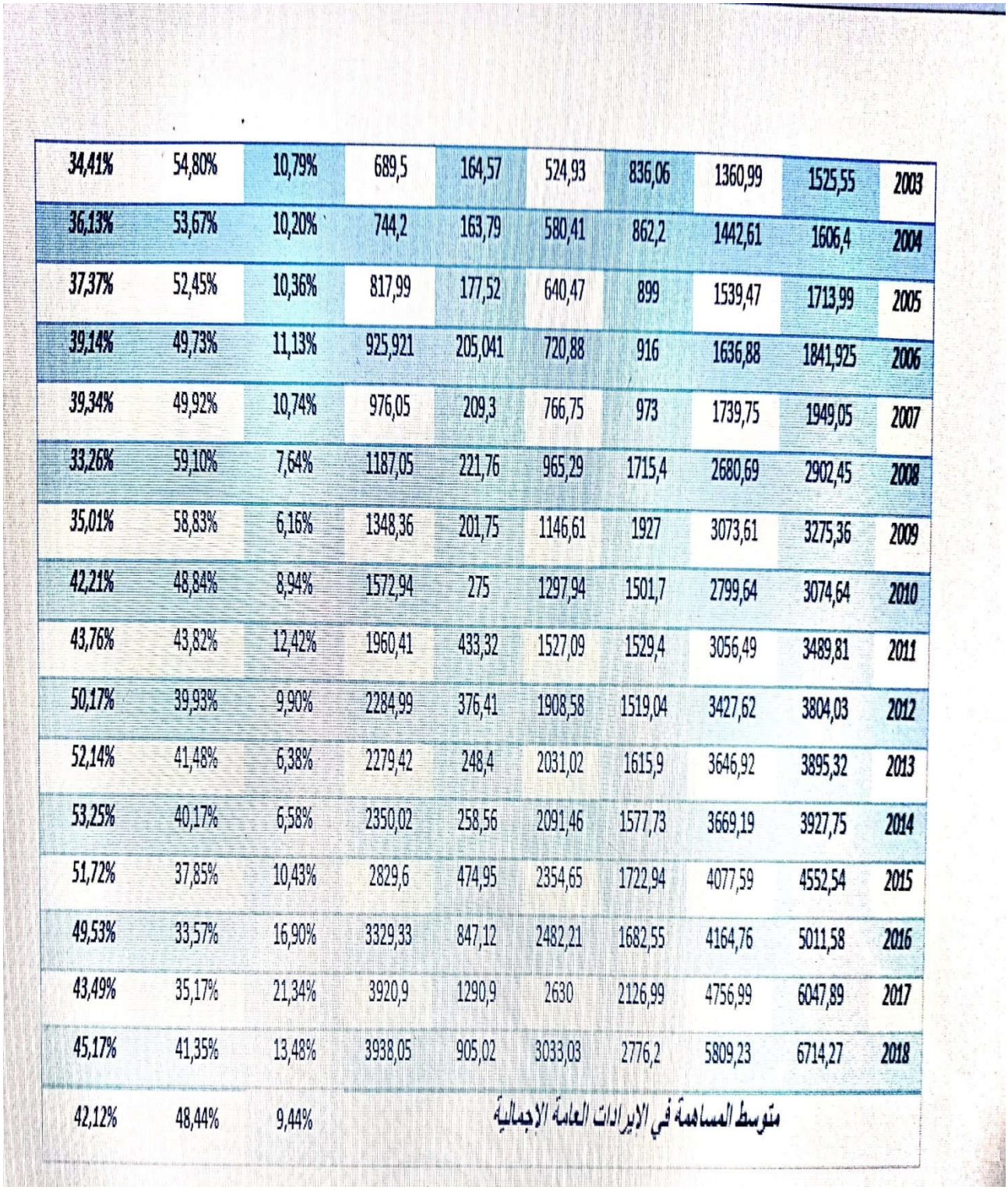

34,41%	54,80%	10,79%	689,5	164,57	524,93	836,06	1360,99	1525,55	2003
36,13%	53,67%	10,20%	744,2	163,79	580,41	862,2	1442,61	1606,4	2004
37,37%	52,45%	10,36%	817,99	177,52	640,47	899	1539,47	1713,99	2005
39,14%	49,73%	11,13%	925,921	205,041	720,88	916	1636,88	1841,925	2006
39,34%	49,92%	10,74%	976,05	209,3	766,75	973	1739,75	1949,05	2007
33,26%	59,10%	7,64%	1187,05	221,76	965,29	1715,4	2680,69	2902,45	2008
35,01%	58,83%	6,16%	1348,36	201,75	1146,61	1927	3073,61	3275,36	2009
42,21%	48,84%	8,94%	1572,94	275	1297,94	1501,7	2799,64	3074,64	2010
43,76%	43,82%	12,42%	1960,41	433,32	1527,09	1529,4	3056,49	3489,81	2011
50,17%	39,93%	9,90%	2284,99	376,41	1908,58	1519,04	3427,62	3804,03	2012
52,14%	41,48%	6,38%	2279,42	248,4	2031,02	1615,9	3646,92	3895,32	2013
53,25%	40,17%	6,58%	2350,02	258,56	2091,46	1577,73	3669,19	3927,75	2014
51,72%	37,85%	10,43%	2829,6	474,95	2354,65	1722,94	4077,59	4552,54	2015
49,53%	33,57%	16,90%	3329,33	847,12	2482,21	1682,55	4164,76	5011,58	2016
43,49%	35,17%	21,34%	3920,9	1290,9	2630	2126,99	4756,99	6047,89	2017
45,17%	41,35%	13,48%	3938,05	905,02	3033,03	2776,2	5809,23	6714,27	2018
42,12%	48,44%	9,44%	متوسط المساهمة في الايرادات العامة الاجمالية						

المصدر: الديوان الوطني للاحصاءات ، حوصلة 1962 _2011

MINISTéRE DES FINANCES SITUATION RéSUMES DES OPéRATION DU TRéSOR STOR,2000_ 2017.

الملحق رقم 02: جدول تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (2000 _2016) .

السنوات	النقود القانونية	عرض النقود M_1	أشباه النقود	الودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية M_2	نسبة النمو M_2	إجمالي الناتج الداخلي	معدل السيولة (M_2 / إجمالي الناتج الداخلي
2000	1048.1	1048.1	977.0	563.7	2022.5	13.0	4078.8	49.04
2001	1238.5	1238.5	1236.7	661.3	2473.5	22.3	4222.1	58.1
2002	1416.3	1416.3	1489.5	751.6	2901.53	17.3	4541.9	63.88
2003	1630.4	1630.4	1727.5	849.0	3354.42	13.7	266.82 5	63.68
2004	874.3	2165.6	1478.7	1133.0	3644.3	10.5	615.4	59.3
2005	921.0	2437.5	1632.9	1240.5	4070.4	11.7	5264.6	53.8
2006	1081.4	3177.8	1649.8	1760.6	4827.6	18.6	8514.8	57.9
2007	1284.5	4233.6	1761.0	2570.4	5994.6	24.2	9366.6	64.0
2008	1540.0	4964.9	1991.0	2965.1	6955.9	16.0	1190.0	62.7
2009	1829.4	4944.2	2228.9	2541.9	7173.1	3.1	9968.0	72.0
2010	2098.6	2756.4	2524.3	2922.3	8280.7	15.4	11991.6	69.1
2011	2571.5	7141.7	2787.5	3536.2	9929.2	19.9	14526.6	68.4
2012	2952.3	7681.5	3333.6	3380.5	11013.3	10.9	16115.4	68.4
2013	3204.0	8249.8	3691.7	3204.0	11941.5	8.4	16569.3	72.1
2014	3658.9	9603.0	4083.7	3658.9	13686.7	16.6	17242.5	79.4
2015	4108.1	9261.2	4443.3	4108.1	13704.5	0.1	16591.9	82.6
2016	4497.1	9541.9	4403.2	3770.3	13945.1	-	4304.1	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر الديوان الوطني للاحصائيات.

الملحق رقم03 : جدول تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة(2000 _2016) .

الوحدة: مليار دج

السنوات	صافي الموجودات الخارجية	نسبة التغير بالمائة	قروض للدولة	نسبة التغير بالمائة	قروض مقدمة للاقتصاد	نسبة التغير بالمائة
2000	775.9	343.85	677.5	-20.1	993.7	-13.6
2001	1310.8	68.95	569.7	-15.9	1078.4	8.5
2002	1755.7	33.34	578.6	1.67	1266.8	17.5
2003	2342.6	33.42	423.4	-26.86	1380.2	9.0
2004	3119.2	33.7	-20.6	-104.9	1535.0	11.2
2005	4179.7	33.5	-933.2	4430.1	1779.8	15.9
2006	5515.0	33.1	-1304.1	39.7	1905.4	7.1
2007	7415.5	33.6	-2193.1	68.2	2205.2	15.7
2008	10227.6	38.5	-3627.3	65.4	2615.5	18.6
2009	10886.0	6.2	-3488.9	-308	3086.5	18.0
2010	11997.0	10.5	-3392.9	-2.8	3268.1	5.9
2011	13922.4	15.6	-3406.6	-0.4	3726.5	14.0
2012	14940.0	7.6	-3334.0	2.1	4287.6	15.1
2013	15225.2	2.2	-3235.4	3.0	5156.3	20.3
2014	15734.5	3.7	-1992.3	38.4	6504.6	26.1
2015	15375.4	-1.9	567.5	128.5	7277.2	11.9
2016	12596.0	-	2730.1	-	7980.2	-

المصدر: تقرير بنك الجزائر"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"2018.

الملحق رقم04 : الوضعية النقدية لبنك الجزائر (الكتلة النقدية).

(القيم بملايير الدينارات، نهاية الفترة)

	الكتلة النقدية	النقود	التداول النقدي خارج البنوك	ودائع للاطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى حساب البريد الجاري	شبه النقود	ودائع للتسبيق على الواردات	أموال الدولة المخصصة للاقراض	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	صافي البنود الأخرى
2014	13 686,8	9 603,0	3 658,9	4 460,8	788,8	694,5	4 083,7	391,6	27,1	3,6	6 137,7
2015	13 704,5	9 261,1	4 108,1	3 908,5	537,2	707,4	4 443,4	627,5	25,1	3,7	8 859,4
2016	13 816,3	9 407,0	4 497,2	3 745,4	405,0	759,4	4 409,3	719,6	20,6	3,5	8 628,1
2017	14 974,6	10 266,1	4 716,9	4 513,3	261,3	774,5	4 708,5	811,1	16,0	3,8	8 993,9
2018	16 636,7	11 404,1	4 926,8	5 371,8	241,9	863,6	5 232,6	582,0	19,6	3,7	8 545,6
2019 جانفي	17 062,9	11 797,6	4 988,4	5 449,8	487,9	871,4	5 265,3	533,3	13,8	3,6	8 586,9
فيفري	17 103,1	11 798,7	5 008,6	5 452,6	438,5	899,0	5 304,4	462,1	13,6	3,6	8 752,4
مارس	17 316,2	12 079,5	5 135,3	5 668,9	402,6	872,7	5 236,7	437,5	21,1	3,7	8 806,4
أفريل	17 337,5	11 988,4	5 191,0	5 570,1	280,5	946,8	5 349,0	511,0	13,2	3,6	8 552,1
ماي	17 256,6	11 873,1	5 255,5	5 441,1	302,4	874,1	5 383,6	549,3	12,7	3,7	8 550,0
جوان	16 938,7	11 602,5	5 236,3	5 152,9	302,4	910,9	5 336,3	517,7	12,9	3,7	8 009,9

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019.

الملحق رقم 05: الوضعية النقدية لبنك الجزائر(مقابلات الكتلة النقدية).

الوضعية النقدية

1.3 الوضعية النقدية

(القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

مقابلات الكتلة النقدية

	صافي الأصول الخارجية		القروض الداخلية	صافي القروض إلى الدولة			قروض إلى الاقتصاد		
		البنك المركزي	البنوك التجارية		البنك المركزي	البنوك التجارية	قروض أخرى		البنك المركزي	البنوك التجارية**
2014	15 734,5	15 824,5	-90,0	4 512,2	-1 992,4	-4 487,9	1 012,3	1 483,3	6 504,6	1,7	6 502,9
2015	15 375,4	15 522,6	-147,1	7 844,8	567,5	-2 156,4	1 479,3	1 244,6	7 277,2	1,7	7 275,6
2016	12 596,0	12 694,2	-98,1	10 592,1	2 682,2	-870,1	2 387,9	1 164,4	7 909,9	2,1	7 907,8
2017	11 227,4	11 320,8	-93,4	13 571,9	4 691,9	1 967,4	1 688,7	1 035,8	8 880,0	2,2	8 877,9
2018	9 485,6	9 572,4	-86,8	16 302,1	6 325,7	3 857,8	1 362,4	1 105,5	9 976,3	2,3	9 974,0
2019 جانفي	9 279,6	9 353,7	-74,1	16 921,0	6 813,6	4 630,5	823,7	1 359,3	10 107,4	2,4	10 105,0
فيفري	9 028,0	9 115,9	-87,9	17 306,9	7 120,8	4 833,8	949,5	1 337,5	10 186,0	2,4	10 183,7
مارس	8 888,8	8 965,7	-77,0	17 696,1	7 420,5	5 118,6	1 026,6	1 275,3	10 275,6	2,3	10 273,3
أفريل	8 729,6	8 798,9	-69,3	17 687,8	7 238,9	5 071,6	940,0	1 227,3	10 448,8	2,3	10 446,5

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 46، جوان 2019.

ملخص الدراسة:

هدفت هده الدراسة إلى تحديد اثر الميزانية العامة على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2019 باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلنا إلى أن الميزانية العامة في الجزائر تعاني من مشاكل أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر مشكل الاعتماد على الجباية البترولية، كما أن العرض النقدي في الجزائر في تزايد مستمر وهو ما يعكس الاعتماد الكبير على خلق النقود كوسيلة لتمويل التنمية في الجزائر. توصلت الدراسة إلى أنه بعد سنوات من الفائض في الميزانية العامة خلال الفترة 2000- 2008 برز العجز العجز الموازني في الجزائر منذ سنة 2009 بسبب انخفاض إيرادات الدولة جراء انخفاض أسعار النفط. وقد أظهرت النتائج ان العجز في الميزانية العامة للدولة تأثيره على العرض النقدي يكون بحسب وضعية خزينة الدولة وهل لديها ودائع لدى البنك المركزي أم لا، والدليل على ذلك أنه في السنوات التي كان فيه صندوق ضبط الموارد ممتلئا فالعجز تم تغطيته منه ولم تخلق نقود جديدة للاقتصاد، ولكن لما نفذ تغير الأمر، وأصبح العجز الموازني يمول بإصدار نقود جديدة منذ سنة 2016. أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر التمويل في الجزائر للتخلص من التبعية للنفط وتنويع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، العجز الموازني، العرض النقدي، مقابلات الكتلة النقدية، السلطة النقدية.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of the general budget on the money supply in Algeria during the period 2000- 2019 using the descriptive analytical method. We have concluded that the general budget in Algeria suffers from basic and fundamental problems that in fact reflect the problem of dependence on petroleum levies, and that the money supply in Algeria is constantly increasing, which reflects the heavy dependence on money creation as a means of financing development in Algeria. The study concluded that after years of surplus in the general budget during the period 2000- 2008, the budget deficit in Algeria has emerged since 2009 due to the decline in state revenues due to the drop in oil prices. The results showed that the deficit in the state's general budget and its impact on the money supply is according to the state of the state treasury and whether it has deposits with the central bank or not. The evidence for this is that in the years when the Resource Control Fund was our representative, the deficit was then covered by it and it did not create new money for the economy. But when the matter was implemented, the matter changed, and the budget deficit became financed by issuing new money since 2016. The study recommended the need to diversify the sources of funding in Algeria to get rid of the dependence on oil and diversify the Algerian economy.

Keywords: general budget, budget deficit, money supply, cash block interviews, monetary authority.